وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعةالشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة-

كلية العلوم الاقتصاديةوالعلوم التجاريةوعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: ...../ 2023

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

فرع:العلوم الاقتصادية

التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

المذكرة موسومة بـ :

متطلبات تعزيز الشمول المالي في البنوك التجارية الجزائرية

من إعداد الطالبتين:

- أميمة بلفا ر
- مروى شرقي

إشراف الأستاذ:

أ.د. نوفل سمايلي

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
أ. د. حفيظ عبد الحميد	أستاذ	رئيسا
أ. د. نوفل سمايلي	أستاذ	مشرفا ومقررا
أ. د. لطيفة بهلول	أستاذ	عضوا مناقشا

السنة الجامعية :2022- 2023

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعةالشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة-

كلية العلوم الاقتصاديةوالعلوم التجاريةوعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: ...../ 2023

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

فرع:العلوم الاقتصادية

التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

المذكرة موسومة بـ :

متطلبات تعزيز الشمول المالي في البنوك التجارية الجزائرية

من إعداد الطالبتين:

- أميمة بلفا ر
- مروى شرقي

إشراف الأستاذ:

أ. د. نوفل سمايلي

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
أ. د. حفيظ عبد الحميد	أستاذ	رئيسا
أ. د. نوفل سمايلي	أستاذ	مشرفا ومقررا
أ. د. لطيفة بهلول	أستاذ	عضوا مناقشا

السنة الجامعية :2022- 2023

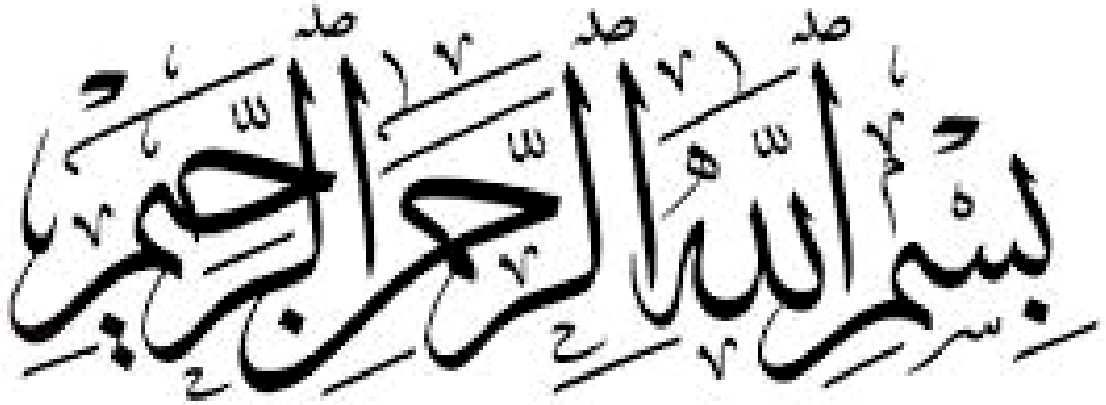
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله الحي القيوم أولا وأخيرا وامتثالا لقوله صلي الله عليه وسلم " من لا يشكر الناس لا يشكر الله "

نتوجه بجزيل الشكر وجميل العرفان للأستاذ " نوفل سمايلي" الذي تكرم بقبول الإشراف علي هذه المذكرة وعلي جميع التوجيهات والملاحظات والنصائح.

كما لا يفوتنا ان نتقدم بوافر التقدير والاحترام لأعضاء اللجنة المحترمين علي عناء قراءة المذكرة وقبولها وتصويبها.

وكذلك نتقدم بخالص الشكر إلي كل من درسنا من أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة العربي التبسي وإلى كل موظفي المكتبة وجزاهم الله كل خير.

وفي الأخير نشكر كل من قدم لنا يد العون والمساعدة من قريب ومن بعيد ونسأل الله عز وجل ان يجعل ذلك في ميزان حسناتهم انه قريب مجيد.

الإهداء

طريق البداية ليس له نهاية ..في كل رحلة حكاية وها أنا اليوم اصل الى نهاية مشواري الدراسي في بادئ الامر أحمد الله عز وجل دوما على ما انا عليه اليوم وصلى الله وسلم على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وبعد:

أمي:فقيدتي...جنتي مازلت اوهم نفسي بالسعادة الزائفة منذ رحيلك...طاب ذكرك ياقطعة من القلب وطاب مرقدك وسلام على هذه الحياة من بعدك .. ستبقي في قلبي حكايةوماأجملها حكاية وذكرى لن يمحيها الزمان رحمك الله" "يا فردوسي

ابي:أماني ومأمني لا حبيبا مثل أبي رجل بحضارة وعشرة اجيال أبي ياجنة الدنيا وأفتخر باني ابنة رجل تضج المجالس بطيب ذكره ادامك الله لي ياسندي

إخوتي:شافية أحمد هاني سندي العظيم وقوتي وضلعي الثابت الذي لا يميل اللهم إخوتي إحفظهم لي ووفقهم في مساعيهم

إلى أختي التي لم تلدها امي ليندة دمتي حبيبة قلبي

شاهيناز :هي التي انجبها القدر ...أعمق من كونك صديقة انت رضا لقلبي و امان القلوب مقتبس منك

وكل الشكر والتقدير لمن ترك في قلبي اثرا لطيفا

(أميمة بلفار)

الإهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات بعد مسيرة دراسية حملت في طياتها الكثير من الصعوبات والمشقة والتعب اليوم نقطف ثمارها والحمد لله.

اهدي تخرجي إلى من علمني أن النجاح لا يأتي إلا بالصبر والإصرار إلى صاحب السيرة العطرة والفكر المستنير إلى من أحمل اسمه بكل افتخار وأرجو من الله أن يمد في عمره "أبي الغالي"

إلى من وضع المولى –سبحانه وتعالى- الجنة تحت قدميها, ووقرها في كتابه العزيز إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها" أمي الحبيبة"

إلى من له الفضل الكبير في تشجيعي وتحفيزي ومنه تعلمت المثابرة والاجتهاد أخي " محمد العربي" و زوجته وهيبة برحال و أولاده سعد الدين وعبد العزيز

إلى من بهم أكبر وعليهم أعتمد وبوجودهم أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها والى من عرفت معهم معنى الحياة" أخواتي" وكل أولادهم وبناتهم خاصة من نور حياتنا بقدومه "أمجد زياني" وأميرتنا المدللة "إستبرق بوترعة" اللهم احفظها وأسعد قلبها

إلى أخي الثاني الذي لم تلده أمي إلى الذي وقف معي طوال هذه المسيرة وساندني زوج أختي

"زيد زياني"

إلى صديقة عمري وغاليتي ونصفي الثاني "أحلام سالمي"

إلى من أهدتني سنوات الجامعة صحبتها وأخوتها "إكرام بوعمرة"

(مروى شرقي)

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
الإهـــــداءات	
فهرس المحتويات	I
قائمة الجـــداول	II
قائمة الأشـــكال	III
قائمة الإختصارات والرموز	VI
قائمة الملاحق	V
المقـــــــــدمة العـــامة	أ-و
الفصل الأول: التأصيل النظري حول الشمول المالي	
تمهيد:	**02**
المبحث الأول: أساسيات حول الشمول المالي	**03**
المطلب الأول: ماهية الشمول المالي	**03**
المطلب الثاني: نشأة وتطور الشمول المالي	**05**
المطلب الثالث : أهمية الشمول المالي وأهدافه	**06**
المطلب الرابع: أبعاد ومؤشرات الشمول المالي	**08**
المبحث الثاني: متطلبات الشمول المالي ودور البنوك في تعزيزه	**13**
المطلب الأول: الركائز الأساسية لتحقيق الشمول المالي	**13**
المطلب الثاني: سياسات ومبادئ تعزيز الشمول المالي	**15**
المطلب الثالث: الإطار المتكامل للشمول المالي	**18**
المطلب الرابع: مبادرات البنوك التجارية لتعزيز الشمول المالي	**19**
خلاصة الفصل	**22**
الفصل الثاني: تعزيز الشمول المالي في البنوك التجارية الجزائرية	
تمهيد	**24**
المبحث الأول: واقع الشمول المالي في العالم	**25**
المطلب الأول: تطور الشمول المالي في العالم	**25**

المطلب الثاني: تطورات الشمول المالي في مختلف اقتصادات العالم	27
المطلب الثالث: أسباب ومعيقات تطور الشمول المالي في الدول العالم	31
المبحث الثاني: واقع الشمول المالي في الجزائر	33
المطلب الأول: المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الجزائر	33
المطلب الثاني: هيكل النظام البنكي الجزائري الحالي	39
المطلب الثالث: دور البنوك التجارية في تحقيق الشمول المالي في الجزائر	41
المبحث الثالث: محددات تعزيز الشمول المالي في البنوك التجارية الجزائرية	49
المطلب الأول: أهم الإجراءات التي تبناها بنك الجزائر لتحقيق الشمول المالي	49
المطلب الثاني: عوامل تدني مستويات الشمول المالي وتحدياته في البنوك التجارية الجزائرية	51
المطلب الثالث: سبل تعزيز الشمول المالي في البنوك التجارية الجزائرية	55
خلاصة	59
الخاتمة العامة	65 -62
قائمة المراجع	67
الملاحق	71
الملخص	

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	أهمية الخدمات المالية للأسر والمؤسسات	07
02	أبعاد ومؤشرات الشمول المالي	11
03	تطورات النسبة الجزئية لمتغيرات الشمول المالي للبالغين الذين يمتلكون حسابات في مؤسسات مالية(15 سنة فما فوق)	27
04	تطورات نسبة لمتغير الإدخار في مناطق العالم (مدخرات رسمية، مدخرات شبه رسمية، وسائل أخرى) خلال الفترة (2014-2021)	29
05	تطورات نسبة لمتغير الاقتراض في مناطق العالم للأفراد البالغين الذين اقترضوا الأموال من أي جهة كانت(مؤسسات مالية، بطاقات الائتمان، الأهل والأصدقاء) خلال الفترة (2014-2021)	30
06	تطورات نسبة لمتغير المدفوعات الرقمية للأفراد البالغين الذين قاموا بإرسال تحويلات محلية أو تلقيها في سنة خلال الفترة (2014-2021)	31
07	ملكية الحسابات في مؤسسات مالية رسمية للبالغين(15 سنة فما فوق) في الجزائر خلال الفترة(2011-2021)	34
08	نسبة الأفراد البالغين(15 سنة فما فوق) الذين إقترضوا من مؤسسات مالية رسمية في الجزائر خلال الفترة(2011-2021)	36
09	نسبةالادخار من مؤسسات مالية من الأفراد البالغين(15 سنة فما فوق) في الجزائر خلال الفترة(2011-2021)	37
10	نسبة الأفراد الذين قاموا بإجراء مدفوعات رقمية أو تلقيها في الجزائر خلال(2014-2021)	38
11	تطور عدد الوكالات البنكية في الجزائر	39
12	عدد الوكالات والفروع بالنسبة لعدد السكان بالألف نسمة في الجزائر خلال الفترة (2017-2021)	40
13	تطور حجم القروض والتسهيلات الائتمانية الموزعة في الجزائر (مليار دينار)	43
14	تطور عدد البطاقات بين البنكيةCIB	45
15	تطور عدد أجهزة ATM والعدد الإجمالي لعمليات السحب في الجزائر خلال	46

	الفترة(2018-2022)	
16	تطور عدد TPE العاملة والعدد الإجمالي لمعاملات الدفع خلال الفترة (2018-2022)	47

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	أبعاد الشمول المالي	09
02	ركائز الشمول المالي	14
03	سياسات تعزيز الشمول المالي	16
04	نسبة الأفراد البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية في العالم سنة (2021)	25
05	البالغوندون حساب مصرفي وتلقوا مدفوعات حكومية نقدا فقط في سنة (2021)	26
06	الفجوة بين الجنسين في ملكية الحسابات في مؤسسات مالية رسمية خلال الفترة (2011-2021)	28
07	الفجوة بين الجنسين في ملكية الحسابات في مؤسسات مالية رسمية للبالغين (15سنة فما فوق) في الجزائر خلال الفترة(2011-2012)	35
08	تطور الموارد المجمعة من طرف المصارف في الجزائر	41
09	هيكل القروض المصرفية حسب تاريخ الاستحقاق لسنة (2021)	44
10	تطور نشاط الدفع عبر الأنترنت في الجزائر خلال الفترة (2018- 2022)	48

الإختصار	المدلول باللغة الأجنبية	المدلول باللغة العربية
INEF	Intemational Network on financial Education	الشبكة الدولية للتثقيب المالي
G20	Group of twenty	المجموعة العشرين
AFI	Alliance for financial Inclusion	التحالف الدولي للشمول المالي
fI	Financial Inclusion	الاشتمال المالي
ATM	Automaticteller machine	جهاز الصراف الآلي
CIB	Cartes interbancaires	بطاقات البين بنكية
TPE	Terminaux de paiement èlectroniqure	محطات الدفع الالكتروني

المصطلح	شرحه
المجموعة العشرين G20	هي منتدى دولي يجمع الحكومات ومحافظي البنوك المركزية من 19 دولة والاتحاد الأوربي، تأسست المنظمة سنة 1999، وذلك بهدف مناقشة السياسات المتعلقة بتعزيز الاستقرار المالي.
البنك الدولي	هو مؤسسة عالمية تعاونية للتنمية، أنشئ في 1944، تملكها البلدان الأعضاء البالغ عددها 189 بلدا، وباعتباره أكبر بنك إنمائي على مستوى العالم، فإنه يساند رسالة مجموعة البنك الدولي من خلال تقديم قروض وضمانات ومنتجات إدارة مخاطر وخدمات استشارية، وكذلك من خلال تنسيق جهود الاستجابة والتصدي للتحديات الإقليمية والعالمية .
التحالف العالمي للشمول المالي(AFI)	هو شبكة من واضعي سياسات الشمول المالي تأسست في عام 2008 كمشروع ممول من مؤسسة بيل وميليندا غيتس وتتمثل رسالته الأساسية في تشجيع تبني سياسات مالية شاملة في الدول النامية لمواجهة الفقر، وتضم اكثر من 100مؤسسة مالية واكثر من 89 دولة.
صندوق النقد العربي	هو مؤسسة مالية عربية إقليمية تأسست عام 1976، وبدأت في ممارسة نشاطها 1977، ويبلغ عدد الدول الأعضاء فيها 22 دولة عربية.
قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي	توعد اشمل مجموعة بيانات في العالم حول كيفية قيام البالغين بالادخار، والاقتراض، وسداد المدفوعات، وإدارة مخاطر المالية وتصدر عن البنك الدولي كل ثلاث سنوات منذ2011
البنية التحتية	هي الهياكل التنظيمية اللازمة لتشغيل المجتمع أو المشروع أو الخدمة لكي يعمل الاقتصاد، ويمكن تعريفها بصفة عامة على أنها مجموعة من العناصر الهيكلية المرتبطة التي توفر اطار عمل يدعم الهيكل الكلي للتطوير.
التثقيف المالي	هو العملية التي يتم من خلالها تحسين ادراك المستهلكين والمستثمرين لمفهوم الخدمات والمنتجات المالية المتوافرة والمخاطر المصاحبة لها، وذلك عن طريق تقديم المعلومات والإرشاد المالي.
النزاهة	يقصد بها الالتزام بالقيم والمبادئ الأساسيات وأخلاقيات العمل، والإخلاص والمهنية في العمل والأضرار بالآخرين.

قائمةالملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	قائمة الدول الأعضاء في التحالف الدولي للشمول المالي AFI	71
02	الجريدة الرسمية لقائمة البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر	73
03	الودائع المجمعة والقروض الموزعة حسب التقرير السنوي لبنك الجزائر 2021	74
04	بطاقة CIB	76
05	شكل الصراف الآلي ATM	76
06	محطات الدفع الإلكتروني TPE	77

المقدمة العامة

تمهيد

زاد اهتمام أغلب الدول في الآونة الأخيرة بالشمول المالي، ويأتي ذلك كما بينته الدراسات والتجارب للدور والأهمية الكبيرة التي يلعبها لتحسين مستويات المعيشة، فبالرغم من التطور الهائل في قطاع الخدمات المالية نتيجة التطورات التكنولوجية، إلا ان هناك أكثر من ثلث العالم مستبعدين من الخدمات المالية الرسمية، هذا ما أدى إلى تكاتف المجتمع الدولي للسعي نحو تعزيز الشمول المالي في البنوك عن طريق إشراك كل الفئات خاصة الفقيرة والمهمشة، من خلال إتاحة الفرص لهم وتوفير الخدمات التي تلبي احتياجاتهم، فنجد أن كثير من الدول كالجزائر عملت على وضع جملة من التدابير تسمح بتعزيز الشمول المالي وفقا لبيئتها المالية، للتجاوز التحديات التي تؤدي إلى عزوف الأفراد عن استخدام المنتجات المالية الرسمية.

1. **الاشكالية**

ومن خلال ما سبق تبرز معالم الإشكالية لهذه الدراسة كالآتي:

- **ماهي متطلبات تحقيق الشمول المالي في البنوك التجارية الجزائرية؟**

2. **التساؤلات الفرعية**

من خلال الإشكالية السابقة يمكن طرح عدة تساؤلات فرعية نذكر منها ما يلي:

- ما مدى مساهمة البنوك التجارية في دعم وتعزيز الشمول المالي؟
- ما هو واقع مستويات مؤشرات الشمول المالي في الجزائر بالنسبة للعالم؟
- كيف يتم إيصال الخدمات والمنتجات المصرفية إلى جميع فئات المجتمع من طرف البنوك التجارية الجزائرية؟
- فيما تتمثل الحلول المقترحة أمام معيقات الشمول المالي في البنوك التجارية الجزائرية؟

3. **فرضيات الدراسة**

من أجل الإجابة عن التساؤلات المطروحة ومعالجة إشكالية الدراسة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- تعمل البنوك التجارية على تقديم منتجاتها وخدماتها بأبسط الشروط من أجل جذب جميع فئات المجتمع للدخول في القطاع المصرفي.
- بلغ الشمول المالي في الجزائر أعلى مستوياته.
- تحاول البنوك التجارية الجزائرية تسهيل خدماتها للأفراد عن طريق تطويرها الدائم لمنتجاتها المالية وتوسيع شبكة فروعها خاصة في الأرياف والمناطق النائية.
- وصلت البنوك التجارية الجزائرية للمستوى المطلوب لتعزيز الشمول المالي.

4. دوافع اختيار الموضوع

يمكن حصر أهم الأسباب لاختيار هذا الموضوع فيما يلي:

- الميول والرغبة الشخصية في معالجة هذا الموضوع كونه من مواضيع الساعة.
- حداثة موضوع الشمول المالي ربطه بمجال التخصص.
- بعد الإصلاحات والتطورات الأخيرة زادت أهمية موضوع الشمول المالي على المستوى الوطني والدولي.

5. أهمية الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- تقديم خلفية نظرية حول موضوع الشمول المالي والتحسيس بأهميته؛
- تشجيع البنوك التجارية الجزائرية على استخدام وتطوير خدماتها؛
- تحديد المعيقات التي تواجه الشمول المالي في الجزائر والخروج بسبل ناجعة لتفعيله؛
- أهمية تقييم الشمول المالي لما له من فائدة للمستثمرين والمساهمين ومعظم فئات المجتمع والبنك بحد ذاته.

6. أهداف الدراسة

يمكن إيجاز الأهداف الجوهرية لهذه الدراسة فيما يلي:

- الوقوف على مفهوم الشمول المالي وما مدى أهميته الاجتماعية والاقتصادية.
- التعرف على مدى مساهمة البنوك التجارية في تعزيز درجة الشمول المالي.
- التعرف على مدى توسيع الشبكة المصرفية على مستوى التراب الوطني الجزائري.
- التعرف على مدى وصول واستخدام عملاء البنوك التجارية الجزائرية للخدمات المالية.
- التعرف على جودة الخدمات المالية المقدمة لعملاء البنوك التجارية الجزائرية.
- تحديد تحديات الشمول المالي في البنوك التجارية الجزائرية واقتراح حلول لمواجهتها .

7. منهج الدراسة

سيتم استخدام المنهج الوصفي لتوضيح مفهوم وأهمية الشمول المالي ومتطلباته ودور البنوك التجارية في تعزيزه، بالإضافة إلى المنهج التحليلي من أجل تحليل مؤشرات الشمول المالي في الجزائر ودراسة واقع الشمول المالي في البنوك التجارية الجزائرية وذلك بالاستعانة بمجموعة من المؤشرات المستمدة من التقارير السنوية.

8. أدوات الدراسة

تم الإعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من الأدوات المتمثلة في البحث المكتبي القائم على الاستعانة بالمراجع المتنوعة كالمجلات الاقتصادية، والبحوث الأكاديمية للإلمام بالجانب النظري للموضوع، كما تم الإعتماد على المواقع الرسمية العالمية والجزائرية، بالإضافة إلى الإحصائيات والتقارير المنشورة بغرض جمع المعطيات والبيانات الكمية.

9. حدود الدراسة

من أجل محاولة الإحاطة بالإشكالية الرئيسية لموضوع الدراسة وفهم جوانبها المختلفة تم تحديد زماني ومكاني لها حيث:

الحدود الزمنية: تم دراسة الشمول المالي من خلال الفترة (2011- 2021)

الحدود المكانية: تم حصر حدود الدراسة على البنوك التجارية الجزائرية من سنة2014

10. الدراسات السابقة

الاطلاع على الأعمال التي أنجزت من قبل حول الشمول المالي أمر ضروري جدا، فقد ساهمت مراجعتنا للدراسات السابقة في استكشاف الموضوع والإحاطة به كما ساهمت في فتح المجال أمام تساؤلات جديدة، إذ تجلى لنا أن هذه الدراسة تكملة وتعميق لبعض هذه الدراسات التي تناولت موضوع الشمول المالي سواء بشكل كلي أو جزئي والتي تتقاطع معها في بعض النقاط ومن بين هاته الدراسات ما يلي:

1. الدراسات السابقة باللغة العربية

من بين الدراسات المطلع عليها فيما يتعلق بالدراسات السابقة العربية:

حنين محمد بدر عجور بعنوان" دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة – البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة)" دراسة مقدمة في إطار نيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال بالجامعة الإسلامية –غزة 2017.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور البنوك الاسلامية في قطاع غزة في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه عملائها من خلال الوصول إلى أكبر قدر ممكن من العملاء وتقديم خدمات مالية متنوعة وتحقيق مؤشرات الشمول المالي والكشف عن مدى اهتمام المصارف الإسلامية بممارسة المسؤولية الاجتماعية تجاه عملائها والتعرف التعرف على مدى وصول عملاء المصارف الاسلامية للخدمات المالية.

اعتمدت هذه الدراسة علـــى المنهج الوصفي والتحليلي والـــذي يحاول قياس مدى مساهمة الشـــمول المالي في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة في تحقيق المسئولية الاجتماعية للعملاء.

وقـــد استخدمت الباحثة لجمع البيانات على استبيان أعدته بناء على الدراسات السابقة، وتـــم توزيعه علـــى جميع أفراد مجتمع الدراسة المتمثلين في العملاء الذين لديهم حسابات فعالة لدى البنـــك الاسلامي الفلسطيني والبنك الاسلامي العربي فـــي قطاع غزة.

محمد طرشي، أنساعد رضوان، عبو عمر نصيرة بعنوان " متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر " مقال في مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال المجلد:01، العدد: 01 سنة 2019

هدفت الدراسة إلى تحليل المؤشرات الأساسية للشمول المالي في الجزائر واقتراح العوامل المساعدة على تعزيز الشمول المالي في ظل الإصلاحات والتطورات المصرفية التي يشهدها القطاع المـــالي فـــي الجزائر

وقد توصلت الدراسة إلى ان كل هذه المؤشرات تكشف عن ضعف نفوذ الأفراد إلى الخدمات المالية التي يقدمها القطاع الرسمي في الجزائر.

آية عادل محمود عوض، بعنوان "أثر تطبيق الشمول المالي على مخاطر الائتمانية بالبنوك وانعكاس ذلك على أدائها المالي" بحث مستخلص من رسالة دكتوراه في مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد الثالث سنة 2021.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق الشمول المالي على الأداء المالي للبنوك، بالإضافة إلـــى التعرف على درجة تطبيق البنوك الممثلة لعينة دراسة للشمول المالي في مصر، وذلك من خلال دراســـة تطبيقية وتحليل البيانات باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الشمول المالي والأداء المالي بالبنوك، حيث ان توسع البنوك في تطبيق الشمول المالي مع وجود مستويات مرتفعة مـــن الوعي والتثقيف المالي لدى الأفراد يمكنهم من الوصول واستخدام تلك الخدمات المالية ومن ثـــم جـــذب اكبر عدد من هؤلاء العملاء ذوي فئات مختلفة من الادخار لتكون تعاملاتهم المالية مع القطاع المصرفي.

محمد أمين زايخ، محمد يونيسي بعنوان " دور البنوك العمومية في تعزيز الشمول المـــالي – دراســـة تطبيقية في البنوك العمومية الجزائرية " مقال في مجلة الاقتصاد الجديد المجلد 13 العدد 02 سنة 2022

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم الشمول المالي وأهم أبعاده ومؤشرات قياسه، كما تطرقت للبنوك العمومية من خلال إبراز مساهمتها في تحسين الشمول المالي

ولقد توصلت الدراسة إلى أن البنوك التجارية العمومية الجزائرية تساهم وبشكل كبير في تحسين الشمول المالي، حيث تعتبر البنوك التجارية القناة التقليدية الرئيسية لتحقيق الشمول المالي الذي بدوره يؤدي لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدام.

2. الدراسات باللغة الأجنبية

بعد الإطلاع على بعض الأبحاث والدراسات الأجنبية التي تناولت موضوع الشمول المالي تم اختيار بعض هذه الدراسات في هذا المجال نوجزها فيما يلي:

Demirguc-Kunt&leoraKlapper, Measuring Financial Inclusion explaining variation in Use of Financial Services across and within Countries, Brookings Papers on EconomicActivity, 2013.

سعت هذه الدراسة إلى قياس الشمول المالي في 148 دولة، بمعنى قياس استخدام البالغين في 148 دولة للخدمات المالية مثل الادخار والاقتراض وتسديد المدفوعات وإدارة المخاطر، وقد وجدت هذه الدراسة 50% من البالغين في جميع أنحاء العالم لديهم حسابات في مؤسسات مالية رسمية، وأن إمكانية الأفراد لاستخدام الخدمات المالية تتفاوت أيضا بحسب درجة تطور البلد، وأظهرت الدراسة أن النصف الآخر من الأفراد الذين لا يستطيعون فتح حسابات يعود السبب لوجود مجموعة من العوائق مثل التكلفة والمسافة ومتطلبات التوثيق.

Amidzic, et.al ,Assessing Countries, Financial Inclusion Standing: A New Composite Index, IMF WorkingPaper, 2014

هي دراسة صندوق النقد الدولي، استخدمت الدراسة مؤشرا جديدا لقياس الشمول المالي بحكم أهميته، اذ حظيت القضية باهتمام متزايد من المجمع الدولي مع مجموعة العشرين وصندوق النقد الدولي، ودعت إلى تطوير القوانين والإجراءات وتحسينها لتطوير الشمول المالي في كل الدول، وتوصلت الدراسة إلى أن الشمول المالي له دور مهم في تطوير التوظيف والنمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي، ولقد استخدم المؤشر الجديد للاشتمال المالي بوصفها أداة تقييم، وصنفت البلدان بناء على المؤشر المركب الجديد للشمول المالي، اذ يعد المؤشر أداة تحليلية إضافية يمكن استخدامها لأغراض المراقبة والسياسة على أساس منتظم.

علاقة هذه الدراسة بالدراسات السابقة

جل الدراسات التي تناولت الشمول المالي والتي اطلعنا عليها هي دراسات تختص بموضوع الشمول المالي وكيفية تعزيزه ومعرفة أهميته في توسيع دائرة المستفيدين من الخدمات المالية ودراسة مؤشرات قياسه في مختلف البلدان، وإلقاء الضوء على الخدمات الإليكترونية، ومعرفة مدى تأثيرها على الخدمات

المالية، وما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة أنها تهدف بدرجة أولى إلى إبراز دور البنوك التجارية في الجزائر والإجراءات التي اتبعتها في تطوير خدماتها المصرفية وإيصالها لكافة فئات المجتمع من أجل تحقيق الشمول المالي والوصول إلى المستوى المطلوب، كذلك ميزت دراستنا بتركيزها على تحديد مستوى الشمول المالي في الجزائر، والبحث عن عوامل انخفاضه.

11. صعوبات الدراسة

لا يخلو إنجاز بحث من مواجهة صعوبات أو مصادفة عقبات، ولا يختلف الأمر بالنسبة لهذه الدراسة، إلا أن تلك الصعوبات لم تكن بالحجم أو الشدة التي تثني الطالب عن بلوغ هدفه ولعل أهمها:

- قلة المراجع في المكتبة نظرا لقلة الدراسات في هذا الموضوع.
- قلة الاحصائيات و الارقام حول الموضوع خاصة فيما يتعلق بفترة الدراسة.

12. هيكل الدراسة

بناء على الأهداف والفرضيات الموضوعة سابقا وفي حدود الإشكالية المطروحة إقتضت الدراسة تقسيم البحث إلى فصلين، حيث تضمن الفصل الأول مبحثين والفصل الثاني ثلاث مباحث، تسبقهم مقدمة عامة وتليهم خاتمة تتضمن نتائج الدراسة والتوصيات، حيث يختص الفصل الأول بالتأصيل النظري حول الشمول المالي، متضمنا مبحثين وكل مبحث أربع مطالب، حيث تناولنا في المبحث الأول أساسيات حول الشمول المالي، وخصص المبحث الثاني متطلبات الشمول المالي ودور البنوك في دعمه.

أما بالنسبة للفصل الثاني فيختص في دراسة تعزيز الشمول المالي في البنوك التجارية الجزائرية، كما قسم هذا الفصل بدوره إلى ثلاث مباحث وكل مبحث ثلاث مطالب حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى واقع الشمول المالي في العالم، أما المبحث الثاني فقد خصص لواقع الشمول المالي في الجزائر أما في المبحث الثالث محددات تعزيز الشمول المالي في البنوك التجارية الجزائرية.

الفصل الأول: التأصيل النظري حول الشمول المالي

تمهيد:

حظى الشمول المالي في الآونة الأخيرة باهتمام متزايد من صناع القرار في كافة أنحاء العالم، ويعد أداة الدول والحكومات لرفع مستوى المعيشة وتحقيق النمو الإقتصاديوالإستقرار المالي، ويقع على عـــاتق البنوك الدور الأكبر في زيادة مساحة الشمول المالي، مما ينعكس بدوره على معدلات أدائها المالي، يهدف هذا الفصل إلى عرض التأصيل النظري حول الشمول المالي، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، سيتم التعرض في المبحث الأول الى أساسيات حول الشمول المالي، وبما أن الشمول المالي ينشأ بإمكانية الوصول إلـــى الخدمات المالية فلا بد من تحليل أهم المؤشرات المستخدمة في قياسه وأبعاده، ويعالج المبحـــث الثـــاني متطلبات الشمول المالي ودور البنوك في تعزيزه وذلك من خلال تناول أهم الركائز الأساسية لتحقيقه.

وعليه سيتم تقسيم الفصل الأول إلى المبحثين الآتيين:

-أساسيات حول الشمول المالي؛

-متطلبات الشمول المالي ودور البنوك في تعزيزه.

المبحث الأول: أساسيات حول الشمول المالي

يعد الشمول المالي من المواضيع الحديثة الهامة التي برزت على الساحة الدولية بعد نشوب الأزمة المالية 2008, حيث بات واضحا الإهتمام العالمي من قبل المؤسسات المالية الدولية والبنوك المركزية والمؤسسات النقدية بموضوع الشمول المالي، من خلال هذا المبحث سنحاول الإلمام بالأساسيات ومختلف العناصر الخاصة بالشمول المالي.

المطلبالأول: ماهية الشمول المالي

سيتم في هذا المطلب عرض مجموعة من تعاريف بعض الهيئات العالمية للشمول المالي وجهود توحيد تعريفه وأهم خصائصه.

أولا- مفهوم الشمول المالي

الشمول المالي مصطلح فرض نفسه بقوة على الساحة الاقتصادية عموما والمصرفية بشكل خاص خلال السنوات الأخيرة، ومن بين أهم التعاريف نذكر:

- **يعرف البنك الدولي** الشمول المالي أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم.

- معاملات ومدفوعات ومنتجات ادخار وتسهيلات ائتمانية وقروض وخدمات تأمين، ويتم تقديمها على نحو مسؤول ومستدام.[1]

- **تعريف المجموعة العشرين (20) والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI):** نفاذ كافة فئات المجتمع منها والميسورة إلى الخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع إحتياجاتهم، بحيث تقدم لهم تلك الخدمات بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة.[2]

- **الشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) ومنظمة التعاون والتنمية الإقتصادية(OECD):** يعرف بأنه العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالسعر المعقول والشكل الكافي، وتوسيع نطاق إستدام هذه المنتجات من قبل شرائح المجتمع

[1] البنك الدولي،**الشمول المالي عامل رئيسي في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء**، على الرابط الاتي:
https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview#:~:text تم الإطلاع عليه بتاريخ 6 فيفري 2023، على الساعة 12:30.

[2] رشيد معيني، عبد الحق بن ساسي،**تقديم الشمول المالي في الجزائر من منظور العدالة في التوزيع وفقا لمؤشر للشمول المالي لسنة 2017 مع الإشارة إلى الدول العربية**، مجلة التكامل الإقتصادي جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد3، 2021، ص: 373.

المختلفة من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تظم التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاهية المالية والإندماج الإجتماعي والإقتصادي.[1]

- **تعريف صندوق النقد العربي:** يقصد بالشمول المالي إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسسات وأفراد وبالأخص تلك المهمشة منها، وذلك من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير وخدمات الدفع والتحويل، وخدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان وابتكار خدمات مالية اكثر ملائمة.[2]

ومن خلال التعاريف السابقة للشمول المالي، فهو يعني كل فرد أو مؤسسة في المجتمع تلاقي منتجات مالية مناسبة لاحتياجاتها، منها مثلا: حسابات توفير، حسابات جارية، خدمات الدفع والتحويل، التأمين، التمويل والائتمان.

وهذه المنتجات يجب أن تقدم من خلال القنوات الشرعية، مثل البنوك والبريد والجمعيات....، وضمانها بأسعار مناسبة للجميع وسهولة الحصول عليها وتراعي حماية حقوق المستهلك، وكل هذا من أجل ضمان لكل فئات المجتمع فرص مناسبة لإدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم وآمن لضمان عدم لجوء الأغلبية للوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لأية رقابة وإشراف، والتي يمكن أن تعرضهم لحالات غش أو تحايل أو تفرض عليهم رسوم مبالغ فيها.

ثانيا- خصائص الشمول المالي

تكمن مجموعة خصائص الشمول المالي في النقاط التالية:

- **العموم:** من خلال استهداف جميع شرائح المجتمع بما فيهم محدودي الدخل.
- **التنوع:** تقديم خدمات ومنتجات بنكية متنوعة.
- **السعر:** تقديم خدمات ومنتجات بنكية بأقل تكلفة تناسب جميع شرائح المجتمع.
- **الجودة:** مراعات عامل الجودة في طبيعة الخدمة والمنتج المقدم.
- **الوقت:** توفير الخدمة أو المنتج على مدار السنة وفي جميع الأوقات.
- **التوسع:** الوصول إلى جميع مواقع الشركات والأفراد لتسهيل عملية النقل.

---

[1] فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، **متطلبات تبني استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية**, صندوق النقد العربي،أبو ظبي، 2015، ص:02.

[2] مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، **نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي**، صندوق النقد العربي،أبو ظبي- الإمارات العربية المتحدة، رقم77، 2017، ص: 05.

بالإضافة إلى خصائص أخرى تميز الشمول الماليمنها تمكين النساء من أسباب القوة الإقتصادية وزيادة الاستثمارات المنتجة والاستهلاك، ورفع الإنتاجية والدخول، وزيادة الإنفاق لأغراض الصحة الوقائية كما يساهم في إتاحة التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة بهدف دعم النمو الإقتصادي.[1]

المطلب الثاني: نشأة وتطور الشمول المالي

لقد أصبح الشمول المالي ضرورة من ضروريات العصر الحديث، لأنه يعزز الإستقرار المالي ويساهم في تحقيق التنمية الإقتصادية. وهذا الأمر الذي يستدعي منا التعرض لنشأة الشمول المالي وتطوره.

أولا- نشأة الشمول المالي

ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة في عام 1993 في دارسة "لشون وترفت" عن الخدمات المالية في بريطانيا، وقد تناولت الدراسة أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول احد سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية، ثم جاءت بعد ذلك الكثير من الدراسات لتعالج الصعوبات التي يوجهها الأفراد في الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية وغير المصرفية، وقد استخدم مصطلح الشمول المالي بشكل واسع وبدقة فنية واحترافية منذ عام 1999، وعبر عن محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة، وفرق بين التخلي الاختياري عن طلبالمنتجات والخدمات المالية سواء انعدام الحاجه لها، أو لأسباب ثقافية أو عقائدية، وبين عدم القدرة للوصول لتلك الخدمات ومن الجائز نطلق عليه التخلي الإجباري وله أسبابه التي نذكرها لاحقا مثل عدم القدرة على تقديم الضمان الكافي.

وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية عام2008 والتي سببت ضرر لمعظم اقتصاديات العالم، ازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي، وتمثل ذلك بالتزام الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح، بالإضافة إلى تشجيع وحث مقدمي الخدمات المالية (البنوك وغيرها من المؤسسات المالية)على توفير خدمات متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة، واعتبر البنك الدولي الشمول المالي المتمثل في تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها ركيزة أساسية من أجل محاربة الفقر المدقع وتعزيز الرخاء، وقد تبنت مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في خطة التنمية الاقتصادية والمالية.[2]

---

[1] فضيل البشير ضيف، **واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الإقتصادية، جامعة الجلفة (الجزائر)، العدد01، 2020، ص: 04.

[2] محمد محروس سعدون،**الشمول المالي وأثره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة " دراسة تحليلية لواقع الدول العربية "**، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، كلية الحقوق جامعة المنوفية، العدد4، ماي 2021، ص: 12.

ثانيا- تطور الشمول المالي

تبنت المجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الإقتصادية والمالية وقد ناقشت ذلك على نطاق واسع وخلال فترات متعاقبة شهدت فيها العديد من التطورات على مراحل متعددة تضمنت الآتي:[1]

- قمة بيتسبرغ في سبتمبر 2009، حيث أنشأوا مجموعة خبراء الشمول المالي.
- قمة تورينتو في جوان 2010، تم تحديد تسعة مبادئ للشمول المالي المبتكر.
- تعزيز هذا الالتزام في قمة سيؤول في نوفمبر 2010، حيث اعترف قادة (G20) رسميا بالشمول المالي كأحد الأركان الرئيسية التسعة لخطة التنمية العالمية.
- في سنة 2010 تعهد أكثر من 55 بلد بتحقيق الشمول المالي، وقام أكثر من 30 بلد بإعداد استراتيجية وطنية بهذا الشأن.
- في سنة 2013 أطلقت مجموعة البنك الدولي "البرنامج العالمي للإستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية"، ويذكر أن هناك العديد من الدول قامت بتطوير وتنفيذ استراتيجيات وطنية للشمول المالي ومن أوائل هذه الدول المملكة المتحدة وماليزيا.

المطلب الثالث : أهمية الشمول المالي وأهدافه

تتزايد أهمية الشمول المالي بشكل كبير بالنظر إلىالأهداف المجتمعية التي يسعى إلى تحقيقها وسنحاول في هذا المطلب التطرق لكل من أهداف وأهمية الشمول المالي:

أولا- أهمية الشمول المالي

تكمن أهمية الشمول المالي في العلاقة التي تجمع الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، إذ أن توفير وتسهيل الحلول التمويلية للشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة على سبيل المثال يسهم إلى حد كبير في دعم النمو الاقتصادي, فضلا عن الأثر الاجتماعي الذي يحققه الشمول المالي من حيث اهتمامه بشريحة الفقراء ومحدودي الدخل، والوصول إلى الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، ما يعني توفير مزيد من فرص العمل والمساهمة الفاعلة في تحفيز معدلات النمو الاقتصادي وخفض معدلات الفقر، وتحسين توزيع الدخل، ورفع مستوى المعيشة، وبشكل عام يمكن تلخيص آثار زيادة مستويات الشمول المالي بالمحاور الرئيسية التالية:[2]

[1] فضيل البشير ضيف،مرجع سبق ذكره، ص: 475.
[2] أسامة فراح, رحمة عبد العزيز،**الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك**، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية (الجزائر), العدد:02, 2021، ص ص: 648-649.

- تعزيز جهود التنمية الاقتصادية.
- تعزيز استقرار النظام المالي.
- تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم.

من خلال ما سبق يتضح لنا بأن الشمول المالي هو استراتيجية طويلة الأجل، تهدف إلى توفير الخدمات المالية التي تلبي احتياجات جميع فئات المجتمع ومنهم شريحة الفقراء، حيث يكون المنتج المالي ميسور التكلفة ويتميز بالجودة. الجدول الموالي يبين أمية الشمول المالي للأسر والمؤسسات:

الجدول رقم(01): أهمية الخدمات المالية للأسر والمؤسسات

الخدمات المالية	الأفراد والمؤسسات المصغرة	المشاريع الصغيرة والمتوسطة
الائتمان	-تجانس الاستهلاك. -الاستثمار في التنمية البشرية(الصحة والتعليم وغيرها)	-تمويل رأس المال العامل والاستثمار من المؤسسات المالية أو من خلال سلسلة التوريد.
الادخار	-احتياط لمواجهة حالات الشدائد. -تمويل ذاتي منخفض المخاطر.	-المدخرات(الأرباح المحتجزة) كمصدر أساسي للتمويل.
التأمين	-أداة لإدارة المخاطر ومواجهة الصدمات.	-تقليل مخاطر النشاط التجاري.
الدفع	-بدائل آمنة ومنخفضة التكلفة للآليات غير الرسمية والنقد.	-معاملات أكثر فعالية ومنخفضة التكلفة وآمنة.

المصدر: Partnership for Financial Inclusion. (2013). Financial Inclusion Targets And Goals: Landscape And GPFI View. P3.

ثانيا-أهداف الشمول المالي

نظرا للاهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي وخلق التحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمية للتنسيق والعمل ضمن آليات مشتركة وموحدة، تتنامى المنافع المتأتية من الشمول المالي، حيث

ترى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء أن بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل، وذلك لتحقيق أهداف الشمول المالي التالية:[1]

- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.
- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم.
- تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي.
- تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة جدا من الاستثمار والتوسع.
- خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاقتصادي.

المطلب الرابع: أبعادومؤشرات الشمول المالي

في السنوات السابقة تطور مفهوم الشمول المالي إلى أربعة أبعاد رئيسية وهي: سهولة الوصول إلى التمويل لجميع الأسر والشركات،إسترشاد المؤسسات بالقواعد التنظيمية والإشراف المالي،الإستدامة المالية للشركات والمؤسسات بالإضافة إلى المنافسة بين مزودي الخدمات المالية لتحقيق أفضل البدائل للعملاء، حيث تم قياس الشمول المالي قديما بحساب نسبة المستفيدين من البنوك التجارية وأجهزة الصراف الآلي وأحجام الودائع والقروض التي تم تغطيتها.

أولا- أبعاد الشمول المالي

فيما يلي يتم وصف الأبعادفي الآتي:[2]

- **الوصول إلى الخدمات المالية**

تشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، وتتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل: تكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية (الفروع وأجهزة الصراف الآلي)، يمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول إلى الخدمات المالية من المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية.

---

[1] صورية شنبي، السعيد بن لخضر،**أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)**، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبية، جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر، العدد:02 (2018)، ص: 108.

[2] بهناس العباس, رسول حميد, **أسس ومتطلبات استراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة إلى التجربة الأردنية**, مجلة المعارف, المجلد 14, العدد 02, جامعة البويرة الجزائر, 2019,ص: 216.

- **استخدام الخدمات المالية**

يشير إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية بواسطة القطاع المصرفي، وتحديد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر إستخدام عبر فترة زمنية معينة.

- **جودة الخدمات المالية**

تعتبر عملية وضع مؤشرات القياس بعد الجودة هو تحدي في حد ذاته، حيث انه على مدى 15 سنة الماضية إنتقل مفهوم الشمول المالي إلى جدول أعمال الدول النامية، حيث كان لابد من تحسين الوصول إلى الخدمات المالية، وهو بعد غير واضح حيث يوجد العديد من العوامل التي تأثر على جودة الخدمات المالية: التكلفة، وعي المستهلك، فعالية آلية التعويض، بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية، شفافية المنافسة، بالإضافة إلى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك.

الشكل رقم (01): أبعاد الشمول المالي

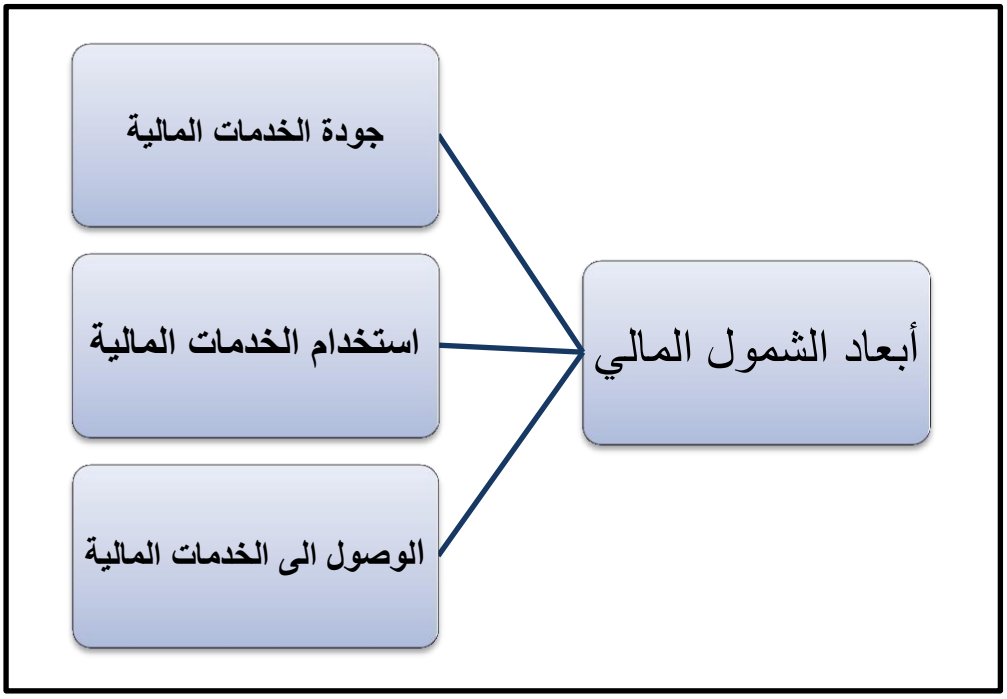

المصدر:بهناس العباس, رسول حميد, أسس ومتطلبات استراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة إلى التجربة الأردنية, مجلة المعارف, المجلد 14, العدد 02, جامعة البويرة الجزائر, 2019,ص:216

ثانيا- مؤشرات الشمول المالي

هناك عدة مؤشرات لقياس أبعاد الشمول المالي: [1]

- **مؤشرات قياس بعد الوصول إلى الخدمات المالية**

- عدد نقاط الوصول لكل 10000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية.
- عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلو متر مربع.
- حسابات النقود الإلكترونية.
- مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة.
- النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.

- **مؤشرات قياس بعد إستخدام الخدمات المالية**

- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم.
- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد كحساب ائتمان منظم.
- عدد حملة بوليصة التأمين لكل 1000 من البالغين.
- عدد معاملات التجزئة غيرالنقدية للفرد الواحد.
- عدد معاملات الدفع عبر الهاتف.
- نسبة البالغين الذين يستخدمون حسابا بنكيا بشكل دائم ومتواتر.
- نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت.
- نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية.
- نسبة الشركات المتوسطة أوالصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية.
- عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة.
- عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع.

- **مؤشراتقياس بعد جودة الخدمات المالية**

- **القدرة على تحمل التكاليف:** يقاس بمدى تكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي وخاصة لذوي الدخل المنخفض، وذلك من خلال معرفة متوسط التكلفة الشهرية، متوسط الرسوم السنوية، متوسط تكلفة تحويلات الائتمان، نسبة العملاء الذين أفادوا بأن رسوم المعاملات المالية باهظة الثمن.

- **الشفافية:** يلعب الوصول إلى المعلومات دورا حاسما في الشمول المالي حيث يجب على مقدمي الخدمات المالية أن يضمنوا حصول جميع العملاء على معلومات الخدمات المالية لتمكينهم من

[1] **نفس المرجع السابق**، ص: 216.

إتخاذقرارات سليمة بشأن استخدام الخدمات المالية، ويمكن قياسها من خلال المؤشرات التالية: نسبة العملاء الذين أفادوا انهم يتلقون معلومات واضحة وكافية حول الخدمات المالية بداية انعقاد القرض المالي، وجود نموذج وصف محدد للخدمات المالية المقدمة.

- **الراحة والسيولة:** يقيس وجهة نظر العملاء حول سهولة الوصول والراحة في استخدام الخدمات المالية وذلك من خلال المؤشرات التالية: نسبة الأفراد الذين لا يشعرون بالراحة بمتوسط الوقت الذين يقضونه في الانتظار في الطابور في المؤسسات المالية والبنوك.

- **حماية المستهلك:** يتمثل في القوانين والأنظمة المصممة لضمان حقوق المستهلك وحمايتها ومنع الشركات من الحصول على مزايا غير عادلة عن طريق الاحتيال والممارسات غير العادلة.

- **التثقيف المالي:** يقيس هذا المؤشر المعارف الأساسية المالية وقدرة المستخدمين على التخطيط وموازنة دخلهم.

- **المديونيةأو السيول المالي:** وهي سمة هامة للعميل في النظام المالي ومن الضروري معرفة كيف يتأخر المقرضين بالسداد ضمن فترة زمنية معينة.

- **العوائق الائتمانية:** الشمول المالي لا يشمل فقط استخدام الخدمات المالية ولكنه ويمنح أيضا العملاء القدرة على اختيار الخدمات والمنتجات المالية ضمن مجموعة من الخيارات.

الجدول رقم (02): أبعاد ومؤشرات الشمول المالي

البعد	مؤشرات قياسه
الوصول إلى الخدمات المالية	- عدد نقاط الوصول إلى الخدمات. - حساب النقود الإلكترونية. - مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة.
إستخدام الخدمات المالية	- البالغين الذين لديهم تعامل مصرفي. - البالغين الذين لديهم حساب ائتمان منتظم. - البالغين حمة وثائق التأمين. - عدد معاملات الدفع غير النقدية (الإيداع والسحب). - ارتفاع وتيرة استخدام الحسابات المصرفية. - المحتفظين بحساب بنكي. - التحويلات.

	- الشركات التي لديها حسابات رسمية مالية. - الشركات التي لديها قروض قائمة أو خطـــوط ائتمـــان لـــدى مؤسسات رسمية.
جـــودة الخـــدمـــات المـــاليـــة	- المعرفة المالية. - السلوك المالي. - متطلبات الشفافية. - حل النزاعات. - تكاليف استخدام الخدمات المالية. - العوائق الائتمانية.

المصدر:حسيني جازية، **تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربيـــة**، مجلـــة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال أفريقيا، المجلد16 ،العدد23 ،جامعةالشلف، الجزائـــر، 2020، ص: 102.

المبحث الثاني: متطلبات الشمول المالي ودورالبنوك في تعزيزه

لتحقيق الشمول المالي لابد من توفير مجموعة من المتطلبات حتى يتم التحسين من الخدمات المالية بالنسبة للفقراء والفئات المهمشة.

المطلب الأول: الركائز الأساسية لتحقيق الشمول المالي

تتمثل أهم الركائز التي يستند عليها الشمول المالي في ما يلي:[1]

أولا- دعم البنية التحتية المالية

يتمثل تطوير دعم البنية التحتية كفؤة وسليمة إحدى أهم الركائز الأساسية لخدمة متطلبات الشمول المالي، يتعين في هذا الصدد تحديد أولويات تطوير البنية التحتية التي تساعد على تعزيز فرص وصول المواطنين إلى الخدمات المالية التي يمكن أن تتضمن ما يلي:

- بيئة تشريعية ملائمة تتضمن كافة التعليمات واللوائح التي تعزز الشمول المالي.
- الإنتشار الجغرافي لشبكة فروع مقدمي الخدمات المالية بمختلف أنواعها من فروع البنوك، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع،الصرافات الآلية، خدمات التأمين وغيره.
- تطوير وسائل ونظم الدفع والتسوية، وهذا لتيسير تنفيذ العمليات والخدمات المالية.
- الاستفادة من تكنولوجيا الاتصال والصيرفة الإلكترونية في تقديم الخدمات المالية، وهذا لخفض تكاليف هذه الأخيرة.
- توفير قواعد بيانات شاملة، خاصة البيانات الائتمانية للأفراد والمؤسسات المصغرة.

ثانيا- حماية مستهلكي الخدمات المالية

حظي مفهوم حماية مستهلكي الحماية المالية بإهتمام كبير في الآونة الأخيرة، بالنظر لنمو وتطوير القطاع المالي وتطوره وتعقيد المنتجات والخدمات المالية المقدمة للعملاء والتطور الذي شهدته الأدوات المالية والإلكترونية والتوسع في تلك الخدمات، يساهم تطبيق القواعد والمبادئ والممارسات الدولية السليمة المتعلقة بحماية مستهلكي الخدمات المالية إلى زيادة الثقة في القطاع المصرفي والمالي بهدف تعزيز مبدأ الشمول المالي، وبالتالي الإستقرار المالي، ذلك من خلال حصول الزبون على معاملة عادلة وشفافة، وتسهيل وتيسير الحصول على الخدمات المالية بأقل التكاليف بجوده عالية وتزويده بالمعلومات الكافية والضرورية، وخدمات الاستشارة المالية، وحماية بياناته المالية، ونظم الأمان، وكذا ضرورة التثقيف المالي خاصة للفئات المهمشة.

[1] مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية،**مرجع سابق**، ص: 07.

ثالثا– تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة المجتمع

يعتبر أحد أهم ركائز تحقيق الشمول المالي من خلال تيسير الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها وتقديمها للأفراد والمنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وبالتالي تقع على عاتق مقدمي الخدمات المالية مهمة تطوير الخدمات والمنتجات المالية، أخذا في الاعتبار مراعاة إحتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين عند تصميم الخدمات والمنتجات المالية التي تستهدفهم قبل طرحها والتسويق لها،إضافة إلى إبتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع وليس فقط على الإقراض والتمويل مع ضرورة التشجيع على المنافسة بين مقدمي المنتجات والخدمات المالية بما يمكن العملاء من الوصول إلى منتجات خدمات متنوعة عالية الجودة بسهولة وبتكاليف معقولة وبشفافية إضافةإلى تخفيض العمولات والرسوم على الخدمات المقدمة وتعزيز المنافسة.

رابعا– التثقيف المالي

يتعين على كل دولة الاهتمام بموضوع التثقيف المالي والتوعية المالية، من خلال إعداد استراتيجية وطنية موجهة لمستويات التعليم والتثقيف المالي، والتي يتم تطويرها بمشاركة عدة جهات حكومية إلى جانب القطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة، ذلك لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى المواطنين خاصة الفئات المستهدفة التي تحتاج إلى ذلك مثل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والشباب والنساء، ويهدف التثقيف المالي إلىإيجاد نظام تعليم مالي متكامل يبدأ من الصغر بهدف الوصول إلى مجتمع مثقف ماليا ويعمل على تعزيز وتطوير مستويات الوعي لدى كافة شرائح المجتمع، ويساعد التثقيف المالي المواطنين على اتخاذ قرارات إستثمارية سليمة ومدروسة فيما يتعلق بتعاملاتهم المالية المختلفة بأدنى درجات المخاطر.

الشكل رقم 02: ركائز الشمول المالي

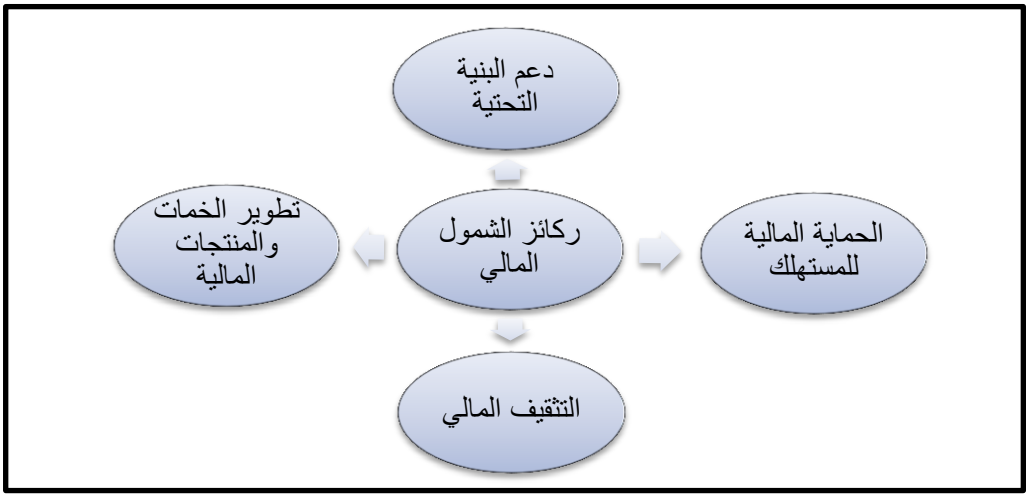

المصدر: رنا بدوي، دور البنك المركزي المصري،كتيب حول **الشمول المالي، ادارة التعليمات الرقابية**، قطاع الرقابة والاشراف، ص04.

المطلب الثاني:سياسات ومبادئ تعزيز الشمول المالي

بات الشمول المالي من المواضيع الحديثة والهامة، حيث تلقى إهتماما عالميا من قبل المؤسسات المالية الدولية، حيث تميز بمجموعة من السياسات والمبادئ:

أولا–سياسات تعزيز الشمول المالي

هناك ست سياسات فعالة للشمول المالي، أربعة منها قد تحسن وصول الفقراء للخدمات المالية عبر قنوات مختلفة في حين إن حماية المستهلك وسياسات الهوية المالية تلعب دورا رئيسيا في تمكين الشمول المالي، وفيما يلي شرح لمضمون هذه السياسات:[1]

- **الوكالة المصرفية:** تعد الوكالة المصرفية عقد يلتزم بمقتضاه الوكيل بأن يقوم بعمل قانوني لحساب الموكل، فقد أثبتت سياسات تعاقد المصارف مع نقاط البيع بالتجزئة غير المصرفية كوكلاء الخدمات المالية نجاحا كبيرا في تحسين عجلة الشمول المالي، فليست فروع المصارف لوحدها مجدية إقتصاديا، فالتعاون بين المصارف والوكلاء أصبح ممكنا، كما تلعب التكنولوجيا دورا في خفض التكاليف ومخاطر معلومات الصرف من خلال إجراء التحويلات المالية،إلى جانب ذلك فتح حسابات جديدة بسيطة وغيرها من الحوافز.
- **تنويع مقدمي الخدمات:**إعتمد صناع القرار استراتيجية تنظيمية ورقابية مختلفة لإدارة مخاطر تراخيص مجموعة واسعة من المؤسسات التي تقدم الخدمات الائتمانية والإبداعية،إذ تكون هذه الاستراتيجيات متلائمة مع الأنظمة المصرفية الخاصة بعملية التمويل الأصغر وتتضمن (تراخيص متخصصة للمؤسسات العامة في مجال الإيداع الصغير، والتراخيص المصرفية للتحويلات لمنظمات غير حكومية، وتراخيص المؤسسات المالية الغير مصرفية).
- **الدفع عبروسائل الإتصال (الهاتف المحمول):** يفتح إنتشار الهواتف النقالة أفاق جديدة لتوصيل الخدمات المالية للفقراء،إذ قلل هذا التطور بشكل كبير تكلفة المعاملات المالية، فضلا عن التحويلات المالية التي أصبحت اكثر سهولة،إذ تعمل على توسيع نطاق نقاط الوصول وتقليل الحاجة لحمل النقود بسبب وجود النقود الإلكترونية، فعملت على جذب الزبائن الغير متعاملين مع المصارف سابقا على الرغم من الإستعمال الواسع والنمو في إستعمال القنوات الإلكترونية،إلا انه لا تزال هناك ضرورة لتقوم المصارف بالمزيد من حمل التوعية حول كيفية الإستعمال ومزايا القنوات المصرفية الإلكترونية وتشجيع الزبائن

[1] د. سالم صلاح الحسناوي، الباحثة لينا صلاح مهدي، دور الشمول المالي في تعزيز نمو الاقتصاد العراقي دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة القادسية، العدد58، السنة 2020، ص: 38.

على إستعمالها لما تحققه من إضافة قيمة حقيقية للقطاع المصرفي بشكل عام،إذ وجد أن نسبة(86%) من المعاملات المصرفية تتم عن طريق القنوات الإلكترونية، في حين أن نسبة نمو إستعمال الخدمات المصرفية عبر الموبايل تتجاوز 100%.

- **حماية المستهلك:**أصبح الإهتمام المتزايد بحماية المستهلك من أولويات الشمول المالي وتعميم الخدمات المالية،إذ تعزى نشأته إستجابة للضغوط المتأتية من سياسات وسائل الإعلامأو جمعيات حماية المستهلك، التي أصبحت مهتمة بتنظيم حماية الزبون المالي من إهتمامات صانعي السياسات والجهات التنظيمية بشأن العلاقة بين المؤسسات المالية وزبائنها، وقد تستند الإهتماماتإلى المشكلات القائمة الناتجة عن ممارسات السوق أو الرغبة في تجنب المشكلات المستقبلية.

الشكل رقم 03: سياسات تعزيز الشمول المالي

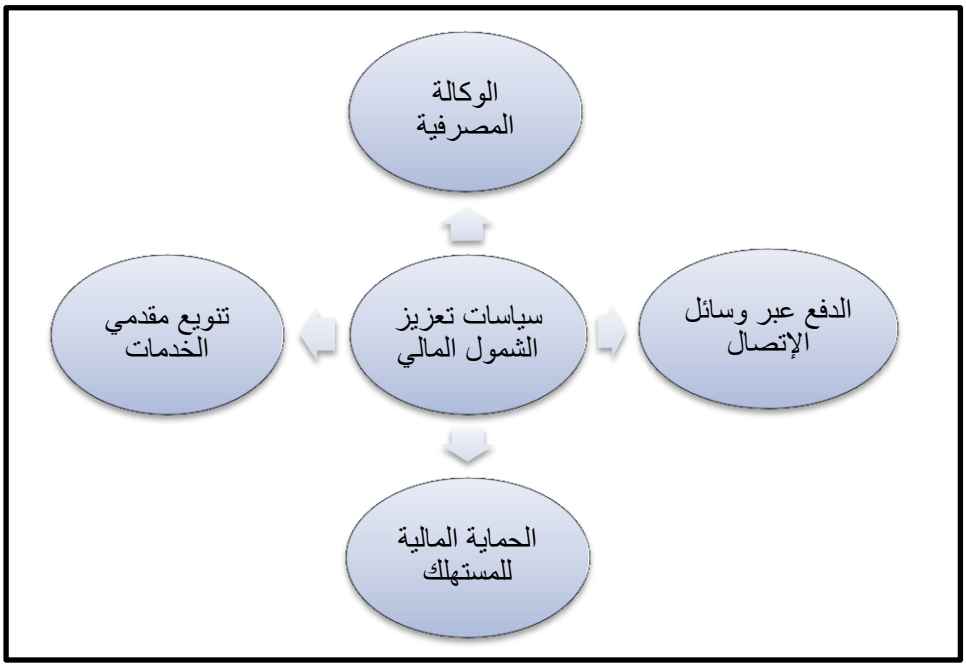

المصدر: د. سالم صلاح الحسناوي، الباحثة لينا صلاح مهدي، **دور الشمول المالي في تعزيز نمو الاقتصاد العراقي دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية**، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة القادسية، العدد 58، السنة 2020، ص: 38.

ثانيا- مبادئ تعزيز الشمول المالي

فيما يلي المبادئ الرئيسية لتحقيق الشمول المالي المعتمدة من قبل مجموعة الـــ20:[1]

- **التنوع:** تنفيذ سياسات تعزز المنافسات وتقديم محفزات تشجيعية للوصـــول إلـــى الخـــدمات الماليـــة واستخدامها بشكل صحيح، وكذلك توفير خدمات مالية متنوعة مثل (التوفير،الإقتراض، التحويل، التـــأمين والاستثمارات المالية...) بحيث يكون هناك تنوع في مزودي الخدمات المالية وطرق تقديمها.
- **القيادة:** وتهدف إلى إيجاد التزام واسع لدى الجهات الحكومية المختلفة والأطراف المشـــاركة لتحقيـــق الشمول المالي للمساعدة في تخفيض حدة الفقر، حيث أثبتت التجارب الدولية أن قيادة الشمول المالي يجب أن تكون على المستويات العليا الحكومية لتعزيز وزيادة نسبة الاشتمال المالي.
- **الابتكار/ التجديد:** من الضرورة تعزيز الابتكارات التكنولوجية باعتبارها وســـيلة لتوســـيع وتســـهيل الوصول إلى الخدمات المالية واستخدام النظام المالي وبما يشمل ذلك ضرورة لتحديد نقاط الضعف فـــي البنية الأساسية في النظام المالي، مما يؤدي إلى الإنتشار السريع للخدمات المالية ووصولها إلى الفئـــات المهمشة في المناطق الريفية والقروية مع مراعات تقليل مكلفة تقديم الخدمات والمنتجات، وأن تكون ملبية لمتطلبات واحتياجات الفئات المستهدفة.
- **الحماية:** وذلك بوضع أسس عادلة وشفافة لحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وذلك بتوضيح دور ومسؤولية كل من الحكومة ومزودي الخدمات المالية لتفادي تعرض العملاء للمخاطر الماليـــة وخاصـــة الإحتيال.
- **تمكين العملاء:** لتمكين العملاء من تحقيق الإستفادة المثلى من الخدمات المالية فإنه لابد مـــن تطـــوير قدراتهم وثقافاتهم المالية وتمكين قدراتهم من خلال:
  - **الثقافة المالية:** وهي القدرة على فهم المعلومات الأساسية عن المنتجات والخدمات المالية.
  - **القدرات المالية:** وهي تمكين العملاء من إتخاذ القرار المالي الذي يتناسب مع احتياجاتهم.
  - **آلية معالجة الشكوى:** وهي القدرة على معالجة شكاوى العملاء من خلال آلية واضحة وآمنة.
- **التعاون:** ضرورة إيجاد بيئة عمل واضحة وبمحددات تقوم على التنســـيق الواضـــح داخـــل القطـــاع الحكومي وتشجع على الإستشارة والشراكة داخل القطاع الحكومي ومع الشركاء الآخرين خارج القطاع.

[1] نبيل بهوري،الشمول المالي كأداة تحقيق الإستقرار الإقتصاديوالإجتماعي ومتطلبات تحقيقه ــ دراسة حالة الدول العربية ــ مجلـــة الإقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة الجزائر، العدد03، 2019، ص: 164.

- **المعرفة:** يجب توفير بيانات كافية وإستخدامها لإنشاء سياسة تستند على أدوات قياس كل من الجهة الرقابية ومزودي الخدمات والمنتجات المالية، حيث أن توفر البيانات المناسبة والموثقة يعتبر أمرا ضروريا لعملية تصميم وإعداد سياسة شمولية مالية.
- **التناسب:** وضع واعتماد سياسة وتشريعات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات والمنتجات المالية المبتكرة، بحيث تكون مبنية على أسس سد الفجوة وتذليل المعوقات في التشريعات الحالية.
- **الإطار العملي:** يجب أن يستند الإطار العملي العام على المعايير والممارسات الدولية الفضلى،،حيث تم تصميم تلك المعايير بطريقة مرنة تتناسب مع ظروف الدول المختلفة.

المطلب الثالث: الإطار المتكامل للشمول المالي

يهتم الاطار المتكامل بالعلاقات التبادلية بين العناصر التي عضد بعضها البعض في تحقيق الشمول والاستقرار المالي، وتتمثل تلك العناصر في الآتي:[1]

أولا- الاستقرار

- سوف يؤدي توافر قاعدة ودائع متنوعة ومستقرة في نظام مالي يتسم بالشمول إلى زيادة استقرار النظام المالي.
- توافر نظام مالي يتسم بالشمول والمزيد من الشرعية السياسية سوف يؤدي إلى الحد من مخاطر عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.
- يتمتع أي نظام مالي يتسم بالشمول بإمكانية تعزيز الاستقرار الاقتصادي وهو ما يمثل مكونا أساسيا للاستقرار المالي.

ثانيا- النزاهة والسلامة

- تقاس نزاهة وسلامة النظام المالي ليس فقط بإجراءات وتدابير فردية من قبل البلدان للحفاظ عليه ولكن بمجموعة من التوصيات المتفق عليها دوليا ومصممة للسيطرة على إساءة استخدام النظام المالي العالمي.
- أصدرت مجموعة العمل المالي FATA توصيات بشأن مكافحة غسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب، وإدراكا بأن الاستبعاد المالي يزيد بالفعل من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب قام فريق العمل المالي بتسهيل الأمر على واضعي السياسات لتعزيز الشمول المالي، مع تطبيق اللوائح والتدابير

[1] أ م د نغم حسين نعمة، الباحث أحمد نوري حسن، **مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق**، واقع المؤتمر العلمي التخصصي الرابع للكلية النقدية الإدارية بغداد، للفترة من 28-29 نوفمبر 2018، تحت شعار "الإبداع الإداري لتحقيق الرؤية المستقبلية لمنظمات الأعمال"،،بغداد، ص ص: 34-35.

التي تهدف منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم المالية الأخرى، ومن بين هذه التدابير مراجعة وتنقيح «توصياته الأربعين» كي تتضمن تعريفات للمعاملات منخفضة المخاطر والأقل مخاطرة.

ثالثا– حماية المستهلك المالي

– يتعين ضمان تحقيق الشمول المالي على نحو مسؤول وذلك من خلال توفر تدابير فعالة لحماية المستهلك تأخذ في الاعتبار التثقيف المالي للعملاء الأكثر فقرا.

– تتم الحماية من خلال تنظيم صياغة العقود والبنود والشروط ومعدلات الفائدة السنوية والغرامات وتوضيح الفرق بين أصل القرض والفائدة.

المطلب الرابع: مبادرات البنوك التجارية لتعزيز الشمول المالي

يجب أو من المفروض على كل بنك تقديم منتجاته وخدماته بأبسط الشروط وذلك من أجل جذب جميع فئات المجتمع للدخول في القطاع المالي والمصرفي.

أولا– التحديات المعاصرة التي تواجه البنوك التجارية

العديد من التحديات الحديثة التي تواجه البنوك والتي تعتبر عائق أمام مسيرتها وأمام تطويرها، ذلك لأن البنوك والمصارف بشكل عام تعتبر قطاعات حيوية مرتبطة بالعديد من الهيئات والمجتمع بشكل عام مما يؤثر بشكل مباشر عليهم وعلى نتائج أعمالهم. ومن أهم التحديات الحديثة التي تواجه البنوك ما يلي:[1]

- **الأزمات المالية التي يمر بها**

تعتبر من أكبر التحديات التي تواجه البنوك، وذلك لأن البنوك بطبيعة عملها تعتمد على الأموال والسيولة المالية بشكل رئيسي، فعندما يكون هناك نقص في الأموال في أيدي العملاء ونقص في الأموال في أيدي المجتمعات، قد تتعرض البنوك لتوقف أعمالها أو الخسارة والإفلاس.

- **ضعف القوة الشرائية**

يخص الأزمات العالمية والتي يصاحبها نقص في القوة الشرائية لعملات مقارنة مع العملات الصعبة، فإن البنوك تعتبر من أكثر القطاعات تضررا في المجتمع، ذلك لأنها تعمل بشكل أساسي بالمال وتعتمد على الأموال بالدرجة الأولى في أنشطتها، وعندما تنخفض قيمة هذه الأموال يتعرض البنك لخسائر مالية متعددة.

[1] أي عربي، **ماهي التحديات المعاصرة التي تواجه البنوك**، على الرابط الآتي: https://e3arabi.com/money-and-business/ تم الاطلاع عليه بتاريخ 1 مارس 2023.

- **التطورات التكنولوجية الحديثة**

أدت التطورات الكبيرة التي صاحبت عالم المال والأعمال إلى ضعف القطاع المصرفي وضعف الإعتماد عليه، حيث ظهرت العديد من العملات الرقمية التي لجأ إليها العديد من رجال الأعمال والمستثمرين وعملوا معها وابتعدوا عن البنوك، وقد أدى ذلك إلى خسارة العديد من الأرباح للبنوك نتيجة فقدان العديد من عملائها.

- **البنوك الإلكترونية**

تعتبر البنوك الإلكترونية من أكبر التحديات الحديثة التي تواجه عمل البنوك، لأنها أصبحت تحل محلها وتسد مكانها، حيث قام العديد من العملاء والأفراد والمستثمرين ورجال الأعمال بالإستغناء عن البنوك والمصارف الموجودة على أرض الواقع وتوجهوا للتعامل مع البنوك الإلكترونية، لأنها لا تقدم لهم جميع الخدمات البنكية التقليدية بالإضافة إلى العديد من الخدمات المالية البنكية الحديثة التي تحل محل البنوك التقليدية وتنافسها بالعديد من المزايا، لذلك أصبحت البنوك الإلكترونية لا يمكن تجاهلها من قبل البنوك التقليدية.

ثانيا– دور البنوك التجارية في تحقيق الشمول المالي

تملك البنوك الدور التنفيذي في تحقيق وتعزيز الشمول المالي ويتمثل في ما يلي: [1]

– توفير كل الخدمات والمنتجات المالية لكل أفراد المجتمع في أي مكان وزمان.

– ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع وليس فقط على الإقراض والتمويل، مع توفير التدريب للعاملين في هذا المجال من المنتجات المالية التي يقدمها البنك، هي مبادرة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.

– التشجيع على المنافسة بين البنوك، وذلك عن طريق توفير المزيد من الخيارات للعملاء، وتعزيز التنافسية بين البنوك للحفاظ على الخدمات بجودة عالية وبتكاليف معقولة.

– تخفيض الرسوم والعمولات غير المبررة المفروضة على العملاء وكذا الخدمات المالية غير المناسبة التي تتم مقابل قيام العملاء بدفع عمولات.

– مراعات ظروف العملاء لدى التعامل معهم وعدم استغلال ظروفهم وإثقالهم بالقروض.

– تخفيف متطلبات التمويل وذلك بالتنسيق مع البنك المركزي.

– زيادة عدد الصراف الآلي وأي وسيلة من شأنها توسيع شبكة إتاحة الخدمات المصرفية.

– جذب الفئات التي لا يوجد لديها تعاملات بنكية.

[1] اليوم السابع، رئيس التحرير: أكرم القصاص،**الشمول المالي**، على الرابط الآتي:https://www.youm7.com/Tags/Index?id=372834&tag تم الاطلاع يوم 11 فيفري 2023. الساعة 12:00.

ثالثا– دور البنوك التجارية في تحقيق الشمول المالي للمرأة

بشكل عام تلعب البنوك دورا جوهريا فيما يتعلق بدمج المرأة في القطاع المالي الرسمي، فقد تزايد عالميا عدد البنوك التي تعتبر" المرأة " فئة مستقلة وتأخذها في عين الاعتبار عند صياغة استراتيجيتها وأهدافها، وتشير البيانات إلى تبني ما يقرب من 90 بنك عالميا لاستراتيجيات وخدمات تمت صياغتها خصيصا وفقا لاحتياجات السيدات. وعلى سبيل المثال، يعتبر بنك وستباك الأسترالي من أول البنوك على مستوى العالم التي قامت بتكوين فريق عمل ووحدة متخصصة للمرأة، ويخدم البنك وفقا لبيانات عام 2018 أربعة ملايين سيدة من العميلات بإقراض قيمته 47 مليار دولار أمريكي لتصل مدخرات السيدات في البنك لـ41 مليار دولار، كما انعكست استراتيجية البنك على تكوين القوة العاملة داخل البنك، حيث تمثل المرأة نسبة 60% من إجمالي العاملين، كما ازداد عدد السيدات في المناصب القيادية من 42% في عام 2013 إلى 52% في نهاية عام 2017. وتعتبر تجربة هذا البنك من أفضل الممارسات العالمية الداعمة للمرأة وفقا للبنك الدولي، علاوة على ذلك، تفتح الخدمات المالية التكنلوجية المجال لتقدم حزمة من الخدمات المتنوعة من خلال قنوات وآليات مرنة ومبتكرة تخدم بشكل فعال الفئات المستبعدة ماليا أو الفئات المدمجة والتي لا تتعامل مع مختلف المنتجات والخدمات التي يقدمها البنك (Underserved Cliente)، فالتوسع في نشر هذا النوع من الخدمات من شأنه ان يساهم بفعالية في طرح المزيد من الحلول التي تتفي بالاحتياجات المالية للسيدات. وقد قامت عدت منظمات دولية ومن أهمها مؤسسة التمويل الدولية بتحليل عدة عوامل تشير إلى ربحية قطاع السيدات بالنسبة للبنوك ويتمثل أهمها في:[1]

- **زيادة الحصة السوقية للبنك:**من خلال استهداف المرأة والمشروعات المملوكة لها.
- **الولاء:** تتميز المرأة بالولاء للبنك الذي تتعامل معه إذا كانت راضية عن الخدمة المقدمة وتفضل بناء علاقة طويلة الأمد مع البنك.
- **زيادة معدلات الادخار لدى النساء:** فالسيدات تدخر أكثر من الرجال وودائعهم بالبنك تزداد بمعدل أسرع.
- **نسبة أقل من المخاطر:** تنخفض نسبة عدم السداد والقروض المتعثرة عندما يستهدف البنك المزيد من النساء نظرا لأن السيدات أكثر وعيا بمخاطر الإقراض وأكثر حرصا على الالتزام بمواعيد السداد.
- **تأثير المرأة القوي على أفراد الأسرة:** قد تشجع المرأة أفراد أسرتها على فتح حسابات بالبنك والتعامل مع خدماته ومنتجاته.

[1] عبير حاجي، **دور البنك المركزي والبنوك التجارية في دعم وتيرة الشمول المالي-دراسة بعض التجارب العربية-** ، مجلة البحوث الإقتصاديةوالمناجمنت، جامعة سعيدة- الجزائر، العدد01، جانفي 2023، ص: 399.

خلاصة الفصل

من خلال دراسة هذا الفصل تم التطرق لعدة مفاهيم للشمول المالي باعتباره خطة استراتيجية بعيدة الأمد حيث تم التعرض لأهم ركائزه الأساسية مثل (البنية التحتية المالية، التثقيف المالي، تطوير الخدمات المالية ..الخ) والمبادئ التي يقوم عليها وصولا إلى سياسات الشمول المالي والإطار المتكامل له، كما ارتأينا تسليط الضوء على دور البنوك التجارية في تعزيز ورفع مستويات الشمول المالي وذلك من خلال ابتكار منتجات جديدة مع مراعاة ظروف العملاء.

إذ تبين أنها عملية لضمان الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية لجميع شرائح المجتمع، مما يساعد على مواجهة تحديات الفقر والبطالة وإرساء العدالة الاجتماعية، وذلك من خلال دمج أكبر عدد ممكن من سكان العالم في النظام المصرفي، ليأتي هنا دور البنوك التجارية الذي سيتم التفصيل فيه الفصل الثاني الذي يبين مدى وصول واستخدام الأفراد لهذه الخدمات وجهود البنوك التجارية الجزائرية في تطويرها وفقا لمتطلباتهم من أجل تحقيق الشمول المالي.

الفصل الثاني: تعزيز الشمول المالي في البنوك التجارية الجزائرية

تمهيد

بعد التطرق في الفصل الأول إلى أساسيات الشمول المالي ودراسة مختصرة لأهم مؤشـــراته ســـيتم التناول في هذا الفصل المتمثل في دراسة تحليلية لواقع الشمول المالي في مختلف اقتصادات العالم ومنها في الجزائر وبيان كيفية تحقيق الشمول المالي في البنوك التجارية الجزائرية، وأهم الإجراءات المتبعة من قبل البنك المركزي لتثمين مساعي تحقيق الشمول المالي في الجزائر، لأجل تحديد المتطلبات التي تعـــزز الشمول المالي.

وعليه سيتم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث الثلاثة الآتية:

- واقع الشمول المالي في العالم؛
- واقع الشمول المالي في الجزائر؛
- محددات تعزيز الشمول المالي في البنوك التجارية الجزائرية.

المبحث الأول: واقع الشمول المالي في العالم

يمكن للشمول المالي أن يتحقق من خلال انتهاج حكومات الدول لسياسات واستراتيجيات تؤدي إلى الوصول إلى الخدمات المالية لكافة المناطق، هاته الأخيرة التي تساعد في دفع عجلة التنمية، ومواجهة تحديات الفقر والبطالة وتحقيق العدالة والمساوات بين الجنسين، لهذا سنحاول التكلم في هذا المبحث على أهم التطورات التي عرفها الشمول المالي العالمي ودراسة مؤشراته الجزئية والمعوقات التي تواجهه.

المطلب الأول: تطور الشمول المالي في العالم

لقد قدمت قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي أخبارا إيجابية نادرة في عام 2021، حيث إرتفع عدد الأشخاص البالغين الذين يملكون حساب لدى مؤسسات مالية رسمية بنسبة 50% عن عقد مضى وهذا ما يدل على إهتمام الحكومة في مختلف الدول على تعزيز الشمول المالي كل حسباستراتيجيته الخاصة مما أدىإلى هذا التحسن الملحوظ.

أولا- الأفراد الذين يملكون حسابات مصرفية في العالم

الشكل رقم 04: نسبة الأفراد البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية في العالم سنة (2021)

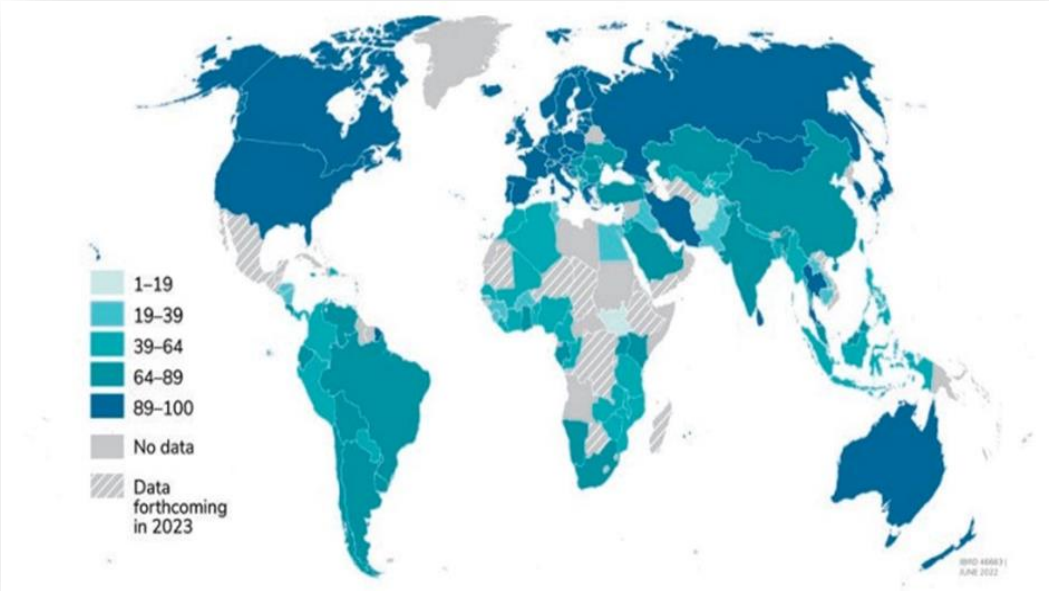

المصـــدر: SaniyaAnsar and others, Financial Inclusion, And Resilience in the Age of COVID-19, The Global Findex Database2021, World Bank Group 2022, P:15.

في عام2021، كان لدى 76% من البالغين في جميع أنحاء العالم حسابات لدى مؤسسات مالية أو من خلال إحدى شركات تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول،إرتفاعا من 51% في عام 2011.

وإرتفعت ملكية الحسابات في البلدان النامية من 63% إلى 71% في السنوات القليلة الماضية بسبب الزيادة في إمكانية الوصول إلى الحسابات في العشرات من البلدان النامية، في تناقض صارخ مع النمو الذي شهدته الفترة من 2011 إلى 2017، والذي حدث في معظمه في الصين والهند. وفي منطقة أفريقيا جنوب الصحراء, أدت الأموال عبر الهاتف المحمول إلى زيادة ملكية الحسابات إلى حد كبير.

ثانيا–الأفراد دون حساب مصرفي

لا يزال السوق يعاني من نقص الخدمات مع استمرار نمو ملكية الحسابات، تستمر النساء والفقراء والأقل تعليما في تشكيل غالبية الأشخاص المستبعدين من القطاع المالي الرسمي. سيشمل تحسين الوصول المالي لهذه المجموعات بناء بنية تحتية تمكينيةوشاملة للخدمات المالية والبالغ عددهم 1.4 مليار شخص.

الشكل رقم 05: البالغون دون حساب مصرفي وتلقوا مدفوعات حكومية نقدا فقط في سنة (2021)

المصـــدر: SaniyaAnsar and others, Financial Inclusion, And Resilience in the Age of COVID-19, The Global Findex Database2021, World Bank Group 2022, P:15.

وتكشف قاعدة البيانات عن عدد من الفرص لتوسيع نطاق الوصول إلى من ليس لديهم حسابات مصرفية، لاسيما من خلال الاستفادة من المدفوعات الرقمية. وحصل ملايين البالغين الذين ليس لديهم حسابات مصرفية على مدفوعات نقدية مقابل الأجور أو التحويلات الحكومية أو بيع السلع الزراعية. ومن هؤلاء تلقى نحو 85 مليون بالغ ليس لديهم حسابات مصرفية مدفوعات حكومية نقدا.وقد تكون رقمنه بعض هذه المدفوعات أرخص، ويمكن أن تحد من الفساد للحكومة في الوقت الذي تدمج فيه المستفيدين

في النظام المالي الرسمييخلص المؤشر العالمي للشمول المالي 2021 إلى أن 865 مليونا من أصحاب الحسابات في البلدان النامية فتحوا أول حساب لدى مؤسسة مالية لغرض تلقي الأموال من الحكومة.

المطلب الثاني: تطورات الشمول المالي في مختلف اقتصادات العالم

فيما يلي سنقوم ببعض الدراسات التي توضح تطور الشمول المالي إعتمادا على مؤشرات ملكية الحساب لدى المؤسسات المالية الرسمية بناء على قاعدة بيانات البنك الدولي في بعض مناطق العالم.

أولا- إستخدام الحسابات المصرفية

تشير ملكية الحسابات في المؤسسات المالية والمصرفية الرسمية إلى مدى قدرة هذه الأخيرة إلى تشجيع الأفراد على الادخار.

الجدول رقم (03): تطورات النسبة الجزئية لمتغيرات الشمول المالي للبالغين الذين يمتلكون حسابات في مؤسسات مالية(15 سنة فما فوق)

الوحدة: (%) من سكان البالغين

العالم	الاقتصادات النامية	الاقتصادات ذات الدخل المرتفع	السنة
%51	%42	%88	2011
%62	%55	%93	2014
%69	%63	%94	2017
%76	%71	%95	2021

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد علىWorld bank Global FindexDatabase 2021

يتضح من خلال معلومات الجدول أعلاه (الجدول رقم03) نسبة الشمول المالي حسب مؤشر ملكية الأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) لدى مؤسسات مالية خلال (2011-2021) حيث أظهرت البيانات إختلافات كبيرة في معدلات ملكية الحسابات عبر الاقتصادات في نفس مجموعة الدخل، على الرغم من زيادة ملكية الحسابات في المتوسط في كل من الاقتصادات ذات الدخل المرتفع والاقتصادات النامية، كان متوسط معدل النمو في الاقتصادات النامية أكثر حدة بشكل عام، نمت ملكية الحسابات فيالاقتصادات النامية بنسبة 29 نقطة مئوية، من 42% في عام 2011 إلى 71% في عام 2021 بزيادة اكثر من 70%.

كما تغيرت مصادر النمو العالمي في ملكية الحسابات وتوسعت في السنوات الأخيرة بين عامي 2017 و2021، نمت ملكية الحسابات بأكثر من 5 نقاط مئوية في 62 من أصل 123 اقتصادا، بما في

ذلك بأكثر من 10 نقاط مئوية في 34 اقتصاد تتناقض هذه النتيجة مع النمو المركز الذي حدث بين عامي 2014 و2017 مدفوعا بالهند، عندما زادت ملكية الحسابات بمقدار27 نقطة مئوية خلال نفس الفترة، نمت ملكية الحسابات في الاقتصادات النامية بنسبة 8 نقاط مئوية، من55% في عام 2014 إلى 63% في عام 2017.

اعتبارا من 2021 يمتلك 71% من البالغين في البلدان النامية حسابات في مؤسسات مالية رسمية أو مقدم للخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، وهذه الزيادة تزيد على 50% من عقد مضى.

ثانيا– الفجوة بين الجنسين في ملكية الحسابات

يتزايد تحقيق الشمول المالي عالميا وتتسارع وتيرته مع استخدام الهواتف المحمولة والانترنت، ولكن هناك تفاوتا فيما يتحقق من تقدم في هذا الشأن فيما بين البلدان، ويخلص تقرير جديد للبنك الدولي عن استخدام الخدمات المالية أيضا الى ان احتمال امتلاك حساب لا يزال أكبر بين الرجال منه بين النساء.

الشكل رقم 06: الفجوة بين الجنسين في ملكية الحسابات في مؤسسات مالية رسمية خلال الفترة (2011–2021)

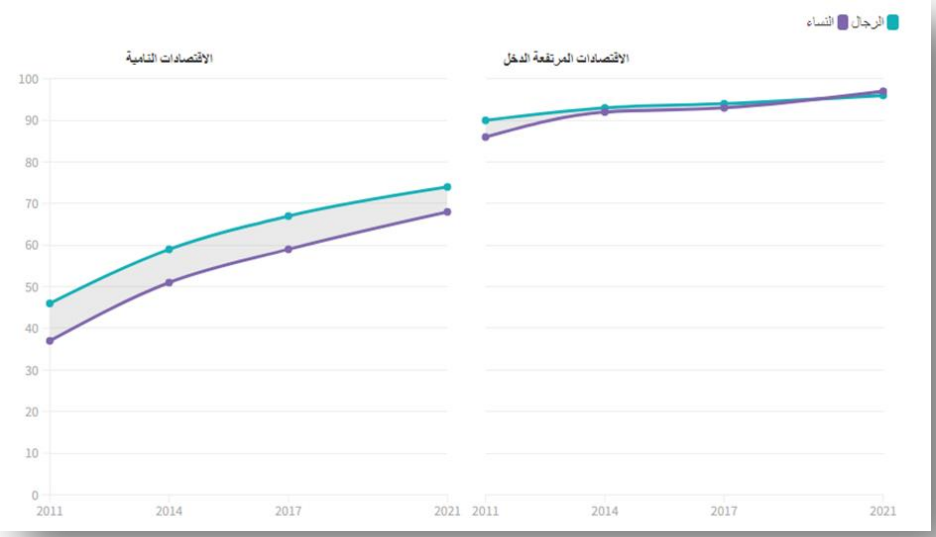

المصـــدر: SaniyaAnsar and others, Financial Inclusion, And Resilience in the Age ofCOVID-19, The Global Findex Database2021, World Bank Group 2022, P:15.

لقد ساعدت التكنولوجيا على تضييق الفجوة بين الجنسين في الشمول المالي حيث شهد عام 2021 تراجع الفجوة طويلة الأمد بين الجنسين في الاقتصادات النامية من 9 نقاط مئوية إلى 6 نقاط مئوية. وتوضح البيانات الآن أن 74% من الرجال و68% من النساء في البلدان النامية لديهم حساب مصرفي.

وعلى الصعيد العالمي، كان لدى 78% من الرجال و74% من النساء حسابات، أي أن الفجوة بين الجنسين تبلغ 4 نقاط مئوية.

ثالثا- الإدخار

يدخر الناس لعدة أسباب لنفقات مستقبلية كبيرة، أو للاستثمار أو التعليم أو الاعمار التجارية أو لاحتياجاتهم في الشيخوخة، أو لحالات الطوارئ على الصعيد العالمي.

الجدول رقم (04): تطورات نسبة لمتغير الإدخار في مناطق العالم (مدخرات رسمية، مدخرات شبه رسمية، وسائل أخرى) خلال الفترة (2014-2021)

الوحدة: (%) من سكان البالغين

العالم	الاقتصادات النامية	الاقتصادات ذات الدخل المرتفع	السنة
%53	%53	%70	2014
%43	%43	%71	2017
%49	-	-	2021

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد علىWorld bank Global FindexDatabase 2021

يتضح من خلال المعلومات الجدول أعلاه (الجدول رقم04) نسبة الشمول المالي حسب مؤشر الإدخار للبالغين (15 سنة فما فوق) لدى مؤسسات مالية خلال (2014-2021) حيث زادت نسبة الإدخارالرسمي للبالغين خلال العقد الماضي في كل من الاقتصادات ذات الدخل المرتفع والبلدان النامية بمقدار 14 نقطة مئوية و7 نقاط مئوية على التوالي،حيث كانت نسبة البالغين الذين إدخروا أي أموال حوالي 43% و49% في كل من 2017 و2021، لكن الذين ادخروا رسميا ارتفعت إلى 29% في عام 2021، ارتفاعا من 27% في عام 2017، في الوقت نفسه بقيت نسبة البالغين الذين ادخروا بشكل شبه رسمي على حالها، حوالي 32% في كل من 2017 و2021.

رابعا- الإقتراض

في عام 2021، أفاد 53% من البالغين في جميع أنحاء العالم أنهم إقترضوا أي أموال خلال الإثني عشر شهرا الماضية، بما في ذلك عن طريق إستخدام بطاقات الائتمان. وبلغ متوسط نسبة البالغين الذين لديهم ائتمان جديد رسمي أو غير رسمي، 65% في الاقتصادات ذات الدخل المرتفع و50% في الاقتصادات النامية.

الجدول رقم (05): تطورات نسبة لمتغير الاقتراض في مناطق العالم للأفراد البالغين الذين اقترضوا الأموال من أي جهة كانت(مؤسسات مالية، بطاقات الائتمان، الأهل والأصدقاء) خلال الفترة (2014-2021)

الوحدة: (%) من سكان البالغين

السنة	الاقتصادات ذات الدخل المرتفع	الاقتصادات النامية	العالم
2014	%65	%47	%50
2017	%65	%44	%47
2021	%65	%50	%53

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد علىWorld bank Global FindexDatabase2021

يتضح من خلال المعلومات الجدول أعلاه (الجدول رقم05) نسبة الشمول المالي حسب مؤشر الإقتراض للبالغين (15 سنة فما فوق) لدى مؤسسات مالية خلال (2014-2021) حيث تبين أن نسبة البالغين الذين يقترضون من أي جهة كانت، في المتوسط منخفض في الاقتصادات النامية إذ سجلت 50% في سنة 2021، لكن نسبة الذين إقترضوا بشكل رسمي زادت خلال العقد الماضي من حوالي 16% من المقترضين في عامي 2014 و2017 إلى 23% في عام 2021، وفي الاقتصادات ذات الدخل المرتفع ظلت نسبة الإقتراض من أي جهة مستقرة عند حوالي 65%، حيث كانت بطاقات الائتمان هي الشكل السائد للإقتراض في الاقتصادات ذات الدخل المرتفع وفي بعض الاقتصادات النامية.

خامسا- المدفوعات الرقمية

يقوم معظم الناس بسداد مدفعاتهم والقيام بإرسال الأموال إلى أقاربهم وأصدقائهم، كما يتلقى معظمهم الأجور والمعاشات والتحويلات الحكومية, وذلك باستخدام حساب أو نقدا.

إذ أدت جائحة كورونا وقيود التباعد الاجتماعي إلى تسريع وتيرة إعتماد أنظمة المدفوعات الرقمية. فعلى سبيل المثال، قام أكثر من 80 مليون بالغ في الهند وأكثر من 100 مليون بالغ في الصين بسداد أول دفعة رقمية للتجار، سواء عبر الإنترنت أو داخل المتجر، لأول مرة بعد بدء الجائحة. وفي البلدان النامية، وحتى باستثناء الصين، قام 20% من البالغين (720 مليونا) بمدفوعات رقمية للتجار في عام 2021.

الجدول رقم (06): تطورات نسبة لمتغير المدفوعات الرقمية للأفراد البالغين الذين قاموا بإرسال تحويلات محلية أو تلقيها في سنة خلال الفترة (2014-2021)

الوحدة: (%) من سكان البالغين

السنة	الاقتصادات ذات الدخل المرتفع	الاقتصادات النامية	العالم
2014	%88	%35	%41
2017	%90	%44	%52
2021	%95	%57	%64

المصدر:من إعداد الطالبتين بالإعتماد على World bank Global FindexDatabase 2021

نمت نسبة البالغين الذين يقومون بمدفوعات رقمية أو يتلقونها في العالم 64%(54% من مالكي الحسابات دفعة رقمية واحدة على الأقل) و95% من البالغين في الاقتصادات ذات الدخل المرتفع (89% من أصحاب الحسابات) مقارنة ب57%(80% من أصحاب الحسابات) من البالغين في الاقتصادات النامية التي نمت بسرعة في السنوات الأخيرة بنسبة 13 نقطة مئوية بين عامي 2017 و2021، حيث فاق النمو في إستخدام المدفوعات الرقمية النمو في ملكية الحسابات خلال نفس الفترة.

المطلب الثالث: أسباب ومعيقات تطورالشمول المالي في الدول العالم

تواجه دول العالم جملة من التحديات التي تعيق مسار تعزيز الشمول المالي،،حيث لا تزال بعيدة عن تحقيق المستوى المقبول، فيما يلي نوضح المعوقات التي تواجه تطور الشمول المالي في دول العالم وفرص تحسينه.

أولا- معيقات توسع إنتشارالشمول المالي في العالم

الحصول على الخدمات المالية يعتبر من الجوانب المهمة للتنمية، حيث يتم التركيز على الأسر ذات الدخل المنخفض، لأن عدم امتلاك الأفراد للأموال الكافية من أجل فتح حساب في البنك أو مؤسسة مصرفية مالية، يعتبر أحد أهم الأسباب لعدم استخدام الخدمات المالية، وهذه من بين العوائق التي تحد من توسع نطاق الشمول المالي، إضافة إلى معوقات أخرى يتم تلخيصها كما يلي: [1]

- عدم تطور البينية التحتية للقطعات المالية بالقدر الذي يكفل زيادة فرص النفاذ للتمويل في الآونة الأخيرة.

- ضعف مستويات المنافسة بين المؤسسات المالية والمصرفية وارتفاع نسب التركيز الائتماني سواء على صعيد الائتمان المقدم للأفرادأو الشركات.

[1] بن عطية إيمان ومدوخ ماجدة، **تحليل مؤشرات الشمول المالي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع التركيز على الجزائر خلال الفترة 2011-2019**، مجلة أبحاث، الجزائر، العدد: 02, 2022، ص: 244, 245.

- توقع أغلب فروع البنوك التجارية في المناطق التجارية الكبرى والمناطق المربحة وهذا ما يجعل سكان الأرياف والمناطق النائية يجدون صعوبة في الوصول إلى الخدمات المالية.

- إستبعاد من ليس لديهم هويات قانونية (شهادات ميلاد وبطاقات الهوية) مثل الأقليات والمهاجرين الإقتصاديين والسياسيين والعاملين من اللاجئين والنساء من الوصول إلى الخدمات المالية، إضافة إلى أن أغلب النساء لا يملكون ممتلكات ولا أصول من أجل الحصول على التسهيلات الائتمانية مقارنة بالذكور.

- الرسوم المصرفية العالية تمنع ذوي الدخل المنخفض من الإستفادة من الوصول إلى الخدمات المالية.

ثانيا– فرص تحسين الشمول المالي من خلال الإستفادة من خدمات محددة

مثلما توجد فرص لمساعدة الأشخاص الذين لديهم حساب على الاستفادة منه بشكل أكبر، فهناك أيضا فرص لزيادة ملكية الحساب عن طريق رقمنة المعاملات النقدية لمن لا يتعاملون مع البنوك.[1]

- يمكن للمدفوعات الرقمية للأجور أن تشجع العمال على الادخار باستخدام حساباتهم.

- يمكن للمدفوعات الرقمية للمنتجات الزراعية أن تسهل على المزارعين الوصول إلى منتجات مالية إضافية مثل تمويل المدخلات والتأمين على المحاصيل.

- يمكن أن يساعد دافعي الأموال من خلال ضمان وصول الأموال إلى المستلمين المقصودين وتقليل التسرب.

- يمكن أن تساعد رقمنة المدفوعات التجار أيضا في توسيع إستخدام الحسابات ومساعدة أصحاب الأعمال في بناء سجلات معلومات ائتمانية بديلة والترويج إلى إضفاء الطابع الرسمي في تطوير الإقتصاد.

وتعود هذه الفوائد فقط لمن لديهم حسابات ويستخدمونها، وهذا يؤدي إلى إنشاء نقطة دخول لزيادة ملكية الحساب بين غير المتعاملين مع البنوك.

يجب على الجهات الفاعلة التموينية مثل الحكومات ومقدمي خدمات الإتصال السلكية واللاسلكية ومقدمي الخدمات المالية خلق بيئة تكون فيها المنتجات والوظائف آمنة وميسورة التكلفة ومريحة أكثر.

[1]SaniyaAnsar and others, Financial Inclusion, And Resilience in the Age of COVID-19, The Global Findex Database2021, World Bank Group 2022. P:15,

المبحث الثاني: واقع الشمول المالي في الجزائر

تعتبر الجزائر كنظيرتها من الدول النامية لاسيما العربية منها، التي تسعى جاهدة في سبيل تحقيق مستويات متقدمة في مجال الشمول المالي، من خلال وضع خطط وسياسات لرفع وتحسين أداء المؤسسات المالية والمصرفية، والعمل على توسيع نطاق وصول الخدمات المالية إلى كافة شرائح المجتمع. ولمعرفة الوضع الحالي سنحاول التكلم على واقع الشمول المالي في الجزائر في هذا المبحث من خلال التطرق إلى أهم الإجراءات التي تبناها بنك الجزائر في مجال الشمول المالي، وكذا دراسة المؤشرات الجزئية ودور البنوك التجارية الجزائرية في تحقيقه.

المطلب الأول: المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الجزائر

من أجل الوقوف على واقع الشمول المالي في الجزائر يهتم هذا المطلب بتقديم مجموعة منالمؤشرات المتعلقة بأبعاد الشمول المالي،إذ تعتبر الجزائر من بين الدول التي تعاني من نسبة عالية من الإقصاء المالي حيث وصل البنك الجزائريإلى مرحلة الخطر وضرورة وضع كل الإمكانيات لإستيعاب هذه الأموال واستثمارها بدلا من اللجوء إلى التمويل الأجنبي والغير التقليدي، ومن أجل التفصيل أكثر يمكننا التوضيح في الجداول الآتية:

أولا- مؤشرات ملكية الحسابات في مؤسسات مالية بالنسبة للبالغين من 15 سنة فأكثر

ملكية الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية مثل البنوك ومكاتب البريد تعتبر المؤشر الرئيسي للشمول المالي، وهي تعكس قدرة هذه المؤسسات على تشجيع الأفراد على الادخار.

الجدول رقم (07): ملكية الحسابات في مؤسسات مالية رسمية للبالغين(15 سنة فما فوق) في الجزائر خلال الفترة(2011-2021)

الوحدة: (%)نسبة السكان البالغين

الفئات		السنوات			
		2011	2014	2017	2021
نسبة الأفراد البالغين (15+) الذين يمتلكون حسابا مصرفيا		%33	%50	%42	%44
حسب الجنس	ذكور(15+)	%46	%61	%56	%57
	إناث(15+)	%20	%40	%29	%31
حسب العاملين أو البطالين	العاملين(15+)	%51	%66	%59	%65
	غير العاملين(15+)	%18	%35	%29	%26
حسب السن	صغار البالغين(15-24)	%20	%38	%29	%27
	كبار السن(25+)	%40	%57	%49	%51
حسب المستوى التعليمي	التعليم الابتدائي أو أكثر(15+)	%30	%48	%39	%39
	التعليم الثانوي أو أكثر(15+)	%40	%55	%49	%46
حسب الغنى أو الفقر	أفقر40%	%23	%37	%35	%32
	أغنى60%	%41	%59	%48	%52

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي(GolbalFindex Data base)

بالنظر إلى هذا المؤشر فقد بلغت نسبة البالغين الذين لديهم حسابات في مؤسسات مالية رسمية في الجزائر44% في 2021، حيث تم تسجيل في سنة 2011 ما نسبته 33% ليقفز سنة 2014 إلى نسبة 50% وهو تحسن معتبر، لينخفض في سنة 2017 إلى نسبة 42%.

رغم تذبذب النسب إلا أنه يمكن القول أن هناك تحسن في ملكية الحسابات في الجزائر لكنها منخفضة بالمقارنة مع المعدل العالمي 76% في سنة2021، وأقل كذلك من معدل الدول النامية 71% في نفس السنة، وهذا راجع إلى وجود خلل في الخطة الاستراتيجية المتبعة التي تهدف إلى تعزيز الشمول المالي وبعث الثقة في المؤسسات المالية الرسمية.

ورغم هذا التحسن المسجل إلا أنه لا يزال تفاوت بين الجنسين فهناك 57% من الرجال يمتلكون حسابات مقابل 31% من الإناث البالغين خلال 2021، أي بفجوة 26 نقطة مئوية، وتفسر هذه الفجوة بين الجنسين بأن المرأة الجزائرية لا تزال تفتقر إلى الأدوات المالية الأساسية اللازمة للتمكين الإقتصادي.

وقديعود سببها كذلك إلى نسب البطالة المرتفعة في أوساط النساء خاصة الريفيات، وهذا يتطلب مزيد من الجهود من الحكومة لضمان وصول جميع الفئات إلى الخدمات المالية. ويرجع أسباب التحسن المسجل في النسب إلى:

- إجبار السلطات العمومية طلاب الجامعات المستفيدين من المنح الجامعية على فتح حسابات بنكيـــة أو بريدية لتلقي هذه المنحة.
- تجبر السلطات العمومية كل العاملين في القطاع العمومي أو الخاص على فتح حســـابات بريديـــة أو مصرفية لتلقي الرواتب والمنح.
- تجبر السلطات العمومية كل المقاولين والمزارعين على فتح حسابات بنكية لتلقي مستحقاتهم المالية.

الشكل رقم 07: الفجوة بين الجنسين في ملكية الحسابات في مؤسسات مالية رسمية للبالغين(15سنة فما فوق) في الجزائر خلال الفترة(2011-2012)

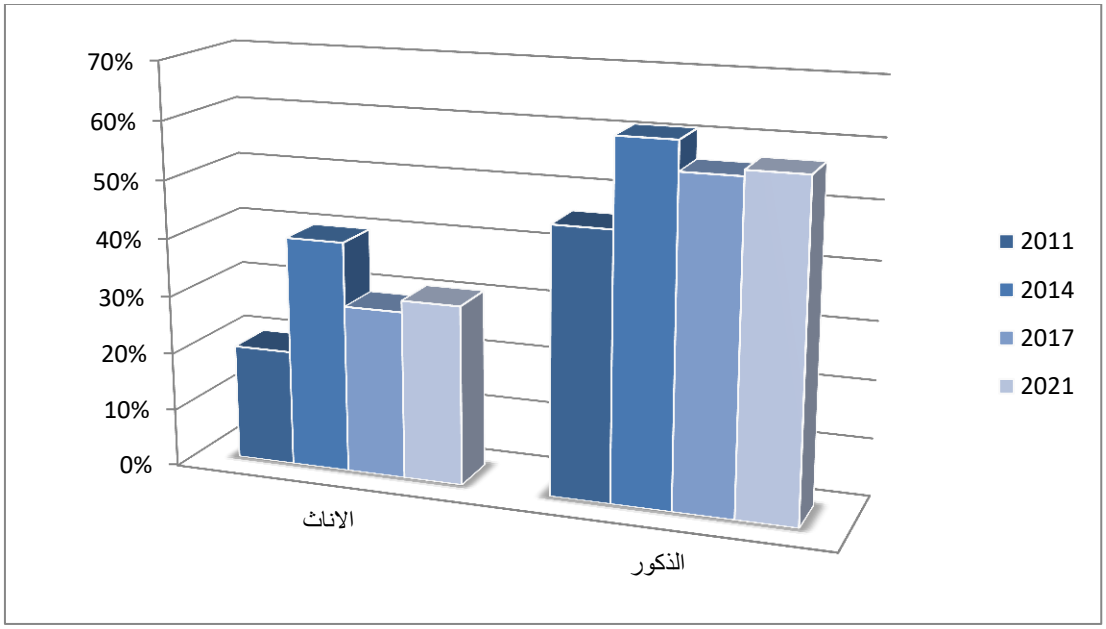

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول5

ثانيا- مؤشر الإقتراض من مؤسسة مالية رسمية بالنسبة للبالغين من 15 سنة فما فوق

يعتبر مؤشر الإقتراض مهم لقياس الشمول المالي وكفاءة المؤسسات المالية في جذب شرائح المجتمع للإستفادة من المنتجات المالية، ويوضح هذا الجدول مدى إقتراض الأفراد البالغين (15 فما فـــوق) مـــن مؤسسات مالية رسمية.

الجدول رقم(08): نسبة الأفراد البالغين(15 سنة فما فوق) الذين إقترضوا من مؤسسات مالية رسمية في الجزائر خلال الفترة(2011-2021)

الوحدة: (%)نسبة السكان البالغين

الفئات		السنوات			
		2011	2014	2017	2021
نسبة الأفراد البالغين(15+) المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية		%2	%6	%5	%4
حسب الجنس	ذكور(15+)	%3	%7	%7	%5
	إناث(15+)	%0,5	%5	%3	%2
حسب العاملين أو البطالين	العاملين(15+)	%2	%9	%8	%7
	غير العاملين(15+)	%1	%3	%2	%1
حسب السن	صغار البالغين(15-24)	%0	%5	%1	%2
	كبار السن(24+)	%2	%6	%7	%5
حسب المستوى التعليمي	التعليم الابتدائي أو أكثر(15+)	%2	%6	%4	%2
	التعليم الثانوي أو أكثر(15+)	%1	%5	%7	%5
حسب الغنى والفقر	أفقر40%	%1	%4	%5	%2
	أغنى60%	%2	%7	%5	%5

المصدر: من إعدادالطالبتين بالإعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي: (Global Findex DataBase)

بالنظر إلى هذا المؤشر بلغت نسبة الاقتراض للأفراد البالغين في عام 2021 في الجزائر 38% منهم 4% فقط اقترضوا من مؤسسات مالية أو مصارف تجارية، حيث بلغ سنة 2011 نسبة 01% ليرتفع سنة 2014 إلى 06% وفي سنة 2017 نسبة 05%،وهي نسب قليلة جدا بالنسبة لمثيلاتها المسجلة في العالم والدول المرتفعة الدخل،

هذا الارتفاع الطفيف خلال هذه الأزمنة يدل على الإقبال المحتشم للأفراد على الإقتراض من مؤسسات مالية رسمية، فالنسب المسجلة تكاد تكون منعدمة مع أن الإقتراض يعتبر مؤشرا هاما على مستوى الشمول المالي، ويرجع هذا الإنخفاض إلى الدافع الديني الخاص بتحريم التعامل بالفائدة ، وعدم توسع نشاط الصناعة المصرفية الإسلامية وفتح نوافذ للمعاملات الإسلامية على مستوى البنوك الناشطة في الجزائر، ونقص تبني استراتيجية الشمول المالي في الجزائر ووضع شروط تعجيزية للحصول على

قرض وارتفاع معدلات الفائدة، مما يؤدي إلى عزوف الأفراد عن اللجوء إلى البنوك من أجل الحصـــول على التمويل وتفضيل اللجوء إلى جهات أخرى خارج هذا القطاع .

ثالثا– مؤشر الادخار من مؤسسة مالية رسمية بالنسبة للبالغين من 15 سنة فما فوق

يقيس هذا المؤشر نسبة الأفراد البالغين الذين يقومون بالادخار على مستوى مؤسسات مالية رسمية، ويكشف مدى إنتشار الوعي المصرفي لدى أفراد المجتمع وتفضيلهم للتعاملات المالية الرسمية

الجدول رقم(09): نسبة الادخار من مؤسسات مالية من الأفراد البالغين(15 سنة فما فوق) في الجزائر خلالالفترة(2011–2021)

الوحدة: (%)نسبة السكان البالغين

الفئات		السنوات			
		2011	2014	2017	2021
نسبة الأفراد البالغين(15+) المدخرين في المؤسسات المالية الرسمية		%4	%14	%11	%16
حسب الجنس	ذكور(15+)	%6	%22	%14	%18
	إناث(15+)	%3	%6	%8	%14
حسب العاملين أو البطالين	العاملين(15+)	%8	%22	%16	%22
	غير العاملين(15+)	%1	%5	%7	%11
حسب السن	صغار البالغين(15–24)	%1	%9	%3	%6
	كبار السن(24+)	%6	%16	%15	%20
حسب المستوى التعليمي	التعليم الابتدائي أو أكثر(15+)	%3	%13	%11	%17
	التعليم الثانوي أو أكثر(15+)	%7	%15	%13	%15
حسب الغنى والفقر	أفقر 40%	%1	%11	%6	%9
	أغنى 60%	%7	%16	%15	%20

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي (Global Findex Data Base)

بالنظر إلى هذا المؤشر بلغت نسبة الادخار للأفراد البالغين في سنة 2021 في الجزائر نحـــو 46% حيث يدخر 16% منهم باستخدام حساب رسمي في نفس السنة، إذ سجلت سنة 2011 نسبة 04% ليقفـــز

سنة 2014 إلى 14% وهو تحسن معتبر، وذلك بسبب تحسين المؤسسات المالية لخدماتها من أجل جذب الزبائن، ليتراجع سنة 2017 إلى 11% بسبب إرتفاع معدلات التضخم الذي أدى إلى تآكل الأجور بسبب إنخفاض أسعار البترول، ويعود في الإرتفاع سنة 2021 إلى 16%.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك بدائل كثيرة يفضلها الأفراد لتوفير أموالهم، مثل الإحتفاظ بها في المنزل أو إستثمارها في شراء عقارات أو مشاريع صغيرة، ومن أسباب لجوء الأفراد إلى الادخار بطرق شبه وغير رسمية هي الفوائد الربوية وعدم وجود ثقة بين العملاء والبنك...إلخ.

عموما لا زالت نسبة المواطنين الذين يقومون بوضع مدخراتهم لدى مؤسسات مالية رسمية دون المستوى المأمول، الأمر الذي يتطلب من المصارف المركزية الإستمرار في بذل الجهود التوعوية لتغيير سلوك الادخار لدى المواطنين، وحثهم على توجيه مدخراتهم نحو المؤسسات المالية الرسمية.

رابعا- مؤشر دفع أو تلقي مدفوعات رقمية

يمثل هذا المؤشر نسبة الأفراد الذين قاموا بإرسال أو تلقي تحويلات من وإلى حساب مؤسسة مالية أو من خلال حساب نقدي عبر الهاتف المحمول.

الجدول رقم(10): نسبة الأفراد الذين قاموا بإجراء مدفوعات رقمية أو تلقيها في الجزائر خلال (2014-2021)

السنة	نسبة المدفوعات الرقمية	القيام بمدفوعات رقمية	تلقي بمدفوعات رقمية
2014	%25	%12	%24
2017	%26	%16	%17
2021	%34	%13	%30

المصدر:المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي: (Global Findex (Data Base

بالنظر إلى هذا المؤشر بلغ معدل دفع أو تلقي مدفوعات رقمية 34% سنة2021 بالمقابل بلغ 25% و26% سنتي 2014 و2017 على الترتيب، وهي نسب مقبولة مقارنة بالمعدل العالمي 64%، لكنها تبقى ضعيفة مقارنة بالبلدان مرتفعة الدخل، ومن جهة أخرى هناك ضعف شديد في القيام بمدفوعات رقمية يعكس عدم التمكين من استغلال الحسابات المالية بسبب ضعف البنية التحتية المالية إضافة إلى نقص ثقافة التعامل بالحسابات المالية وتفضيل الأفراد الدفع نقدا.

ورغم أن المدفوعات الرقمية آخذة في الإرتفاع خاصة بعد جائحة كورونا إلا أن الإرتفاع المسجل في الجزائر بين عامي 2017 و2021 هو 9 نقط مئوية، وهذا يدل على عدم قدرة القطاع المصرفي في تطوير هذا القطاع.

المطلب الثاني: هيكل النظام البنكي الجزائري الحالي

مع نهاية 2021، عرفت مؤشرات الكثافة المصرفية والعمق المالي تطورا حسننا بالعموم ويأتي هذا التطور لتضافر المجهودات لكل من السلطات العمومية والسلطة النقدية الموظفة خلال عام 2021 لاحتواء آثار الأزمة الصحية لكوفيد-19 وكذا استئناف معظم الأنشطة الاقتصادية عقب رفع القيود المفروضة في عام 2020.

أولا- مستوى مؤشر الكثافة المصرفية الجزائرية

يكشف هذا المؤشر عن مدى توسع الشبكة المصرفية العاملة وبالتالي قدرتها على تقديم الخدمات المصرفية لأكبر عدد من فئات المجتمع دون عوائق، كما يكشف قدرة البنوك على امتصاص الادخار العائلي.

وصل عدد المصارف والمؤسسات المالية في الجزائر، نهاية ديسمبر 2021 إلى 27 مصرفا ومؤسسة مالية، تتوزع حسب طبيعة نشاطها على النحو التالي:

- ستة(06) بنوك عمومية.
- ثلاثة عشر(13) بنكا خاصا ذو رؤوس أموال أجنبية منها بنكا ذو رأس مال مختلط.
- ثمانية(08) مؤسسات المالية منها اثنان عمومية وستة خاصة.

والجدول الموالي نوضح فيه عدد الوكالات الموزعة عبر التراب الوطني إلى غاية 2021

الجدول رقم(11) : تطور عدد الوكالات البنكية في الجزائر

البنوك/ السنة	2017	2018	2019	2020	2021
البنوك العمومية	1142	1155	1172	1185	1202
البنوك الخاصة	359	370	379	390	401
المؤسسات المالية	94	92	91	96	97
المجموع	1595	1617	1642	1671	1700

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر 2021

يتضح من خلال النتائج الموضحة في الجدول وبالنظر إلى محتوى تقارير بنك الجزائر أن هناك إرتفاع تدريجي في عدد الوكالات المصرفية, حيث في نهاية 2021 ضمت شبكة المصارف في الجزائر 1603 وكالة منها 1202 وكالة تابعة للمصارف العمومية و401 وكالة تابعة للمصارف الخاصة. أما بالنسبة للمؤسسات المالية، فقد بلغ عدد وكالاتها 97 وكالة. وهذا يبين أن البنوك العمومية هي الأكثر انتشارا بالنسبة للبنوك الخاصة والمؤسسات المالية وهذا راجع إلى تمركز البنوك العمومية في كافة التراب الوطني فيما تتركز البنوك الخاصة في مدن الشمال وخاصة المدن الكبرى.

سجل إجمالي الوكالات لكامل النظام المصرفي والمؤسسات المالية لعام 2021، 1700 وكالة مقابل 1595 وكالة سنة 2017 و1671 وكالة عام 2020، وهذا التحسن في تطور الشبكة المصرفية يعزز من المنافسة بين البنوك في تقديم الخدمات المصرفية وإيصالها إلى الفئات المحرومة والمعزولة وإدماجهم في الاقتصاد الرسمي.

ثانيا- تطور الكثافة المصرفية الجزائرية

يمكن حساب مستوى الكثافة المصرفية من خلال عدد الأشخاص الذين يمكن أن تقدم لهم الخدمة المصرفية مقابل كل فرع مصرف موجود أي عدد السكان بالألف نسمة/ عدد الوكالات والفروع، والجدول التالي يوضح تطور الكثافة المصرفية في الجزائر للفترة 2017-2021 (ألف نسمة).

الجدول رقم(12): عدد الوكالات والفروع بالنسبة لعدد السكان بالألف نسمة في الجزائر خلال الفترة (2017-2021)

العدد/ السنة	2017	2018	2019	2020	2021
عدد الوكالات	5430	5491	5407	5491	5658
عدد السكان لكل شباك	26276	26560	27500	26000	26200
السكان العاملين/ إجمالي الشبابيك المصرفية	8138	8154	8239	7247	7293
السكان العاملين/ إجمالي الشبابيك المصرفية والبريدية	2341	2329	2354	2177	2191

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر لمختلف السنوات

يوضح لنا الجدول أعلاه بأن شبكة وكالات المصارف في الجزائر شهد تطورا، حيث عرفت نسبة السكان العاملين إلى شبابيك الوكالات المصرفية إنخفاضا طفيفا في 2021، ما يعادل شباك مصرفي لكل 7293 شخص في سن العمل مقابل 7247 شخص في 2020. أما فيما يتعلق بمراكز الصكوك البريدية

التي باعتبارها تقدم خدمات مصرفية كالإيداع والسحب والتحويل فهي أكثر كثافة من المصارف حيث ضمت في نهاية عام 2021، 4055 وكالة موزعة عبر كامل التراب الوطني، أي ما يعادل مؤسسة بريدية واحدة لكل 3057 شخص عامل.

إجمالا إرتفع عدد وكالات كل من المصارف ومركز الصكوك البريدية إلى 5658 وكالة، لتسجل نسبة السكان العاملين إلى الوكالات إنخفاضا طفيفا، أي ما يعادل وكالة واحدة لكل 2191 شخص في 2021 مقابل 2177 شخص في 2020، وهو مؤشر إيجابي للشمول المالي، إذ يمكن الأفراد من ادخار أموالهم وتلقي رواتبهم وإرسال مدفوعاتهم وتلقيها عبر حساباتهم المالية.

المطلب الثالث: دور البنوك التجارية في تحقيق الشمول المالي في الجزائر

للبنوك التجارية دور مهم في تجميع المدخرات وتمويل التنمية الاقتصادية للدول، فضلا عن دورها في تحقيق الاستقرار المالي والنقدي، إذ يوفر عدد البنوك التجارية وكيفية انتشارها فرصا للأفراد المشاركة في النظام المالي الرسمي والاستفادة من الخدمات والمنتجات المصرفية والمالية التي يوفرها، ومن ثم إشراك كافة فئات المجتمع في المعاملات المالية الرسمية.

أولا- الودائع المجمعة

تتمثل الودائع المجمعة من طرف المصارف في الجزائر جميع أنواع الودائع(ودائع جارية، ودائع تحت الطلب، ودائع لأجل، الودائع المخصصة كضمان للإلتزامات بالتوقيع كالإعتماد المستندي والضمانات والكفالات...)[1]

الشكل رقم (08): تطور الموارد المجمعة من طرف المصارف في الجزائر (مليار دينار)

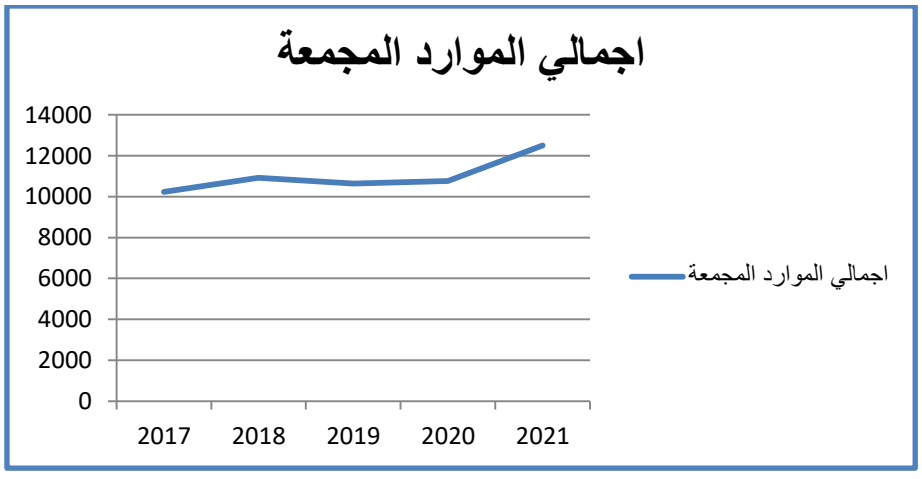

المصدر:بنك الجزائر النشرة الإحصائية رقم59، فيفري2023، ص: 14.

[1]التقرير السنوي لبنك الجزائر 2021

شهد نشاط المصارف في تجميع الموارد تحت الطلب ولأجل إنتعاشا سنة 2021 مقارنة بسنة 2020، ويفسر هذا الإنتعاش بإستئناف غالبية الأنشطة الإقتصادية بعد رفع القيود التي تم سنها خلال سنة2020 في خضم أزمة الوباء، وبالتالي إرتفعت الودائع بنسبة 17,9% سنة 2021 مقابل 0,7% سنة2020 وإنكماشا حادا بنسبة 2,7% سنة 2019 بعد الإنخفاض الحاد في أسعار المحروقات.

من حيث طبيعة الودائع، في سنة 2021 سجلت الودائع تحت الطلب المجمعة من طرف المصارف العمومية والمصارف الخاصة وتيرة نمو أعلى مقارنة بما كانت عليه خلال السنتين السابقتين، حيث سجلت 25,8% على عكس سنتي 2019 و2020 أين سجلت إنخفاضا بنسبة 3,6% و11,6% على التوالي، ويأتي هذا النمو نتيجة للزيادة الحادة في الودائع تحت الطلب لقطاع المحروقات، والتي إرتفعت بنسبة 469,7% بعد الزيادة الحادة في أسعار المحروقات.

أما فيما يخص الودائع لأجل(الإستثمارية) فقد سجلت زيادة معتبرة قدرها 12,1% في سنة 2021 مقابل زيادة قدرها 4,1% نهاية 2020،إذ تقدر متوسط حصة الودائع لأجل من إجمالي الودائع المجمعة حوالي 55,2% مقارنة ب58,1% في سنة2020.

سجلت الودائع المستلمة كضمان للإلتزام بالتوقيع للمصارف(الإعتماد المستندي، الضمانات والكفالات) إنخفاضا بنسبة 4,2% نهاية 2021 مقابل إرتفاع بنسبة 5,5% نهاية 2020.

وفي الأخير، فالقطاع البنكي العمومي والممثل بستة بنوك يحتكر إجمالي الودائع مقارنة بالبنوك الخاصة.

ثانيا- القروض الموزعة

اختتم القطاع المصرفي سنة 2021، باستثناء القروض المعاد شرائها من طرف الخزينة العمومية، بمبلغ قدره 9836,6 مليار دينار مقابل 11180,2 مليار دينار نهاية ديسمبر 2020، بانخفاض قدره 12,02% مقابل التحسن المسجل في السنوات السابقة الذي قدر بـ8,84% و2% سنتي 2019 و2020 على الترتيب.[1]

[1] التقرير السنوي لبنك الجزائر 2021

الجدول رقم(13): تطور حجم القروض والتسهيلات الائتمانية الموزعة في الجزائر (مليار دينار)

القـــــروض		2017	2018	2019	2020	2021
حسب القطاع	القطاع العام	4311,8	4944,2	5636,6	5793,3	4262,6
	القطاع الخاص	4566,1	5029,9	5219,1	5386,9	5574,0
حسب الآجـــال	قروض قصيرة الأجل	2298,0	2687,1	3011,1	3203,7	3515,0
	قروض متوسطة وطويلة الأجل	6579,9	7287,0	7844,6	7976,5	6321,7
مـــجـمـــوع الـقـــــروض		8877,9	9974,0	10855,6	11180,2	9836,6

المصدر: بنك الجزائر النشرة الإحصائية رقم59، فيفري2023، ص: 13.

أظهرت البيانات ارتفاع قائم القروض الممنوحة لفائدة القطاع الخاص حتى 2021 حيث بلغت 5574,0 مليار دينار مسجلة بذلك نموا طفيفا قدره 3،47% مقابل تسجيله نموا بنسب 3,8% و2% سنوات 2019 و2020 على التوالي، فبالنسبة للقروض الممنوحة للقطاع الخاص من طرف المصارف العمومية فقد ارتفعت بشكل طفيف بنسبة 2% مقابل ارتفاع قدره 4,46% محقق خلال السنة السابقة، حيث انتقل من 4093,6 مليار دينار في 2020 إلى 4169,8 مليار دينار في 2021. أما بالنسبة للقروض الممنوحة للقطاع الخاص من طرف المصارف الخاصة، فقد بلغ مجموعها 1404,2 مليار دينار في 2021 مقابل 1293,3 مليار دينار نهاية 2020، مسجل، ارتفاع قدره 8,58%، بعد انخفاض قدره 0,55% سجل نهاية 2020. وهذا يبين استحواذ القطاع الخاص على حوالي 48% من إجمالي رصيد القروض والتسهيلات المقدمة من طرف البنوك بعد تجاوزت 50% في سنة 2018.

وقد ساهم هذا التحسن الجهود المبذولة من قبل الحكومة لتعزيز الشمول المالي، من خلال تسهيل منح القروض والتسهيلات الائتمانية للمنشآت الصغيرة والمصغرة والمتوسطة، بالإضافة إلى إجراءات التحوط التي يتخذها البنك المركزي للتخفيف من تداعيات جائحة كورونا، من خلال ضخ المزيد من السيولة في الاقتصاد الوطني وخفض أسعار الفائدة.

وسجل قائم القروض الممنوحة للقطاع العمومي انخفاضا بنسبة 26,42% في 2021 لتصل إلى 4262,6 مليار دينار. وبلغت القروض الممنوحة للقطاع العمومي وبشكل رئيسي من قبل المصارف العمومية 4243,2 مليار دينار نهاية 2021 مقابل 5778,5 مليار دينار نهاية 2020، بانخفاض قدره 26,57% بعد زيادة بلغت 2,69% سجلة في 2020. كما أن قائم إجمالي القروض التي تمنحها المصارف الخاصة لفائدة القطاع العمومي لايزال هامشيا، فقد بلغ 19,4 مليار دينار في 2021 مقابل

14,8 مليار دينار في 2020، مسجلا بذلك زيادة بنسبة 31,58%، بعد أن حققت نسبة 55,92% خلال سنة 2020. وفي ظل غياب أسواق مالية متطورة، لا تزال القروض المصرفية تضمن وتغطي بصفة شبه كلية تمويل الاقتصاد، حيث تضمن حوالي 98% من التمويل للقطاع الخاص وحوالي 97% من التمويل للقطاع العام.

حسب أجال الاستحقاق، يشير هيكل القروض، بعد طرح المستحقات المعاد شرائها من طرف الخزينة العمومية، إلى انه نهاية 2021، تمثل القروض الممنوحة على المدى القصير 35,73% من إجمالي القروض مقابل 28,66% نهاية 2020، كما تمثل القروض متوسطة وطويلة المدى 64,27% من القروض، منها 15,27% متوسطة المدى و48,99% طويلة المدى نهاية 2021، مقارنة بـ 14,78% على المدى المتوسط و56,57% على المدى الطويل في نهاية 2020.

الشكل رقم(09): هيكل القروض المصرفية حسب تاريخ الاستحقاق لسنة (2021)

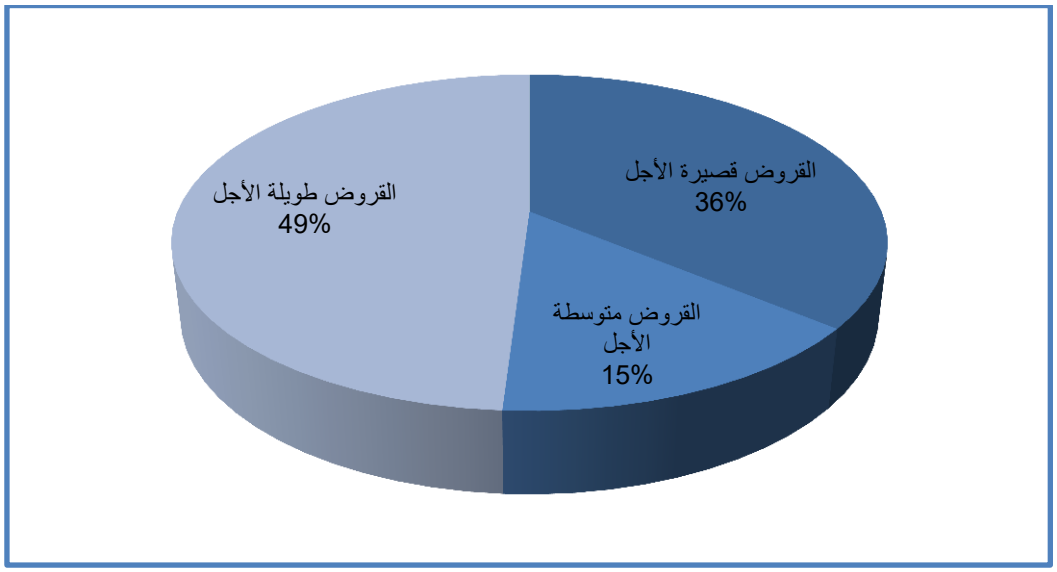

المصدر:بنك الجزائر النشرة الإحصائية رقم59، فيفري2023، ص: 57.

ومن حيث الحجم، شهدة القروض قصيرة الأجل تساع وتيرة نموها حيث انتقلت من 6,40% إلى 9,72%، لتصل إلى 3515,0 مليار دينار مقابل 3203,7 مليار دينار نهاية 2020. ومن جهة أخرى تراجعت القروض متوسطة وطويلة الأجل بنسبة 20,75% بعد زيادة نسبتها 1,68% خلال السنة السابقة، منتقلة من 7976,5 مليار دينار نهاية 2020، إلى 6321,7 مليار دينار نهاية 2021.

ثالثا- مؤشر الإنتشار المصرفي

يقيس هذا المؤشر مدى إستخدام البطاقات المصرفية الإلكترونية والدفع عبر الصراف الآلي والأنترنت وعمليات البيع بواسطة الوسائل الإلكترونية الحديثة.

عرفت الجزائر تطور وتحسن في مؤشرات الإنتشار المصرفي حيث عملت الحكومة على تحديث أنظمة المدفوعات في الجزائر وتعميم إستخدامها ومن ثم تعزيز الشمول المالي، إذ يمكن للبنوك والمصارف المنتشرة في الجزائر أن تصل لكل العملاء بشكل أسرع وأفضل، وهذا سيتيح لهم تقديم خدمات مميزة في جميع المجالات وبتكاليف أقل، بالإضافة إلى أن المعاملات المالية المصرفية ستكون متاحة بسهولة أكبر للطرفي، وبالتالي سوف ترفعهم إلى مستويات متقدمة.

1- **البطاقات البين بنكية CIB:** هي بطاقة إلكرتونيةمحلية ذات إستعمال شخصي مستندة على حساب بنكي صادرة عن أحد البنوك المعتمدة في الجزائر عمومية أو خاصة، تستخدم للسحب والدفع الإلكتروني بين البنوك عبر جميع أجهزة الصراف الآلي المثبتة في كل التراب الوطني بشكل آمن ومضمون ويوجد نوعان من بطاقة CIB (البطاقة العادية classique, البطاقة الذهبية gold).[1]

الجدول رقم(14): تطور عدد البطاقات بين بنكيةCIB

الحجم ملايين العمليات **القيمة** مليار دينار

السنة	2018	2019	2020	2021
العدد الإجمالي للمعاملات	9,2	10,41	0,920	2,4
المبلغ الإجمالي للمعاملات	**137,9**	**191,7**	**4,4**	**14,1**

المصدر:من اعداد الطالتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر لمختلف السنوات.

وفقا لإحصائيات تجمع النقد الآلي في 30 ديسمبر2021، تبين أن إجمالي البطاقات المصدرة من طرف المصارف وبريد الجزائر نهاية 2021 نسبة تزايد تقدر بـ 17,04% لتنتقل من 9919136 إلى 11609624 بطاقة مصدرة، هذا بعد أن عرفت تذبذبا في السنوات السابقة بسبب عدم تجديدها من طرف أصحابها بعد انتهاء تواريخ صلاحيتها وكذلك لمحدودية تعاملهم بها.

حظيرة خدمات مصرفية متكونة من 3053 موزع أو صراف آلي و37561 محطات دفع إلكترونية تم وضع تحت تصرف حاملي البطاقات المصرفية والتجار الموافقين أي بمتوسط 3803 بطاقة مصدرة للموزع الآلي الواحد و309 بطاقة مصدرة عبر محطات الدفع الإلكترونية، والذي يعتبر هامشي من ناحية نقاط القبول.

أما بالنسبة لعمليات الدفع باستخدام البطاقات المسجلة في 2021، تم تسجيل 2,4 مليون معاملة بقيمة 14,1 مليار دينار مقابل 0,920 مليون معاملة بمبلغ 4,4 مليار دينار في 2020.

[1] بنك التنمية المحلية، على الرابط https://www.bdl.dz/arabe/Carte-CIB.html تم الاطلاع بتاريخ11 ماي 2023، على الساعة 23:00.

2- **أجهزة الصراف الآلي ATM:** آلة نقدية إلكترونية تتيح لعملاء البنوك الوصول إلى حساباتهم المصرفية، يتم نشرها من قبل البنك لدى فروعه وفي الأماكن العامة، كما يتم التعامل معها تلقائيا من قبل العميل ودون الحاجة الفعلية لموظف البنك سواء للإستعلام عن رصيد الحساب أو الحصول على السحوبات النقدية وتنفيذ الإيداعات النقدية وغيرها من الخدمات المصرفية والمالية الأخرى في جميع الأوقات وبكل أمان، ومن بين أكثر أجهزة الصراف الآلي المنتشرة في الجزائر ما يعرف بجهاز الموزع الآلي للأوراق النقدية للبنك(DAB).[1]

يقيس هذا المؤشر مدى إتاحة واستخدام ATM للأفراد، اذ كلما زادة حركات العمليات المنفذة بواسطة الصرافات الآلية دل ذلك على الوصول والاستخدام والثقة بالخدمات المصرفية.يمكن عرض عدد حركات ATMوفقا لبيانات تجمع النقد الآلي في الجدول الآتي:

الجدول رقم(15): تطور عدد أجهزةATM والعدد الإجمالي لعمليات السحب في الجزائر خلال الفترة(2018-2022)

القيمة: مليار دينار

السنة	2018	2019	2020	2021	2022
عدد ATM	1441	1621	3030	3035	**3658**
العدد الإجمالي لمعاملات السحب	8833913	9929652	58428933	87722789	**128035361**
المبلغ الإجمالي لمعاملات السحب	136,2	164,1	1073,004	1728,9	2182,9

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر لمختلف السنوات

توضح معلومات الجدول أعلاه إرتفاع تدريجي لعدد أجهزة الصراف الآلي خلال فترة 2018-2022 على مستوى الوكالات البنكية المنتشرة÷، حيث إرتفعت من 1441 جهاز سنة 2018 إلى 1621 جهاز سنة 2019، وبسبب إنضمام شبكة البريد إلى تجمع النقد الآلي ابتداء من جانفي 2020 إرتفعت إلى 3053 جهاز في نفس السنة, ثم إلى 3053 جهاز سنة 2021، لتشهد بذلك إرتفاع سنة 2022 إلى 3658 جهاز.

[1]بوزانة أيمن وحمدوش وفاء, **تقييم درجة الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة(2011-2018)**، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبية، الجزائر، العدد:01, 2021، ص:470.

كما إرتفع العدد الإجمالي لتعاملات السحب من 8833913 عملية سنة 2018 بقيمة 136,2 مليار دينار إلى 87722789 سنة 2021 بقيمة1728,9 ثم إلى 128035361 في سنة 2022 بقيمة2182,9 مليار دينار، وهذا الإرتفاع راجع إلى جهود السلطات في تحديث أنظمة المدفوعات وتعزيز الشمول المالي. لكن رغم هذا التحسن يبقى مجموع الصرافات الآلية المتوفرة على مستوى التراب الوطني محتشما، مما يصعب على الأفراد إستغلال الخدمات التي توفرها هذه الصرافات الآلية.

3- **محطات الدفع الإلكتروني TPE:** هو أحد وسائل الدفع الإلكتروني توزعها البنوك الجزائرية ومراكز البريد على التجار والمتعاملين الإقتصاديين، تمكنهم من تقاضي ثمن المبيعات باستخدام البطاقة البنكية CIB ذهبية كانت أو كلاسيكية في أي وقت، ومن فوائدها: زيادة المبيعات، تقليل المخاطر، حفظ رأس المالي والإستثمار بعمليات مالية آمنة.[1]

ويعبر هذا المؤشر على مدى إعتماد الأفراد على تسديد إلتزاماتهم المالية ومشترياتهم ومدى قبول التجار المدفوعات بالوسائل الإلكترونية، وهذا ما يتطلب وجود بنية تحتية مناسبة، نشير هنا أنه كلما زادت عدد الحركات، دل ذلك على وصول جديد للخدمات المالية وإستخدامها، والإتجاه نحو التحول الإلكتروني.[2] يمكن عرض عدد حركات TPE وفقا لبيانات تجمع النقد الآلي في الجدول الآتي:

الجدول رقم(16): تطور عدد TPE العاملة والعدد الإجمالي لمعاملات الدفع خلال الفترة(2018-2022)

القيمة: مليار دينار

السنة	2018	2019	2020	2021	2022
عدد TPE	15397	23762	33945	37561	46263
العدد الإجمالي لمعاملات الدفع	190898	274624	711777	2150529	2712848
المبلغ الجمالي لمعاملات الدفع	1,3	1,9	4,7	15,1	19,3

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات تجمع النقد الآلي Monétique GIE من الموقع الإلكتروني https://giemonetique.dz/ar/activite-paiement-sur-tpe

[1] دعبوز سعاد وفرحي كريمة، **واقع الدفع الالكتروني في الجزائر**، مجلة الاقتصاد الجديد، الجزائر، العدد4، 2021، ص: 82.
[2] بوزانة أيمن وحمدوش وفاء، مرجع سابق، ص: 483.

تبين المعلومات أن هناك إرتفاعا معتبرا في عدد محطات الدفع الإلكتروني في الجزائر خلال الفترة 2018-2021، إذ إرتفعت سنة 2018 من 15397 جهاز إلى 23763 جهاز في 2019، ثم إلى 46263 جهاز في سنة 2022، أي زادت بأضعاف خلال الخمس سنوات المذكورة.

كما ارتفع العدد الإجمالي لمعاملات الدفع عن طريق TPE من 190898 عملية دفع سنة 2018 بقيمة 1,3 مليار دينار إلى 2712848 عملية سنة 2022 بقيمة 19,3 مليار دينار، وهذا التحسن المسجل في عمليات الدفع راجع إلى زيادة أجهزة الدفع الإلكتروني الموزعة في المحلات والمتاجر الكبرى عبر الوطن، وجهود الحكومة لتعميم استخدام الدفع الإلكتروني.

4- **الدفع عبر الأنترنت:** هي خدمة تسمح لحاملي البطاقات الدفع بالقيام بعمليات دفع وتسديد قيمة السلع والخدمات عبر مختلف المواقع الإلكترونية للتجار والمؤسسات المنخرطين في نظام الدفع الإلكتروني بين البنكي، وقد تم إستخدام الدفع عبر الأنترنت في الجزائر في قطاع الخدمات كمرحلة أولى، والذي شمل مجالات النقل، التأمين والطاقة[1]، والشكل التالي يوضح عدد معاملات الدفع عبر الأنترنت:

الشكل رقم (10): تطور نشاط الدفع عبر الأنترنت في الجزائر خلال الفترة (2018-2022)

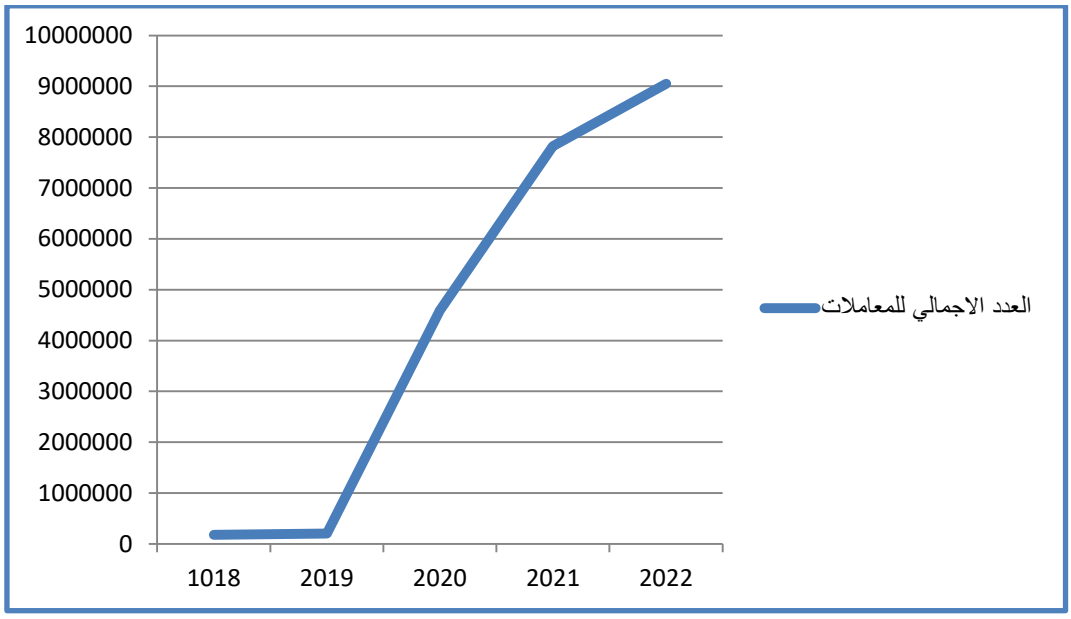

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات تجمع النقد الآلي GIE Monétique من الموقع الإلكتروني

https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet

يوضح الشكل إرتفاع في العدد الإجمالي للمعاملات عبر الأنترنت في الجزائر خلال الفترة 2018-2022، حيث إرتفعت من 176982 معاملة إلى 202480 في سنة 2019،ثم إرتفعت بشكل واضح سنة 2020 في ظل إجراءات الحجر والتباعد المفروض بسبب جائحة كورونا إذ سجلت 4593960 معاملة،

[1] بعلي حسني، مرجع سبق ذكره، ص:76.

وقد ساعد ذلك إرتفاع مستخدمي الأنترنت (وليس المشتركين) للهاتف في الجزائر، وعاد النمو إلى مستوى متواضع حتى وصل إلى 9048125 سنة 2022.

المبحث الثالث: محددات تعزيز الشمول المالي في البنوك التجارية الجزائرية

أولت الهيئات المالية والنقدية الجزائرية أهمية كبرى لمتطلبات تحقيق الشمول المالي بمؤسساتها، بدءا بالبحث وتحديد العوامل التي تعيق تحقيقه والعمل على إيجاد الآليات الكفيلة بتحسين مؤشراته، وسنتطرق في هذا المبحث إلى التحديات التي تعيق رفع مستويات الشمول المالي في البنوك التجارية الجزائرية والحلول المقترحة لمواجهة هذه التحديات.

المطلب الأول: أهم الإجراءات التي تبناها بنك الجزائر لتحقيق الشمول المالي

إدراكا للأهمية التي باتت تكتسيها قضايا تعزيز الوصول إلى التمويل والخدمات المالية دعما لتحقيق النمو الإقتصادي الشامل والمستدام وتعزيز الإستقرارالإقتصادي والمالي، يؤكد مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية حرصه على مواصلة الإهتمام لقضايا تحسين الشمول المالي والوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة مناسبة.

أولا- تحديث وتطوير النظام المالي والبنكي والتوجه نحو الرقمنة

سعت الجزائر إلى النهوض بالنظام المالي والمصرفي من خلال ادخال التكنولوجيا الحديثة عليه في اطار تبني استراتيجية نحو الرقمنة، حيث بدأت بتأسيس شركة ساتيم (شركة النقد الآلي والمعاملات التلقائية بين البنوك) سنة 1995 اذ تعتبر من بين الأدوات التقنية الداعمة لبرنامج تطوير وتحديث البنوك، وهي شركة تابعة لسبعة بنوك في الجزائر: BADR، BDL، BEA، BNA، CPA، CNEP، البركة ومؤسسة CNMA للتأمين.

هي المشغل للدفع الإلكتروني بين البنوك في الجزائر للبطاقات المحلية والدولية، حيث تعمل كواحدة من الأدوات التقنية لدعم برنامج تطوير وتحديث البنوك وخاصة تعزيز وسائل الدفع عن طريق البطاقة. وتتولى المهام الآتية:[1]

- العمل على تطوير وإستخدام طرق الدفع الإلكتروني.
- إنشاء وإدارة المنصة التقنية والتنظيمية لضمان التشغيل البيني الكامل بين جميع الفاعلين في الشبكة المصرفية الإلكترونية في الجزائر.

[1] شركة النقد الآلي والمعاملات التلقائية بين البنوك، على الرابط: https://www.satim.dz/ar/la-satim-2/2021-04-21-11-20-07.html تم الاطلاع بتاريخ: 1 أفريل 2023 على الساعة 23:45.

- المشاركة في تنفيذ القواعد بين البنوك لإدارة منتجات الدفع الإلكتروني بين البنوك من خلال كونها قوة إقتراح.

- توفر وظائف الاتصال والإدارة لأجهزة الصراف الآلي، تخصيص بطاقات السحب بين البنوك "للبنوك"، إنشاء مفاتيح للأعضاء بنظام تفويض خاص بهم.

وفي إطار دعم النهج الاستراتيجي المتبنى لعصرنة النظام المالي والبنكي تم انشاء تجمع النقد الآلي في جوان 2014 المكلف بضمان العلاقة ما بين بنوك منظومة النقد وتوافقيتها مع الشبكات النقدية المحلية أو الدولية.[1]

كما وضعت الجزائر سياسات هادفة لتشجيع التحول الرقمي من خلال:[2]

- حث البنوك وبريد الجزائر على توفير بطاقات الدفع الالكتروني لفائدة العملاء دون تكاليف إستجابة للطلبات المرسلة عبر الأنترنت بسهولة ودون قيود.

- تشجيع البنوك على زيادة الحسابات وربط إستخدام بطاقات الدفع بوجود حسابات للعملاء لديها.

- تشجيع الدفع عن بعد وتوسيع نطاقه ليكون في متناول جميع المواطنين.

- إلغاء الرسوم ومصاريف إستخدام بطاقات الائتمان وتخفيض تسعيرة الخدمات التي تفرض على التجار بواقع 10 دنانير على كل عملية تصل إلى 5000 دج تدفع الكترونيا.

- تخفيض الضرائب والرسوم على المدفوعات الإلكترونية حيث تطبق نسبة 9% عوضا عن 19% المطبقة على باقي المعاملات المالية.

ثانيا– جهود بنك الجزائر لتثمين مساعي تحقيق الشمول المالي

بناء على تصريح السيد محافظ بنك الجزائر في اليوم العربي للشمول المالي 27 أفري 2020 تحت شعار" **نحو بناء تعليم يعزز الشمول المالي**" سيمثل الإنتقال إلى مرحلة جديدة للبنك الجزائري، الذي يعتزم تنفيذ العديد من الإجراءات وهي كالآتي:

- تحسيس وتعليم فئة الشباب خاصة، بمبادئ وأصول الثقافية المالية حسب المعايير الدولية المعتمدة لتحقيق بناء ثقافة مصرفية لدى الشباب.

- وضع استراتيجية إتصال ديناميكية موجهة خصوصا نحو البنوك والمؤسسات المالية العاملة بالجزائر، بغرض إشراكها في هذه المبادرة خاصة فيما يتعلق ببلورة اللوائح والإجراءات التنظيمية.

[1] تجمع النقد الآلي، على الرابط: https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous تم الاطلاع بتاريخ 1 أفريل 2022، على الساعة 00:00.

[2] تقرير مرصد التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية، **التقنيات المالية في مجال الدفع الالكتروني في قطاع التجزئة**، صندوق النقد العربي، جويلية 2020، ص: 20.

- تركز البنك خلال لقاءاته على مسألة الشمول المالي كعنصر أساسي لتنمية النشاط المصرفي وكأداة فعالة للتنمية الاقتصادية، ودعا كل الفاعلين إلى المساهمة الحثيثة في جهود التنمية من خلال المساهمة بفعالية في تمويل المشاريع الإقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تسجيل الشمول المالي كأولوية قصوى في برامجهم والتركيز على فئة الشباب من خلال حملات ترويجية وتحسيسية تتضمن التعريف بمختلف المنتجات البنكية، خاصة منها ذات العلاقة بالتقنيات الجديدة والتطبيقات والإبتكارات المالية المتاحة، لتمكين جميع المواطنين من الوصول إلى الخدمات المصرفية والتأقلم مع آليات التمويل.

- يتوجب على كل البنوك والمؤسسات المالية العاملة، عدم إغفال طبيعة جغرافية بلدنا الجزائر، والقيام بتوسيع شبكاتها إلى كل مناطق الوطن والتي تعرف البعض منها انعدام في الخدمات المالية. وفي نفس السياق، يستحسن أن تعمل البنوك على دراسة طبيعة النشاط الإقتصادي الموجود على مستوى كل المناطق التي يتسنى لها توفير المنتجات التي تستجيب لإنشغالات المتعاملين والمواطنين الموجودين هناك.

تشجيعا لإستعمال المنتجات الرقمية أصدر بنك الجزائر في نفس الفترة نظام آخر ينص على مجانية بعض الخدمات المصرفية(بطاقات مصرفية، كشف حساب سنوي، استعمال صراف آلي، تزويد التجار بأجهزة الدفع الإلكتروني...الخ). وهذا تحفيزا للعملاء على استخدام وسائل الدفع الغير نقدية من جهة ودفع البنوك العاملة على الإبتكار وتقديم منتجات جديدة مسايرة للتطورات التكنولوجيا الحديثة

المطلب الثاني: عوامل تدني مستويات الشمول المالي وتحدياته في البنوك التجارية الجزائرية

بالرغم من الجهود التي قامت بها جهات الإشراف والمؤسسات المالية من إجراءات وتدابير، وكذا التحسن التدريجي المسجل في بعض المؤشرات إلى أن هناك بعض العوامل والتحديات التي تواجه الشمول المالي في البنوك التجارية الجزائرية نذكر منها:

أولا- عوامل تدني مستويات الشمول المالي في البنوك التجارية الجزائرية

يعود مستوى تدني الشمول المالي في البنوك الجزائرية إلى عوامل عديدة أبرزها طبيعة النظام المالي والبنكي:[1]

- صغر حجم البنوك: بالرغم من التطورات التي تشهدها البنوك العاملة في الجزائر إلا أنها لا تزال صغيرة الحجم مقارنة بالبنوك الناشطة على الساحة العالمية.

- سيطرة البنوك العمومية على الساحة المالية والبنكية المحلية.

[1] مريم كردوسي، أمال براهمية، **تحديات الشمول المالي في البنوك الجزائرية وآليات المواجهة**، مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الإقتصادية، الجزائر، العدد: 01, 2022, ص: 312.

- إنتشار الفروع البنكية بالمدن وقلة تواجدها بالمناطق النائية أو الريفية.
- ضعف البيئة القانونية والتنظيمية التي تعمل فيها البنوك، خاصة المعوقات المتعلقة بحماية حقوق المودعين والمقترضين، مع طول الإجراءات القانونية وتكاليفها الباهظة.
- صعوبة الوصول إلى المعلومات وعدم الإعلام بالخدمات المالية المتاحة.
- تراجع الجدارة الإئتمانية مما أدى إلى تفاقم مشكلة القروض المتعثرة.
- تراجع الوعي بشأن إستخدام الخدمات المالية الحديثة.
- ضعف الإفصاح المالي، الأمر الذي شكل عائقا أمام جذب المستثمرين الأجانب.

بالإضافة العوامل المذكورة آنفا توجد أخرى تتمثل في نقص الثقافة المالية وسط المجتمع الجزائري، خاصة الوعي المالي بإيداع الأرصدة النقدية في المصارف وإعتماد وسائل الدفع المختلفة في تأدية المعاملات والمبادلات اليومية وبالتالي كلما ازداد الوعي المالي تقلصت ظاهرة الاكتناز وهي ظاهرة متجذرة في المجتمع الجزائري.

ثانيا– التحديات التي تواجه الشمول المالي في البنوك التجارية الجزائرية

يعد القطاع المصرفي المالي من الأنشطة الإقتصادية تأثرا بمظاهر العولمة وبالأخص الشمول المالي الذي له علاقة وطيدة بالجهاز المصرفي، أين كانت له إنعكاسات سلبية خلال ظهور الأزمة المالية العالمية 2008، حيث تختلف التحديات التي تواجه الشمول المالي بين البلدان المتقدمة والنامية وحتى بين مجموعات مختلفة من السكان في نفس البلد ونفس المنطقة، ويهتم هذا المطلب بحصر مجموعة من التحديات التي تواجه مسار الشمول المالي في البنوك التجارية الجزائرية، نذكر منها:[1]

- من تداعيات الأزمة المالية العالمية إنخفاض السيولة وبالتالي صعوبة حصول المؤسسات على قروض بنكية لتمويل إستثماراتها في الجزائر.
- إرتفاع فاتورة الواردات يرجع إلى زيادة مستويات التضخم في الأسواق العالمية.
- تراجع الدينار الجزائري أمام اليورو والدولار وكذا إنخفاض مداخيل الصادرات فإن الميزانية العمومية لا تستطيع دفع فاتورة الواردات مما يؤدي إلى إستنزاف الموارد سيما على التوازنات المالية وعلى السياسة المالية الممنهجة.
- إنخفاض معدلات النمو لمستويات غير كافية لإمتصاص البطالة وتنفيذ البرامج المسطرة لهذا واجهت المشاريع الجزائرية عدة صعوبات.

[1] بوطلاعة محمد وآخرون، **واقع الشمول المالي وتحدياته-الأردن والجزائر نموذجا-**،مجلة اقتصاد المال والأعمال، الجزائر، العدد: 02, ص:153.

بالإضافة إلى النقاط المذكورة آنفا، توجد تحديات أخرى تعيق تحقيق الشمول المالي بالبنوك التجارية الجزائرية، ومن أبرز هذه التحديات:[1]

- **ضعف البنية المالية التحتية:** نقصد بها ضعف المكونات الأساسية لها، والمتمثلة في عدم موائمة البيئة التشريعية خاصة:

- إن البيئة التشريعية التي تنظم النشاط المصرفي في الجزائر، لا تواكب التطورات الحاصلة في الساحة المصرفية، ففي الدول المتطورة توضع القوانين مسبقا أي قبل حدوث ما أعد لأجله.

- عدم وجود قوانين تأطر الصيرفة الإسلامية بالرغم من وجود مصرفين ينشطان في هذا المجال منذ أكثر من عقد من الزمن، فلا توجد قوانين تسمح أو تمنع ممارسة الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

- التأخر في سن القوانين الخاصة بالصيرفة الإلكترونية، لإنجاح التجارة الإلكترونية، والتي تعود بالنفع الكبير على الشمول المالي.

- القوانين التي تصدر لا ترافقها مذكرات عمل أو تعليمات تشرح كيفية تطبيقها، مما يؤدي إلى تضارب على مستوى مختلف المصارف، سببه كثرة التأويلات، ومثال ذلك الفهم الضيق للقوانين التي وضعت من أجل مكافحة تبييض الأموال والإرهاب، والتطبيق المفرط لها، الذي أدى إلى رفض استقبال ودائع بمبالغ كبيرة دون أدلة أو أسباب واقعية، والتي كان من الممكن الاستفادة منها ودمجها في القنوات الرسمية، أو يؤدي في بعض الأحيان إلى التأخر في التنفيذ لعدم الفهم.

- **ضعف الشبكة المصرفية:** بعد صدور قانون المالية 2014 ليعهد إلى البنك الجزائري مهمة جديدة تتمثل في ترقية وتنظيم الشمول المالي بالتركيز على بعد الإنتشار المصرفي إلى المستوى الوطني، وهو ما سمح بفتح وكالات بنكية جديدة، ومنح الإعتمادات لفتح بنوك خاصة ومكاتب تمثيل، لكن هذا النمو في عدد المصارف لا يعني بالضرورة تحسن مستوى التغطية المصرفية.

- **وسائل الدفع وأنظمة التسوية:** توفر المصارف في مجملها البطاقات البنكية للسحب CBR لزبائنها، والبطاقاتالبين بنكيةCBRبالإضافة إلى أنواع أخرى من البطاقات الإلكترونية (ماستر كارد، فيزا كارد)، لكن للأسف الواقع المصرفي والمالي يشهد ضعف إستخدام هذه البطاقات وعدم إنتشارها كما كان مخطط له، لعدة أسباب أهمها ضعف البنية التحتية المالية، كما يعاب على القطاع المصرفي في الجزائر غياب إستخدام الهاتف كوسيلة لتوصيل الخدمات المصرفية.

[1] عمار ياسين أسياف، شافية شاوي، **الشمول المالي في الجزائر:الواقع،المعيقات والحلول**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية, الجزائر، العدد 97، 2020، ص: 125.

- **قواعد البيانات:** أن مكاتب الإستعلامالإئتماني، التي كان معمول بها سابقا لم تعد تؤدي دورها، بالإضافة إلى إنعدام قواعد البيانات التي تخص التاريخ الإئتماني لكل من الأفراد والشركات، وضعف التنسيق فيما يخص تداول بعض المعطيات بين المصارف والمؤسسات المالية.
- **العنصر البشري:** ضعف مهارات أعوان الرقابة مقارنة بالموظفين في المصارف، مما أدى إلى تفشي عمليات الإختلاس التي تستمر في بعض الحالات عدة سنوات قبل إكتشافها، أو عدم إحترام الإجراءات الرقابية الداخلية، الآمر الذي أضعف الثقة في العلاقة بين البنك والعملاء، بالإضافة إلى تهميش الكفاءات وعدم وجود مخططات واضحة وفعالة للتكوين.
- **آليات معالجة ملفات القروض:** يشتكي الأفراد والمؤسسات من ثقل إجراءات طلب القروض، خاصة ما يتعلق بفترة دراسة ملفات القروض، والشروط التعجيزية فيما يخص القروض الإستثمارية، والمبالغة في قيمة الضمانات التي قد تصل إلى ضعف المبلغ المقترض، ما يؤدي إلى عزوف الشباب عنها.
- **ضعف الحماية المالية للزبون:**

- أن النظام المتعلق بضمان الودائع المصرفية، يسمح بتعويض الزبون في حالة إفلاس بنك أو توقفه عن النشاط في حدود قيمة معينة تعتبر منخفضة نسبيا ولا تحفز على الادخار، وفي إطار سياسة الشمول المالي وبعث الثقة من جديد في العلاقة بين البنك والعميل، ثم رفع هذه القيمة لكنها تبقى غير كافية، خاصة في ظل إرتفاع معدلات التضخم، وانخفاض معدلات الفائدة على الودائع الإدخارية.

- بالإضافة إلى الإخلال بأهم قاعدة في النشاط المصرفي وهي مبدأ السر المهني، الذي تشدد عليه كل البنوك المركزية في العالم، لحماية بيانات الزبائن المالية.

- **الخدمات التقليدية:** هيمنة القطاع المصرفي العمومي أدت إلى إنعدام المنافسة، حيث تقدم جميع المصارف منتجات متشابهة إن لم نقل نفسها، وتطبيق نفس معدلات الفائدة، ما عدا بعض الحالات الإستثنائية التي تنفرد فيها المصارف الخاصة عن غيرها بخدمات نجدها مرتفعة التكلفة، وهو ما يعد إستغلالا ماليا.

- **نقص الثقافة المالية:** يعرف الوعي المصرفي بأنه إعتياد الأفراد والمؤسسات الاقتصادية على إيداع أرصدتهم النقدية في المصارف، وإعتمادهم على مختلف وسائل الدفع في تسوية معاملاتهم الإقتصادية، ويزداد الطلب على الودائع المصرفية كلما إزدادإنتشار الوعي المصرفي والعكس يؤدي إلى تنامي ظاهرة الإكتناز، وهي ظاهرة متجذرة في الإقتصاد الجزائري.

المطلب الثالث: سبل تعزيز الشمول المالي في البنوك التجارية الجزائرية

تقع على البنك المركزي مسؤولية صياغة استراتيجية لتعزيز الشمول المالي باعتباره المشرف على أعمال البنوك والمؤسسات المالية، فالبنك المركزي هو الذي يمنح الترخيص والإعتماد، وهو الذي يتابع كل تطورات القطاع المالي ويحرص على سلامته وإستقراره. ومن أجل تفادي المعيقات التي سبق التطرق إليها والتي تواجه توسع الشمول المالي بالجزائر يجب الأخذ بالحلول الآتية:

أولا- أهمية وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي:[1]

- تحديد المعوقات التي ستواجه عملية التطبيق.
- تحديد سبل وآليات المعوقات والتحديات.
- تحديد نقاط الضعف والقوة في المواضيع ذات علاقة بالشمول المالي.
- توحيد وتأطير الجهود المشتركة تحت مظلة وقيادة واحدة.
- تحديد الأهداف المستقبلية لتعزيز الشمول المالي.
- تحديد آليات لمتابعة وقياس الأداء والإنجاز لعملية بناء استراتيجية.

ثانيا- أهم الركائز الأساسية لتعزيز مفهوم الشمول المالي في البنوك التجارية الجزائرية:[2]

- **دعم البنية التحتية المالية:** يعتبر من المقومات الأساسية لتهيئة بيئة مناسبة لتحقيق الشمول المالي، حيث يتطلب إحترام الأولويات لتحقيق النمو الإقتصادي، ونتطرق إلى مكونات البنية التحتية إلى توفير بيئة تشريعية ملائمةمن خلال:

- التوقف عن إشتراط أي وثيقة ثبوتية في حالات الإيداع، وذلك لإدماج أكبر قدر ممكن من حجم النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي.

- إصدار تعليمات ومذكرات عمل جديدة، تدعم الشمول المالي، وتشرح الآليات وخطوات إنجاحه، وتنضم الأولويات مع الصرامة في التنفيذ، وتكثيف الرقابة للتأكد من سلامة سير العمل.

- **زيادة معدل الكثافة المصرفية:** تعزيز الإنتشار الجغرافي من خلال التوسع في شبكة فروع مختلفة المصارف والمؤسسات المالية الناشطة، مع التركيز على انشاء فروع أو مكاتب تمثيل تعتني بالتمويل المتناهي الصغر، بالإضافة إلى انشاء نقاط وصول إلى الخدمات المالية مثل وكلاء المصارف وذلك بهدف الوصول إلى مستوى معدل الكثافة المصرفية الدولية.

[1] متطلبات تبني استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول الماليفي الدول العربية، صندوق النقد العربي 2015، على الرابط https://www.amf.org.ae/ar/publications/fryq-alshmwl-almaly-fy-aldwl-alrbyt/mttlbat-tbny-astratyjyt-wtnyt-shamlt-ltzyz-alshmwl تم الاطلاع بتاريخ 8 أفريل 2023.

[2] عمار ياسين أسياف، شافية شاوي، مرجع سبق ذكره، ص: 138.

- **تحديث وسائل الدفع وأنظمة التسوية:** من خلال:

- تعميم الموزعات الآلية للنقود DABعبر كامل الوكالات المصرفية.

- تطوير شبكة الأنترنت.

- تعميم العمل بمحطات الدفع الإلكترونية TAP.

- توفير خدمات الهاتف المصرفي, الشيكات الإلكترونية وغير ذلك من الوسائل الرقمية التي تيسر تنفيذ العمليات المالية وتسويتها بين مختلف المتعاملين الإقتصاديين، بتكلفة منخفضة وفعالية مرتفعة.

- **توفير قواعد بيانات شاملة:** من خلال دور مكاتب الإستعلام الإئتماني، التي كان معمول بها سابقا، وأنشاء قواعد بيانات شاملة تخص التاريخ الإئتماني لكل من الأفراد والشركات بمختلف أحجامها، إضافة إلى قاعدة بيانات تضم الأصول المنقولة. وتدويل هذه المعطيات بين المصارف والمؤسسات المالية وفقا لما يقتضيه القانون.

- **تنمية العنصر البشري:** من خلال:

- التكوين الدوري والمتواصل لكل موظفي المصارف دون إستثناء، وتحت إشراف إطارات عليا (محلية أو أجنبية)، ليتم الإحتكاك بالكفاءات الخارجة، من أجل الإطلاع على مستجدات الصناعة المصرفية في العالم ومحاولة تطبيقها محليا للنهوض بهذا القطاع.

- إشراك المؤسسات الجامعية ومراكز التكوين في هذا الدور من خلال تكثيف الملتقيات والمؤتمرات العلمية والتخصصات التي تعنى بالصيرفة.

- رد الإعتبار للكفاءات من خلال وضعهم في مراكز المسؤولية، بدل التهميش والإقصاء الذي يؤدي في بعض الأحيان إلى آداء سلبي دافعه الانتقام، أن لم يؤدي إلى الإختلاس.

- **توفير حماية مالية أفضل للزبون:** وذلك خلال:

- الصرامة في تطبيق العقوبات إذا ما ثبت الإخلال بمبدأ السر المهني، حفاظا على خصوصيات الزبائن.

- وضع معدلات فائدة حقيقية موجبة, تعوض عن تدهور قيمة العملة، وعن الفترة التي بقيت فيها أمواله مجمدة.

- إعادة النظر بالزيادة في الحد الأقصى الممنوح للزبون كتعويض في حالة إفلاس المصرف الذي يتعامل معه أو توقفه عن الدفع.

- إمكانية توفير الخدمات الإستشارية بناء على طلب الزبائن.

- توفير كل المعلومات الضرورية للزبون في سبيل تحقيق الشفافية والمنافسة المشروعة حتى لا يتم إستغلاله.

- توعية وتثقيف العملاء خاصة الفئات المهمشة, ومقدمي الخدمات المالية بمبادئ حماية المستهلك ماليا لفهم حقوقهم ومسؤولياتهم والوفاء بالتزاماتهم.

- **تحسين آليات معالجة ملفات القروض:** يمكن تحقيق هذه الاستراتيجية باستخدام المعالجة الإلكترونية من خلال:[1]

- أن يوفر كل مصرف على موقعه المعلوماتي تطبيق أو برنامج آلي خاص بكل نوع من أنواع القروض، يسمح لطاب القرض بالقيام بدراسة ذاتية لملفه مع إمكانية الإطلاع على إجراءات وشروط منح القرض، مما يوفر عليه عناء التنقل لمقر الوكالة وربح الوقت، وإختيار المصرف الذي يقدم تسهيلات أكثر.

- تخفيف حجم الوثائق المطلوبة، من خلال توفير قارئة لبطاقات الهوية البيومترية.

- مراجعة الفترة القانونية لدراسة ملف القرض، وكذلك إعادة النظر في نسبة مساهمة المصرف في قروض الإستثمار، من خلال تسقيفها على مستوى كل المصارف، من أجل تشجيع هذا النوع من القروض الضرورية لإنعاش الإقتصاد الوطني، وتماشيا مع سياسة الحكومة.

- تقييم الضمانات على أساس القيمة السوقية بالرجوع إلى الخبراء المتعاقدين معها، بدلا من تقييمها على أساس القيمة الدفترية أو قيمة الإقتناء، وبالتالي تقليل حجم هذه الضمانات.

- **تنويع المنتجات المالية وتطويرها:** وذلك من خلال ما يلي:

- إبتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع، وليس فقط على الإقراض والتمويل، مع مراعات إحتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين عند تصميم الخدمات والمنتجات لهم قبل طرحها وتسويقها .

- تخفيض الرسوم والعمولات غير المبررة المفروضة على العملاء.

- تعميم الصيرفة الإلكترونية في كل البنوك وبكل وسائلها لتوفير وعاء من الخيارات أمام الزبائن الحاليين أو الجدد.

- مراعات ظروف العملاء لدى التعامل معهم، وكذا التشجيع على المنافسة بين مقدمي المنتجات والخدمات الملية لتوفير المزيد من الخيارات.

- الإهتمام بالقروض الإستهلاكية الموجهة لتمويل الحاجيات الشخصية والعائلية.

[1] مداخلة محمد لقساسي15 ماي 2015، محافظ بنك الجزائر، على الرابط https://www.bank-of-algeria.dz/intervention-de-mr-le-gouverneur-mohammed-laksaci-a-la-21eme-conference-des-gouverneurs-des-banques-centrales-des-pays-francophones/ تم الاطلاع بتاريخ8 أفريل 2023.

- الإهتمام أكثر بالمؤسسات المصغرة والمتناهية الصغر، من خلال إبتكار برامج أو صيغ تمويلية تتماشى مع هذه الفئة.

- **نشر التثقيف المالي:** يشير التثقيف المالي إلى العملية التي يقوم من خلالها تحسين إدراك المستهلكين والمستثمرين لمفهوم الخدمات والمنتجات المالية المتوافرة والمخاطر المصاحبة لها، وذلك من خلال تقديم المعلومات والإرشاد المالي والنصيحة المالية الموضوعية، وتطوير المهارات والثقة وذلك بعد زيادة وعيهم بالمخاطر والفرص المالية، ليصبحوا قادرين على إتخاذ قرارات مبنية على معلومات صحيحة من أجل تحسين أوضاعهم المالية، ومن أجل تحقيق ذلك يتوجب إعداد استراتيجية وطنية لتعزيز مستويات التربية والتثقيف المالي والعمل على قياس مدى نجاحه.[1]

[1] سلاوتي حنان، **دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في ترقية المنتجات المالية والمصرفية**, مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة- جامعة المدية، العدد 01،جانفي 2013، ص: 82.

خلاصة

في ظل ما يشهده العالم اليوم من تقدم تكنولوجي فإن البنوك التجارية الجزائرية وكغيرها من المؤسسات المالية الدولية تعمل على تطوير أدائها المصرفي وفقا لبيئتها المالية من خلال توظيف الوسائل التكنولوجية في عملياتها المصرفية المختلفة لاستخدامها في تسوية مدفوعاتهم اليومية من خلال استخدام بطاقات الدفع الإلكترونية، إلا أنها لازالت تواجه صعوبات وتحديات في هذا المجال حيث أن نسب الأفراد الذين يعانون من الاستبعاد المالي والتهميش المالي لاتزال مرتفعة بشكل كبير على عكس دول أخرى نجحت في تبني تقنيات هذه الاستراتيجية من خلال مواكبة التطور الهائل في التكنولوجيا عن طريق السياسات التي إنهجتها في سبيل تعزيز الشمول المالي.

اذ تم التطرق في هذا الفصل أولا تحليل مؤشرات الشمول المالي في اقتصادات العالم ومنها الجزائر، ثم إلى دور البنوك التجارية الجزائرية في تعزيز الشمول المالي وتحسين مستوياته من خلال تطوير خدماتها.

ليتم التلخيص بعد تحليل المعطيات المتوفرة أنه وبالرغم من كل المجهودات المبذولة لتعزيز الشمول المالي في الجزائر والذي يلعب فيه بنك الجزائر دورا رئيسيا إلا انه لايزال هناك الكثير لفعله للارتقاء بالخدمات المصرفية وتطويرها للوصول إلى خدمات مالية شاملة للجميع.

الخاتمة العامة

من خلال ما تم عرضه في موضوع البحث والذي تتمحور إشكاليته حول "ماهي متطلبـــات تحقيـــق الشمول المالي في البنوك التجارية الجزائرية " أصبح الاهتمام بالشمول المالي ضرورة حتميـــة، وكمـــا لاحظنا في الآونة الأخيرة انتشاره بشكل كبير، فالشمول المالي هو إمكانية الأفـــراد والمؤسســـات علـــى اختلاف مستوياتها الاجتماعية والجغرافية في حصولهم على خدمات ومنتجات مالية بأسعار تناسب حالتهم المادية، حيث تساهم الخدمات المالية إسهاما رئيسا في تحقيق النمو الاقتصادي في جميع المجالات إلا ان رغم المجهودات المبذولة يوجد نقص في الحصول على الخدمات اللازمة في البنوك التي تأثر بشكل كبير على تعزيز الشمول للمالي في الجزائر، فالجزائر وجهات الإشراف والمؤسسات المالية عملـــت بشـــكل ملحوظ على تعزيز الشمول المالي، حيث ارتفعت نسب استخدام وسائل الدفع الإلكترونية خصوصا بعـــد انضمام مؤسسة بريد الجزائر إلى الشبكة البنكية. إلا انه بالرغم من ذلك هناك الحاجـــة لمواجهـــة هـــذه الجهود من طرف جميع الأطراف ذات العلاقة بغرض تحسين مؤشرات الشمول المالي في الجزائر .

1. إختبار فرضيات الدراسة

بناء على المعلومات المقدمة في الدراسة تمت الإجابة على الفرضيات كالآتي:

- تأكيد الفرضة الأولى: لأن البنوك تملك الدور التنفيذي في تحقيق وتعزيز الشمول المالي فهـــي تعمـــل على تقديم منتجاتها وخدماتها بأبسط الشروط من أجل جذب جميع فئات المجتمع للدخول في القطاع المالي الرسمي .

- نفي الفرضية الثانية: لأن الشمول المالي في الجزائر لا يزال في بداياته، وهذا مـــا أثبتتـــه الدراســـة التحليلية لمؤشراته بعد مقارنتها بالمؤشرات العالمية، فالنظام المالي في الجزائر يعاني من مشكلة الاستبعاد المالي .

- إثبات الفرضية الثالثة: لأن البنوك التجارية الجزائرية تسعى إلى تقديم خدمات مالية متنوعة ومبتكـــرة لتلبية مختلف حاجيات العملاء رغم عراقيل البنية التحتية التكنولوجية والمالية.

- نفي الفرضية الرابعة: رغم كل الجهود التي بذلتها البنوك التجارية الجزائرية إلا أنها لم تصـــل إلـــى المستوى المطلوب والسبب الأول هو سبب سياسي، فالدولة الجزائرية ليس لها رغبة واضحة في تعزيـــز الشمول المالي والسبب الثاني هو ثقافة المجتمع والوازع الديني.

2. نتائج الدراسة

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج نوجز أهمها فيما يلي:

- مبادئ المجموعة العشرين عالية المستوى لا تمثل مجموعة من المتطلبات ولكنها مصممة للمساعدة في توجيه أصحاب السياسات في عملية صنع القرار وهي أيضا مرنة بدرجة عالية وكافيـــة، بحيـــث يمكـــن تعديلها لتتوافق مع ظروف كل دولة تسعى إلى تبني تحولا رقميا في قطاعها المالي والمصرفي.

- أصبح هناك تركيز كبير على الشمول المالي خاصة في الدول النامية، ويمكننا ملاحظة هذا الاهتمـــام من خلال إدراج مصطلحات الشمول المالي في جل التقارير الدورية للمؤسسات المالية الدولية.

- ينعكس تعزيز الشمول المالي إيجابا على كافة المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية للدولة.

- اتساع الفجوة بين الجنسين في مجال ملكية الحسابات المالية الرسمية، حيث نجد أن نسبة الذكور أكثر من نسبة الإناث في ملكية الحسابات المالية في الجزائر .

- الكثافة المصرفية في الجزائر لا تزال بعيدة عن المعايير العالمية بالنظر إلى عـــدم مواكبـــة الشـــبكة المصرفية للزيادة السكانية، فرغم تطور نسبة شبكة وكالات البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر مـــن سنة إلى أخرى إلا أنها أقل من المتوسط بالنسبة للدول النامية.

- توجد عوائق كثيرة أمام تعزيز الشمول المالي في البنوك التجارية الجزائرية منها: ســـيطرت البنـــوك العمومية على الساحة المالية والبنكية المحلية، وغياب التثقيف المالي حيث أظهرت دراسات قام بها البنك الدولي أن مستويات الثقافة المالية للباغين متواضع في معظم الدول حيث كانت 33% فقط في الجزائر.

- يستخدم عملاء البنوك التجارية الجزائرية مختلف المنتجات المالية التي توفرها هذه البنوك كالتـــأمين والقروض ووسائل الدفع الرقمية.

- عملية استخدام الموزعات الآلية ومحطات الدفع الإلكتروني وبدأت تتوسع وتتحسن بصفة كبيرة وهـــذا ما يساهم في زيادة الشمول المالي، خاصة بقانون المالية لسنة 2020 الذي أرغم جميـــع التجـــار علـــى استعمالها قبل 31 ديسمبر 2020.

- لا يزال النظام المصرفي الجزائري بعيدا نوعا ما عن وسائل الدفع الالكترونية في الـــدول الأخـــرى بالرغم من الجهود المبذولة للنهوض بالقطاع.

- أصبح من الممكن تسديد بعض الفواتير باستخدام الموزعات الآلية للأوراق النقدية، ووجـــود امكانيـــة للدفع عبر شبكة الانترنت والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 2013.

3. التوصيات

في ظل النتائج التي تم التوصل إليها يمكن تقديم بعض التوصيات يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

- ضرورة تدعيم الركائز الأساسية للشمول المالي في الجزائر خاصة ما يتعلق بالبنية التحيـــة الماليـــة، لتدعم الانتشار الجغرافي للبنوك والمؤسسات المالية والنظم ووسائل الدفع والتسوية.
- ضرورة الاهتمام بوضع استراتيجية وطنية لنشر الثقافة المالية في أوساط كل فئات المجتمع من خلال التأكيد على ضرورة استخدام القنوات البنكية لتعبئة مدخرات العائلات والحد قدر الإمكان من حجم السيولة المتداولة خارج الجهاز المصرفي.
- إخضاع قنوات التمويل الغير رسمية للرقابة.
- العمل على توسيع الشبكة المصرفية على مستوى التراب الوطني من خلال فتح وكالات في منـــاطق مستبعدة لإتاحة الخدمات المصرفية لكل فئات المجتمع.
- إشراك القطاع الخاص في القطاع العام وأهمية التعاون بينهما لتعزيز الشمول المالي.
- فتح المجال أمام الصناعة المصرفية الإسلامية هذه الأخيرة تعمل على تعزيز الشمول المالي باستقطابها لمن يمتنعون عن التعامل مع المصارف الربوية لاعتقادات دينية.
- الاهتمام بالعنصر البشري في البنوك الجزائرية وتكوينه بطريقة تجعله قادر على تبســيط المعـــاملات وإيصالها بطريقة سلسة للعملاء الذين يصعب على الكثير منهم فهم المصطلحات المالية.
- تسهيل الإجراءات والمعاملات الخاصة بالحصول على الحسابات الإدخارية أو الجارية فـــي البنـــوك، خاصة بالنسبة للأفراد الذين ليس لديهم دخل ثابت.
- تشجيع البنوك على تبني التكنولوجيا المالية والحلول الرقمية في تقديم خدماتها من أجل شفافية أفضـــل وتحسين جودة الخدمة وتقليص التكاليف على العميل.
- تطوير البنية التحتية للنظام المالي والمصرفي خاصة في المناطق الريفية، وإنشاء مكاتب للإســـتعلام الائتماني وحماية حقوق الدائنين وتطوير نظم الدفع والتسوية والتعليمات المصرفية الإلكترونية.
- ضمان الحماية المالية للمستهلك عبر التوعية والتثقيف المالي، من خلال الاطلاع على حقوق وواجبات والمزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتجات المالية، إضافة إلى إبقاء العملاء علـــى علـــم بكافـــة التحـــديثات والتغيرات التي تطرأ على المنتجات والخدمات المالية.
- ضرورة الاهتمام بالترويج لمختلف المنتجات المالية بكل الوسائل، مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبـــات العملاء، فمثلا موقع بنك الجزائر الخارجي له واجهة باللغة الفرنسية فقط دون سواها.

4. آفاق الدراسة

لا شك أنه ورغم الجهد المبذول في إتمام الدراسة فإنه لا يخلو من بعض النقائص بسبب عدم القدرة على الإحاطة بكل شيء بالتفصيل إلا أنه يمكن أن تكون همزة وصل يربط بين دراسات سابقة ودراسات مقبلة تكون كتمهيد لمواضيع أخرى، وفي ظل دراستنا لموضوع الشمول المالي فـــي البنـــوك التجاريـــة الجزائرية، نرى أن موضوع الشمول المالي يبقى مجالا خصبا للباحثين من أجل البحث وإثراء البحـــوث الوطنية والجامعية ومن العناوين التي نراها كآفاق للبحث:

- سبل تعزيز الشمول المالي في الجزائر.
- دور وسائل الدفع الإلكترونية في تحقيق الشمول المالي.
- الخدمات الرقمية وأثرها على الشمول المالي في الجزائر.

قائمة المراجع

1- المراجع باللغة العربية

أولا- الكتب

1.رنا بدوي، دور البنك المركزي المصري، كتيب حول الشمول المالي، ادارة التعليمات الرقابية، قطاع الرقابة والاشراف.

ثانيا- النشريات

1. فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، متطلبات تبني استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية, صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2015.
2. مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، صندوق النقد العربي، أبو ظبي- الإمارات العربية المتحدة، رقم77، 2017.
3. أ م د نغم حسين نعمة، الباحث أحمد نوري حسن، مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق، واقع المؤتمر العلمي التخصصي الرابع للكلية النقدية الإدارية بغداد، للفترة من 28-29 نوفمبر 2018، تحت شعار "الإبداع الإداري لتحقيق الرؤية المستقبلية لمنظمات الأعمال"،،بغداد.
4. تقرير مرصد التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية، التقنيات المالية في مجال الدفع الالكتروني في قطاع التجزئة، صندوق النقد العربي، جويلية 2020.
5. التقرير السنوي لبنك الجزائر 2021.

ثالثا- المجلات

1. رشيد معيني، عبد الحق بن ساسي، تقديم الشمول المالي في الجزائر من منظور العدالة في التوزيع وفقا لمؤشر للشمول المالي لسنة 2017 مع الإشارة إلى الدول العربية، مجلة التكامل الإقتصادي جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد3، 2021.
2. فضيل البشير ضيف، واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الإقتصادية، جامعة الجلفة (الجزائر)، العدد01، 2020.
3. محمد محروس سعدون، الشمول المالي وأثره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة " دراسة تحليلية لواقع الدول العربية "، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، كلية الحقوق جامعة المنوفية، العدد4، ماي 2021.

4. أسامة فراح, رحمة عبد العزيز، الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية (الجزائر), العدد:02, 2021.

5. صورية شنبي، السعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبية، جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر، العدد:02 (2018).

6. بهناس العباس, رسول حميد, أسس ومتطلبات استراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة إلى التجربة الأردنية, مجلة المعارف, المجلد 14, العدد 02, جامعة البويرة الجزائر, 2019

7. نبيل بهوري، الشمول المالي كأداة تحقيق الإستقرارالإقتصاديوالإجتماعي ومتطلبات تحقيقه ــ دراسة حالة الدول العربية ــ مجلة الإقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة الجزائر، العدد 03، 2019.

8. عبير حاجي، دور البنك المركزي والبنوك التجارية في دعم وتيرة الشمول المالي–دراسة بعض التجارب العربية– ، مجلة البحوث الإقتصاديةوالمناجمنت، جامعة سعيدة– الجزائر، العدد01، جانفي 2023

9. بن عطية إيمان ومدوخ ماجدة، تحليل مؤشرات الشمول المالي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع التركيز على الجزائر خلال الفترة 2011–2019، مجلة أبحاث، الجزائر، العدد: 02, 2022.

10. بوزانة أيمن وحمدوش وفاء, تقييم درجة الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة(2011–2018)، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبية، الجزائر، العدد:01, 2021.

11. د. سالم صلاح الحسناوي، الباحثة لينا صلاح مهدي، دور الشمول المالي في تعزيز نمو الاقتصاد العراقي دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة القادسية، العدد 58، السنة 2020.

12. دعبوز سعاد وفرحي كريمة، واقع الدفع الالكتروني في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، الجزائر، العدد4، 2021.

13. مريم كردوسي، أمال براهمية، تحديات الشمول المالي في البنوك الجزائرية وآليات المواجهة، مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الإقتصادية، الجزائر، العدد: 01, 2022.

14. بوطلاعة محمد وآخرون، واقع الشمول المالي وتحدياته–الأردن والجزائر نموذجا–،مجلة اقتصاد المال والأعمال، الجزائر، العدد: 02.

15. عمار ياسين أسياف، شافية شاوي، الشمول المالي في الجزائر: الواقع،المعيقات والحلول، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية, الجزائر، العدد 97، 2020.

16. سلاوتي حنان، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في ترقية المنتجات المالية والمصرفية, مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة–جامعة المدية، العدد 01، جانفي 2013

رابعا– الملتقيات والمؤتمات

1. تصريح السيد محافظ بنك الجزائر في اليوم العربي للشمول المالي، 27 أفري 2020، تحت شعار" نحو بناء تعليم يعزز الشمول المالي".

2– المراجع باللغة الأجنبية

1. SaniyaAnsar and others, Financial Inclusion, And Resilience in the Age of ,COVID-19, The Global Findex Database2021, World Bank Group 2022. P:15

3– المواقع الإلكترونية

1. شركة النقد الآلي والمعاملات التلقائية بين البنوك، على الرابط : https://www.satim.dz/ar/la-satim-2/2021-04-21-11-20-07.html

تجمع النقد الآلي، على الرابطhttps://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous :

2. متطلبات تبني استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي 2015، على الرابط-https://www.amf.org.ae/ar/publications/fryq-alshmwl almaly-fy-aldwl-alrbyt/mttlbat-tbny-astratyjyt-wtnyt-shamlt-ltzyz-alshmwl

3. مداخلة محمد لقساسي15 ماي 2015، محافظ بنك الجزائر، على الرابط-https://www.bank of-algeria.dz/intervention-de-mr-le-gouverneur-mohammed-laksaci-a-la-21eme-conference-des-gouverneurs-des-banques-centrales-des-pays-francophones

4. البنك الدولي، الشمول المالي عامل رئيسي في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء، على الرابط الاتي : https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview#:~:text

5. أي عربي، **ماهي التحديات المعاصرة التي تواجه البنوك**، على الرابط الآتي: https://e3arabi.com/money-and-business/تم الاطلاع عليه بتاريخ 1 مارس 2023.

6. اليوم السابع، رئيس التحرير: أكرم القصاص،**الشمول المالي**، على الرابط الآتي:https://www.youm7.com/Tags/Index?id=372834&tagتم الاطلاع يوم 11 فيفري 2023. الساعة 12:00.

7. بنك التنمية المحلية، على الرابط https://www.bdl.dz/arabe/Carte-CIB.html تم الاطلاع بتاريخ11 ماي 2023، على الساعة 23:00.

الملاحق

الملحق 1: قائمة الدول الأعضاء في التحالف الدولي للشمول المالي AFI

AFI Official Members

Total Countries	76
Total Institutions	84
Principal Members	76
Associate Members	8

1-Mar-2023

Country	Principal Members	Associate Members
Angola	Banco Nacional de Angola	
Armenia	Central Bank of Armenia	
The Bahamas	Central Bank of The Bahamas	
Bangladesh	Bangladesh Bank	Insurance Development and Regulatory Authority of Bangladesh
	Microcredit Regulatory Authority	
Belarus	National Bank of the Republic of Belarus	
Bhutan	Royal Monetary Authority of Bhutan	
Burundi	Banque de la République du Burundi	
Cambodia	National Bank of Cambodia	
China	People's Bank of China	
Comoros	Banque Centrale des Comores	
Congo (Democratic Republic)	Banque Centrale du Congo	
Costa Rica	Superintendencia General de Entidades Financieras de Costa Rica	
Côte d'Ivoire	Ministère de l'Économie et des Finances de la Côte d'Ivoire	
Dominican Republic	Superintendencia de Bancos de la República Dominicana	
Ecuador	Superintendencia de la Economía Popular y Solidaria de Ecuador	
Egypt	Central Bank of Egypt	
El Salvador	Banco Central de Reserva de El Salvador	
Eswatini	Ministry of Finance - Eswatini	
	Central Bank of Eswatini	
Fiji	Reserve Bank of Fiji	
The Gambia	Central Bank of The Gambia	
Ghana	Bank of Ghana	
Guinea	Banque Centrale de la République de Guinée	
Haiti	Banque de la République d'Haiti	
Honduras	Comisión Nacional de Bancos y Seguros de Honduras	
Iraq	Central Bank of Iraq	
Jordan	Central Bank of Jordan	Jordan Payments and Clearing Company (JoPACC)
Kazakhstan	Agency of the Republic of Kazakhstan for Regulation and Development of Financial Market	
Kenya	Central Bank of Kenya	Sacco Societies Regulatory Authority (SASRA) Kenya
		Retirement Benefits Authority of Kenya
Country	Principal Members	Associate Members
Lesotho	Central Bank of Lesotho	
Liberia	Central Bank of Liberia	
Madagascar	Banque Centrale de Madagascar	
	Direction Générale du Trésor, Ministère des Finances et du Budget, Madagascar	
Malawi	Reserve Bank of Malawi	
Malaysia	Bank Negara Malaysia	
Maldives	Maldives Monetary Authority	
Mauritania	Banque Centrale de Mauritanie	
Mexico	Comisión Nacional Bancaria y de Valores (CNBV)	
Mongolia	Financial Regulatory Commission of Mongolia	
Morocco	Bank Al-Maghrib	
Mozambique	Banco de Moçambique	

1

Namibia	Bank of Namibia	
Nepal	Nepal Rastra Bank	
Niger	Ministère des Finances de la République du Niger	
Nigeria	Central Bank of Nigeria	
Pakistan	State Bank of Pakistan	
Palestine	Palestine Monetary Authority	
Papua New Guinea	Bank of Papua New Guinea	
Paraguay	Banco Central del Paraguay	
Peru		Superintendencia de Banca, Seguros y AFP del Perú
Philippines	Bangko Sentral ng Pilipinas	
Rwanda	National Bank of Rwanda	
Samoa	Central Bank of Samoa	
São Tomé e Principe	Banco Central de São Tomé e Principe	
Senegal	Ministère des Finances et du Budget du Sénégal	Délégation Générale à l'Entreprenariat Rapide des Femmes et des Jeunes (DER F/J)
Seychelles	Central Bank of Seyshelles	
Sierra Leone	Bank of Sierra Leone	
Solomon Islands	Central Bank of Solomon Islands	
South Africa		South African Reserve Bank
Sri Lanka	Central Bank of Sri Lanka	
Sudan	Central Bank of Sudan	
Suriname	Centrale Bank van Suriname	
Tajikistan	National Bank of Tajikistan	
Tanzania	Bank of Tanzania	
Thailand	Bank of Thailand	
Timor-Leste	Banco Central de Timor-Leste	
Togo	Ministère de l'Economie et des Finances du Togo	
Tonga	National Reserve Bank of Tonga	
Country	**Principal Members**	**Associate Members**
Tunisia	Banque Centrale de Tunisie Ministère des Finances de la République Tunisienne	Autorité de Contrôle de la Microfinance de la République Tunisienne
Uganda	Bank of Uganda	
Uzbekistan	Central Bank of the Republic of Uzbekistan	
Vanuatu	Reserve Bank of Vanuatu	
Zambia	Bank of Zambia Ministry of Finance and National Planning Zambia	
Zimbabwe	Reserve Bank of Zimbabwe	
Regions	**Regional Central Banks (Principal Members)**	
West African States - Union Monétaire de l'Afrique de l'Ouest *(Bénin, Burkina Faso, Côte d'Ivoire, Guinea Bissau, Mali, Niger, Senegal, Togo)*	Banque Centrale des Etats de l'Afrique de l'Ouest (BCEAO)	

الملحق 2: الجريدة الرسمية لقائمة البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر

قائمة البنوك وكذا قائمة المؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر إلى غاية 5 جانفي سنة 2023، والملحقتين بهذا المقرر.

حرّر بالجزائر في 12 جمادى الثانية عام 1444 الموافق 5 جانفي سنة 2023.

صالح الدين طالب

الملحق الأول

قائمة البنوك المعتمدة

إلى غاية 5 جانفي سنة 2023

- بنك الجزائر الخارجي،
- البنك الوطني الجزائري،
- القرض الشعبي الجزائري،
- بنك التنمية المحلية،
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية،
- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (بنك)،
- بنك البركة الجزائري،
- سيتي بنك - الجزائر (فرع بنك)،
- المؤسسة العربية المصرفية - الجزائر،
- نتيكسيس - الجزائر،
- سوسيتي جينيرال - الجزائر،
- البنك العربي - الجزائر (فرع بنك)،
- بي . ن . بي باريباس - الجزائر،
- ترست بنك - الجزائر،
- بنك الإسكان للتجارة والتمويل - الجزائر،
- بنك الخليج - الجزائر،
- فرنسا بنك - الجزائر،
- إتش . إس . بي . سي - الجزائر (فرع بنك)،
- مصرف السلام - الجزائر،
- البنك الوطني للإسكان.

الملحق الثاني

قائمة المؤسسات المالية المعتمدة

إلى غاية 5 جانفي سنة 2023

- شركة إعادة التمويل الرهني،
- الشركة المالية للاستثمار والمساهمة والتوظيف " ش . م . ا . م . ت - ش . أ "،
- الشركة العربية للإيجار المالي،
- المغاربية للإيجار المالي - الجزائر،
- الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية "مؤسسة مالية "،
- الشركة الوطنية للإيجار المالي - شركة ذات أسهم،
- إيجار ليزينغ الجزائر - شركة ذات أسهم،
- الجزائر إيجار - شركة ذات أسهم.

المطبعة الرسمية - حي البساتين، بئر مراد رايس، ص. ب - 376 - الجزائر - محطة

الملحق 3:الودائع المجمعة والقروض الموزعة حسب التقرير السنوي لبنك الجزائر 2021

الجدول 6.V: تصنيف القروض حسب آجال الاستحقاق

مليار دينار؛ نهاية الفترة

القروض حسب الآجال	2017	2018	2019	2020	*2021
أ) القروض قصيرة الأجل	**2 298,0**	**2 687,1**	**3 011,1**	**3 203,7**	**3 515,0**
المصارف العمومية	1 583,7	1 845,2	2 227,7	2 379,2	2 537,1
المصارف الخاصة	714,3	841,9	783,4	824,5	977,9
ب) القروض المتوسطة و طويلة الأجل	**6 579,9**	**7 287,0**	**7 844,6**	**7 976,5**	**6 321,7**
المصارف العمومية	6 120,3	6 790,9	7 318,1	7 492,9	5 875,9
المصارف الخاصة	459,6	496,1	526,5	483,6	445,8
ج) مجموع القروض الممنوحة صافية من القروض المعاد شراؤها :	**8 877,9**	**9 974,0**	**10 855,6**	**11 180,2**	**9 836,6**
حصة القروض قصيرة الأجل	% 25,90	% 26,90	% 27,74	% 28,66	% 35,73
حصة القروض متوسطة و طويلة الأجل	% 74,10	% 73,10	% 72,26	% 71,34	% 64,27

(*) :معطيات أولية

الجدول 5.V: تصنيف القروض المصرفية

مليار دينار؛ نهاية الفترة

(*) : معطيات أولية قروض المصارف/القطاعات	2 017	2 018	2 019	2 020	*2021
القروض الموجّهة للقطاع العمومي	**4 311,8**	**4 944,2**	**5 636,6**	**5 793,3**	**4 262,6**
المصارف العمومية	4 302,3	4 934,7	5 627,1	5 778,5	4 243,2
القروض المباشرة	4 154,0	4 786,0	5 478,6	5 630,9	4 095,5
شراء السندات	148,3	148,7	148,5	147,7	147,7
المصارف الخاصة	9,5	9,5	9,5	14,8	19,4
القروض المباشرة	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
شراء السندات	9,5	9,5	9,5	14,8	19,4
القروض الموجهة للقطاع الخاص	**4 566,1**	**5 029,9**	**5 219,1**	**5 386,9**	**5 574,0**
المصارف العمومية	3 401,7	3 701,4	3 918,7	4 093,6	4 169,8
القروض المباشرة	3 401,7	3 701,4	3 918,7	4 093,6	4 169,8
شراء السندات	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
المصارف الخاصة	1 164,4	1 328,5	1 300,4	1 293,3	1 404,2
القروض المباشرة	1 164,4	1 328,5	1 300,4	1 293,3	1 404,2
شراء السندات	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
مجموع القروض	**8 877,9**	**9 974,0**	**10 855,6**	**11 180,2**	**9 836,6**
حصة المصارف العمومية :	% 86,78	% 86,59	% 87,93	% 88,30	% 85,53
حصة المصارف الخاصة :	% 13,22	% 13,41	% 12,07	% 11,70	% 14,47

الجدول 4.V: تصنيف الودائع حسب القطاعات المؤسساتية

مليار دينار؛ نهاية الفترة

الودائع حسب القطاع	2 017	2 018	2019	2020	*2021
أ) الودائع تحت الطّلب	**4 499,0**	**4 880,5**	**4 313,0**	**4 159,1**	**5 230,9**
المؤسّسات والهيئات العموميّة أخرى	2 285,5	2 531,7	2 035,9	1 674,0	2 455,3
المؤسّسات الخاصّة	1 132,4	1 340,8	1 266,6	1 408,1	1 559,7
الأسر والجمعيات	541,6	621,9	562,1	620,1	678,2
آخرون*	539,5	386,0	448,4	456,9	537,7
ب) الودائع لأجل	**4 708,5**	**5 232,6**	**5 531,4**	**5 757,8**	**6 457,2**
المؤسّسات والهيئات العموميّة أخرى	1 162,7	1 355,5	1 639,2	1 516,8	1 762,2
المؤسّسات الخاصّة	446,2	507,4	491,2	608,2	762,4
الأسر والجمعيات	3 001,4	3 254,2	3 369,5	3 595,5	3 885,2
آخرون*	98,1	115,5	31,5	37,3	47,4
ج) الودائع كضمان*	**1 024,7**	**809,6**	**795,0**	**839,1**	803,9
د) إجمالي الموارد المجمّعة	**10 232,2**	**10 922,7**	**10 639,5**	**10 756,0**	**12 492,0**
حصّة القطاع العام****	% 40,24	% 40,44	% 39,25	% 33,86	% 37,99
حصّة القطاع الخاصّ****	% 59,76	% 59,56	% 60,75	% 66,14	% 62,01

(*) : معطيات أولية
(**) : عمليّات جارية لم تقيّد بعد في حسابات الزّبائن
(***): الودائع المخصّصة كضمان للالتزامات بالتّوقيع لم يتم إتّباعها حسب القطاعات
(****) : حصّة القطاع بالنّسبة لمجموع الودائع خارج ودائع الضّمان و وودائع أخرى

الجدول 3.V: تطور الموارد المجمّعة من طرف المصارف

مليار دينار؛ نهاية الفترة

طبيعة الودائع	2017	2018	2019	2020	*2021
أ) الودائع تحت الطّلب	**4 499,0**	**4 880,5**	**4 313,0**	**4 159,1**	**5230,9**
المصارف العمومية	3 765,5	4 054,7	3 456,3	3 270,4	**4166,8**
المصارف الخاصة	733,5	825,8	856,8	888,7	**1064,1**
ب) الودائع لأجل	**4 708,5**	**5 232,6**	**5 531,4**	**5 757,8**	**6457,2**
المصارف العمومية	4 233,0	4 738,3	4 986,0	5 150,6	**5769,3**
بما فيها الودائع بالعملة الصعبة	456,9	544,1	576,5	707,8	**800,3**
المصارف الخاصة	475,5	494,3	545,5	607,3	**687,9**
بما فيها الودائع بالعملة الصعبة	86,5	106,0	112,7	137,1	**145,4**
ج) الودائع كضمان**	**1 024,7**	**809,6**	**795,0**	**839,1**	**803,9**
المصارف العمومية	782,1	626,7	635,2	690,5	**633,9**
بما فيها الودائع بالعملة الصعبة	2,1	2,9	5,6	1,6	**6,4**
المصارف الخاصة	242,6	182,9	159,9	148,5	**170,0**
بما فيها الودائع بالعملة الصعبة	4,6	6,2	14,5	9,6	**4,6**
د) مجموع الودائع المجمّعة	**10 232,2**	**10 922,7**	**10 639,5**	**10 756,0**	**12492,0**
حصّة المصارف العمومية	% 85,81	% 86,24	% 85,32	% 84,71	**% 84,61**
حصّة المصارف الخاصة	%14,19	%13,76	% 14,68	%15,29	**%15,39**

(*) : معطيات أولية
(**) : الودائع المخصّصة كضمان للالتزامات بالتّوقيع (الاعتماد المستندي، الضّمانات والكفالات)

الملحق 4: بطاقةCIB

1. تحديد مؤسسة الإصدار وصاحب البطاقة
2. شعار البيبنكية
3. تاريخ نهاية الصلاحية
4. إسم ولقب الزبون
5. الشريحة، العنصر الرئيسي لحماية النظام
6. رقم البطاقة
7. لوحة الإمضاء
8. عنوان مؤسسة الإصدار
9. رقم الشفرة البصرية، 3 أرقام الأخيرة الظاهرة على لوحة الإمضاء للبطاقة، هو عنصر إضافي لتأمين الدفع عن بعد
10. الشريط المغناطيسي

الملحق 5: شكل الصراف الآلي ATM

الملحق6 : محطات الدفع الإلكتروني TPE

تم بحمد الله

الملـــــــــخص

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن معرفة مدى مساهمة البنوك التجارية الجزائرية في تعزيز الشمول المالي، وذلك من خلال التعرف عن واقع الشمول المالي في الجزائر بالمقارنة مع دول العالم، من خلال التطرق لأهم مؤشراته المتعلقة باستخدام الحسابات المصرفية، الإدخار والاقتراض وسداد المدفوعات، وكذلك محاولة تحديد إجراءات بنك الجزائر في دعم و تعزيز مستويات الشمول المالي، مع وضع بعض الاقتراحات لأهم العوامل المساعدة على تعزيزه في ظل التطورات المالية والمصرفية التي يشهدها القطاع المالي في الجزائر.

وتم التوصل من خلال الدراسة إلى وجود تذبذب في مستوي الشمول المالي في الجزائر مقارنة بدول العالم، مما جعلها تصنف ضمن مجموعة الدول ذات الشمول المالي المتوسط، حيث سجلت نسبا متدنية من الادخار والاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية، رغم التحسن المسجل في نسب امتلاك الحسابات المصرفية وتسوية المدفوعات والذي يرجع بالأساس إلى جهود المؤسسات المالية والمصرفية في توسيع شبكاتها إلى كل مناطق الوطن، ونشر الوعي والثقافة المالية، وكذا التعريف بمختلف المنتجات المالية التي تستجيب لاحتياجات المتعاملين، الأمر الذي يلزم ضرورة اتباع استراتيجيات قادرة على تحسين الخدمات المصرفية وتنوع الخدمات المالية الرقمية، وابتكار أدوات حديثة ذات تكلفة منخفضة للإيصال الخدمات المصرفية إلى كافة فئات المجتمع.

الكلمات المفتاحية:

الشمول المالي، البنوك التجارية، المنتجات والخدمات المالية، المدفوعات الرقمية، الثقافة المالية.

ABSTRACT

This studyaimed to reveal the extent to which Algerian commercial bankscontribute to enhancingfinancial inclusion, identifying the reality of financial inclusion in Algeriacompared to countries in the world, addressingitsmost important indicatorsrelated to the use of bankaccounts, saving, borrowing and payment of payments, as well as an attempt to determine the measures of the Bank of Algeria to support and improve the levels of financial inclusion, withsome suggestions on the most important factorscontributing to itsimprovement in light of the ongoingfinancial and bankingdevelopments in the financialsector in Algeria.

Through the study, itwasconcludedthatthereis a fluctuation in the level of financial inclusion in Algeriacompared to other countries in the world, which made itclassified in the medium financial inclusion group, as itrecordedlow rates of saving and borrowingfromformalfinancial institutions, despite the improvementrecorded in the rates of bankaccountownership and paymentsettlement, whichismainly due to the efforts of financial and banking institutions to expandtheir networks to all regions of the country, spreadingfinancialawareness and culture, as well as the introduction of variousfinancialproductsthatmeet the needs of customers, whichrequiresfollowingstrategies capable of improvingbanking services and diversity of digital financial services, and creatingtools A modern and low-costbanking services offer to all segments of society.

Key words:

Financial inclusion, commercial banks, financialproducts and services, digital payments, financialliteracy.